

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية متخصصة ومحكمة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب دار الكتب الوطنية بنغازى _ ليبيا

هاتف:9090509 - 9096379 - 9097074 برید مصور:9097073

بريد الكتروني:nat lib libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني: 2017/239 - دار الكتب الوطنية

تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة وقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الناشر مجلة البحوث المالية و الاقتصادية

> قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي



jofer@uob.edu.ly

مجلة البحوث المالية و الاقتصادية

قسم المحاسبة كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي



هيئة التحرير

رئيس التحرير د. على عوض زاقوب

أعضاء هيئة التحرير:

د. خالد عبد الواحد النخاط

د. أكرم علي زوبي

د. فيصل سالم الكيخيا

د. أحمد علي الحوتة

د. جمعة على الفاخري

د. معتز عبد الحميد كبلان

الهيئة الاستشارية:

د. سالم محمد بن غربية

د. عبد الناصر عز الدين بوخشيم

د. عبد الجليل أدم المنصوري

الاصدار الثالث - 2018

افتتاحية الإصدار الثالث

في إطار النشاط العلمي لقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وبناءً على قرار قسم المحاسبة واعتماده من مجلس الجامعة، اصدرت مجلة البحوث المالية والاقتصادية، وهي مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية، وباللغتين العربية والإنجليزية. وتهدف المجلة إلى تشجيع البحث العلمي وذلك من خلال نشر البحوث المبتكرة والتي تتسم بالأصالة والجدية والإضافة إلى المعرفة. كما تهدف إلى متابعة المستجدات والتطورات الحديثة والمعاصرة في العلوم المالية والاقتصادية، وذلك من خلال عرض مراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية. وتتكون هيئة تحرير المجلة والهيئة الاستشارية من نخبة من أساتذة قسم المحاسبة بجامعة بنغازي وتتعاون في التحكيم مع نخبة من اساتذة الجامعات العربية والاجنبية، ذوي الخبرة العالية والتميز في البحث العلمي والكفاءة.

وبهذا المناسبة ندعو الباحثين والمهتمين في مجال العلوم المالية والاقتصادية بتقديم بحوثهم للنشر بالمجلة. وأخيراً، كلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للمساهمة وللاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في ليبيا وغيرها من دول العالم.

د. علي عوض زاقوب رئيس التحربر

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

ترحب المجلة بالبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجال العلوم المالية والاقتصادية، وتقبل البحوث للنشر بالمجلة وفقاً للشروط التالية:

- 1. تكون فكرة البحث أصلية ولم يسبق نشرها في أي وسيلة اخري.
- 2. يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أي جهة.
 - 3. الالتزام في المقالة بالمنهج العلمي للبحث.
 - 4. الالتزام في شكليات البحث بنظام هارفرد.
 - 5. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- 6. ترفق الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونه ومرقمة بشكل منفصل مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.
 - 7. ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة بما في ذلك صفحات الجداول والمراجع.
 - 8. ترسل البحوث أو الدراسات بالبريد الإلكتروني أو على وسائط التخزين، في ملف نوع (word).
- و. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة الإنجليزية إذا كانت اللغة العربية هي لغة البحث الأصلية. وملخصاً باللغة العربية إذا كانت لغة البحث إنجليزية على الا يزيد عدد كلمات الملخص عن (200) كلمة.
 - 10. يكتب الباحث او المؤلف أسمه ثلاثياً باللغتين العربية والإنجليزية.
- 11. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتعرض البحوث على أثنين من المقيمين في مجال الاختصاص وللمجلة أن تطلب من الكاتب بناء على رأي لجنة التقييم، إجراء أي تعديلات شكليه أو موضوعيه جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر.
 - 12. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.
 - 13. تقوم المجلة بالنشر الالكتروني للمقالة فور قبولها، وتصدر ورقياً في نهاية كل سنة.
- 14. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة وقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

محتويات الاصدار

	اتجاهات البحوث المحاسبية في المجلات المتخصصة الليبية.	
1	د. علي عوض زاقوب. د. خالد عبد الواحد النخاط.	1
11	اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم: حالة الاقتصاد الليبي.	2
41	د. حسن الدامي بدر.	2
60	واقع ومستقبل قطاع الإنشاءات في ليبيا: نظرة تحليلية.	3
00	د. عبد الناصر عزالدين بو خشيم. د. فوزي محمد الشريف لياس.	J
	MONTE CARLO SIMULATION AND RISK ANALYSIS: CASE STUDY ON LIBYAN OIL	
72	PROJECT	4
	NASEF M. SAAD ABDELGADER	

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

اتجاهات البحوث المحاسبية في المجلات المتخصصة الليبية

 2 د. علي عوض زاقوب 1 د. خالد عبد الواحد النخاط

الملخص

هدف هذا البحث إلى تقييم الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية التي تصدرها مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي والمهني في ليبيا. ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث المنهج الوصفي باستخدام استراتيجية التحليل الأرشيفي المعتمدة على تحليل المحتوى، حيث تم فحص وتحليل الخصائص الموضوعية والمنهجية لعدد (172) بحثاً محاسبياً نشر في عدد (13) مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية خلال الفترة (1969 – 2018). وقد تضمن التحليل تحليلاً كمياً وتحليلاً زمنياً للخصائص الموضوعية والمنهجية لهذه البحوث، إضافة إلى تحليل البيانات الديمغرافية لهذه البحوث. وقد أظهرت هذه التحليلات عدة استنتاجات، لعل أهمها أن البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا التحليلات عدة استنباطية، كمية، استقصائية هدفت إلى اختبار النظرية المحاسبية في البيئة الليبية معتمدة على نماذج ونظريات مطورة في دراسات سابقة وبيئات أخرى؛ في حين كانت مساهمتها في تطوير المعرفة المتراكمة للنظرية المحاسبية متواضعة المغاية. كما بينت النتائج أن هذه البحوث لم تغط جميع جوانب المعرفة المحاسبية فلقد كان تركيزها على مجالات أو فروع معينة، مثل المراجعة الخارجية، ومحاسبة المالية، كما كان لها تغطية محدودة للمشاكل المحاسبية في البيئة الليبية.

كلمات البحث: الاتجاهات، البحوث المحاسبية، المجلات العلمية المتخصصة، ليبيا.

Abstract

The aim of this research is to evaluate the objective and methodological trends of accounting research published in specialized journals in economic and financial sciences issued by higher education institutions and scientific and professional research centers in Libya. In order to achieve this aim, the research followed the descriptive method using the strategy of analysis based on the analysis of content. The objective and methodological characteristics of (172) accounting papers published in (13) scientific journals specialized in economic and financial sciences (1969 - 2018) were reviewed. The analysis included quantitative analysis and time analysis of the objective and methodological characteristics of this research, as well as an analysis of the demographic data of the research. These analyzes have shown several results. The most important results is that the accounting research published in specialized scientific journals in economic and financial sciences in Libya was mostly empirical, quantitative, survey research. This accounting research published in specialized scientific journals in Libya mostly aimed to test the accounting theory in the Libyan environment based on models and theories developed in previous studies and other environments, while its contribution to the development of the accumulated knowledge of accounting theory was very modest. The results showed that accounting research published did not cover all aspects of accounting knowledge. It focused on specific areas or branches, such as external auditing, cost and managerial accounting, financial accounting, and limited coverage of accounting problems in the Libyan environment.

Research Keywords: Trends, Accounting Research, Specialized Scientific Journals, Libya.

أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.
 أستاذ المحاسبة المساعد بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

أولا: المقدمة:

يعتبر البحث العلمي عاملاً مهماً في تقدم وتطور مختلف المجتمعات في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقد استطاعت الدول التي أولت البحث العلمي العناية والاهتمام المطلوبين توظيف الكثير من نتائجه للوصول إلى حلول ناجعة للقضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية (حواس، 2017).

تُعدّ المحاسبة وفروعها المختلفة مجال المعرفة الذي ينطوي على تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية لمستخدمي هذه المعلومات لمساعدتهم في عملية صنع القرار. وترتبط المحاسبة بالسعي لتحقيق مصالح اقتصادية واجتماعية واسياسية لأولئك الذين اقتصادية واجتماعية والسياسية لأولئك الذين يشاركون في ممارستها (Lowe and Tinker, 1989). وقد تطورت المحاسبة خلال العقود الماضية تطورا كبيرا، حيث ساهم ـ ولايزال ـ البحث المحاسبي مساهمة أساسية وجوهرية في هذا التطور سواء على المستوى الأكاديمي أو المهني.

والبحث المحاسبي هو البحث عن آثار الأحداث الاقتصادية على عملية المحاسبة، وآثار المعلومات المحاسبية المفصح عنها عن الأحداث الاقتصادية، ويشمل مجموعة واسعة من مجالات البحث المحاسبي مثل، المحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية، والمراجعة، والمحاسبة الاجتماعية، وما يتصل بهذه المجالات من موضوعات بحثية (Hopwood, 2007; Oler et. al., 2010)؛ وللبحوث المحاسبية دور مهم في تقييم مدى ملاءمة الممارسات الحالية لأهداف المحاسبة، وفي تطوير ممارسات جديدة لمعالجة الاحتياجات التجارية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة للمجتمع. وقد شهدت البحوث المحاسبية تطورات وتغيرات وتطورات كبيرة في المقود الماضية، سواء في الموضوعات المبحوثة، أو في المناهج المستخدمة.

وفي هذا السياق يركز هذا البحث في الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحث المحاسبي في ليبيا، حيث يعرض القسم الثاني مشكلة ودوافع البحث، فيما يعرض القسم الثالث هدف وأهمية ونطاق البحث. أما القسم الرابع فيعرض الإطار النظري لموضوع البحث الذي يتضمن مفهوم البحث العلمي والأحداث الهامة في تطور البحوث المحاسبية، كما يراجع الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث. ويستعرض القسم الخامس منهجية البحث المستخدمة، فيما يتناول القسم السادس تحليل ومناقشة النتائج، أما القسم السابع فيلخص الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا: مشكلة البحث:

إن التحليل النقدي للبحوث المحاسبية في المجلات العلمية يُعدّ أداةً تشخيصية للبحث في تعزيز الانتاج المعرفي المحاسبي وتحديد هيكل وتطور فروعه المختلفة من المعرفة العلمية. كما أنه يساعد على تقديم أدلة أولية على مدى وجود ثغرات مهمة في البحوث المحاسبية تجاه احتياجات المجتمع، وما إذا كانت هذه البحوث تحتاج إلى توسيع أو تغيير مجالات التحقيق الخاصة بها لتلبية تلك الاحتياجات المجتمع. ويمكن القول إن الدور الرئيس للمحاسبين الأكاديميين ينبغي أن يكون التدقيق في الممارسات المحاسبية لمعرفة ما إذا كانت هذه الممارسات توفر منافع طويلة الأجل لقطاع الأعمال والمجتمع، وتطوير ممارسات جديدة تلبي الاحتياجات التجارية والمجتمعية المتغيرة. كما ينبغي أن تكون القضايا المحاسبية الهامة والتي أثارت العديد من الأسئلة حول مدى ملاءمة أساليب الرقابة والإقصاح المحاسبي بمثابة دعوة وتنبيه لأكاديميي المحاسبة إلى ضرورة دراسة مدى كفاية الممارسات المحاسبية لتلبية احتياجات المجتمع.

على مدى السنوات الماضية الأخيرة أصبح هناك اهتمام من الباحثين المحاسبين والمجلات والمؤتمرات المتخصصة بالمحاسبة بدراسة وتحليل البحث المحاسبي المنشور. وقد أثار العديد من الباحثين مخاوف كبيرة بشأن الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحث المحاسبي. فعلى سبيل المثال أعربت (Rayburn, 2006) ـ رئيس جمعية المحاسبة الأمريكية ـ عن قلقها إزاء تزايد هيمنة بحوث المحاسبة المالية على موضوعات فروع المحاسبة الأخرى، وإلى انخفاض معدل الاستشهاد بالبحوث المحاسبية في أبحاث فروع التجارة الأخرى مثل، التمويل وإدارة الاعمال، وخلصت إلى أن السبب يرجع إلى عدم وجود تتوع في مواضيع وطرق البحث المحاسبي. كما توصل (Hopwood, 2007) إلى أن البحوث المحاسبية أصبحت أكثر ارتباطا بالذات والذاتية بسبب تجاهل البحوث المحاسبية الحديثة للأفكار الجديدة من فروع المعرفة الأخرى. أيضا بين (2007) Tuttle and Dillard (2007) وجود اتجاه قوي في عدد البحوث المنشورة في موضوع المحاسبة المالية وعدد أقل في موضوعات المحاسبة الأخرى.

وفي نفس السياق أشار (Parker et. al., 2011)، إلى وجود فجوة بين الأوساط الأكاديمية والمهنية في مجال المحاسبة، وأن سبب هذه الفجوة هو تركيز الأكاديميين على الجوانب النظرية والمتطلبات الأكاديمية للبحوث بدلا من تركيزهم على تحسين الممارسة، وأيضا بسبب مقاومة المحاسبين المهنيين للتغييرات والكشف عن البيانات الفعلية. وفي نفس الاتجاه يرى (Heck and Jensen, 2007) أنه في حين استفادت التخصصات الأخرى، مثل التمويل والاقتصاد من الأفكار الأصيلة المنشورة في المجلات الأكاديمية، فمن الصعب تتبع الابتكارات في الممارسات المحاسبية لبحث نشر في المجلات الأكاديمية المحاسبية.

وربما يكون الامر أكثر سوءاً وفق نتائج دراسة (Fogarty and Markarian, 2007)، التي توصلت إلى أن المحاسبة الأكاديمية آخذة في الانخفاض، وخلص تحليلهما إلى أن التعليم والبحث المحاسبي قد تقلص خلال الفترة الماضية وإن هذا الانخفاض سيؤدي إلى المزيد من المشاكل. وهذه النتيجة تؤيد ما توصلت إليه دراس (Buchheit et. al., 2002)، حيث قارنوا معدلات النشر التناسبي للمحاسبة والتمويل والإدارة والتسويق، وتبين أن العدد التناسبي من أعضاء هيئة التدريس في مجال النشر المحاسبي في المجلات المحاسبية الرائدة هو أقل من المعدلات المقابلة للتخصصات الأخرى.

في ليبيا يمكن ارجاع تاريخ بداية البحث المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث المتخصصة إلى سنة (1965) عندما صدرت أول مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والتجارية وهي مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة" عن كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، يليها في سنة (1989) حين صدرت مجلة البحوث الاقتصادية عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية التابع للهيئة القومية للبحث العلمي. وقد شهد العقدان الماضيان تأسيس العديد من المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية التابعة لكليات الاقتصاد بالجامعات ومراكز البحث العلمي الليبية.

وبالرغم من زيادة عدد المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية، فإن الأدلة المتوفرة عن الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة بالمجلات العلمية تكاد تكون معدومة. الدليل الوحيد المتوفر ـ رغم قدمه ـ يشير إلى أن البحوث المحاسبية في ليبيا كانت ضئيلة جدا ولم تكن قوية (Kilani,1988). ويرجع ذلك في الغالب إلى أن الأفكار البحثية المطبقة في هذه البحوث قد أخذت من الكتب

والمجلات البريطانية والأمريكية، ولم تكن ذات صلة بالاحتياجات الليبية، كما أن معظمها تمحور حول المحاسبة المالية. حيث توصلت دراسة (Kilani, 1988) في هذا الصدد أنه وخلال فترة سبع سنوات نشر فقط أحد عشر بحثاً محاسبياً، تسعة منها تناولت مواضيع المحاسبة المالية، في حين تناولت مقالة واحدة موضوع محاسبة التكاليف وأخرى عن المحاسبة الحكومية.

وبالرغم من مرور قرابة 30 سنة على ما توصل إليه Kilani، وزيادة عدد المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية منذ ذلك الحين، إلا أنه لا توجد أي أدلة جديدة حول الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحوث المحاسبية في ليبيا. إن ضعف أو غياب المؤشرات الخاصة بالبحث المحاسبي في ليبيا لا يطرح فقط مشكلة الكم والكيف في هذه البحوث فحسب، إنما يوضح مدى احتمال اتساع الفجوة بين واقع البحث المحاسبي وبين ما يجب أن يكون عليه.

وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن توضيح مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- 1. ما هي الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا؟ وماهي التغيرات التي حدثت في هذه الاتجاهات؟
- 2. هل تتوافق الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا مع الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في بعض الدول الأخرى اقليمياً ودولياً؟
- 3. هل تغطي البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا جميع جوانب المعرفة المحاسبية ومجالات تطبيقها في البيئة الليبية؟

ثالثا: هدف وأهمية وحدود البحث:

أ. هدف البحث:

إن الهدف من هذا البحث هو تحديد وتحليل اتجاهات الموضوعات والمنهجيات وطرق البحث التي تم تطبيقها في البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا، وذلك منذ نشأتها وظهورها الى الوقت الحالي. وبشكل أكثر تحديدا، يحلل البحث بيانات الفهرسة مثل، اسم المجلة، والمؤسسة الصادرة عنها، وتاريخ النشر، وبيانات الباحث؛ كما يحلل الاتجاهات الموضوعية (فروع المحاسبة المبحوثة) في البحوث المحاسبية المنشورة؛ بالإضافة إلى تحليل بيانات الاتجاهات أو الخصائص المنهجية للبحث مثل، هدف البحث، ونوع بيانات البحث، وطريقة جمعها لجميع البحوث المنشورة في المجلات الأكاديمية المحاسبية اللبينة على مدى (50) عاما، وذلك لتحقيق الهدفين التاليين:

- 1. معرفة مدى توافق الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا مع الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في بعض الدول الأخرى اقليمياً ودولياً.
- 2. الوقوف على مدى تغطية البحوث المحاسبي المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا جميع جوانب المعرفة المحاسبية مجالات تطبيقها في البيئة الليبية.

ب. أهمية البحث:

يعتبر هذا البحث الأول من نوعه في البيئة الليبية والذي يبحث في اتجاهات البحوث المحاسبية في المجلات العلمية المتخصصة في ليبيا. وبالتالي تبرز أهميته من خلال إثراءه للمعرفة العلمية لهذا لنوع من البحوث المحاسبية وطرق البحث المحاسبية لطلاب الدراسات العليا والباحثين في مجال المحاسبة. أيضا تبرز أهمية هذا البحث من خلال ما ستكشف عليه نتائج البحث والتي ستساعد صناع القرار في التعليم العالي والبحث العلمي بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة في توفير صورة واضحة عن اتجاهات البحث المحاسبي، وتساعد في تقييم وتطوير البحث المحاسبي بما يخدم أهداف الاقتصاد والمجتمع الليبي.

علاوةً على ما تقدم، تبرز أهمية البحث في نتائجه ستساعد في معرفة ما إذا كان هناك حاجة إلى توسيع نطاق البحوث المحاسبية. فإذا كان نطاق البحوث المنشورة في المجلات المحاسبية لا يعالج التغير النوعي أو الكمي لاحتياجات المجتمع، فإن محرري هذه المجلات لديهم خيارات واضحة لجعل سياساتهم التحريرية أوسع نطاقا وأكثر ملائمة لاحتياجات المجتمع. وبدلاً من ذلك، إذا فشلت هذه المجلات في توسيع نطاق البحوث التي تتشرها، فإنها قد تواجه خطر فقدان وضعها كمجلات رائدة في ليبيا. إن وضع "المجلة الرائدة" هو في الواقع وضع يمنحه أعضاء المجتمع الأكاديمي، وينبغي أن يكون المحررون في هذه المجلات في وضع قوي لإرسال الإشارات من خلال سياستهم التحريرية التي تؤثر على تصورات ما يعتبر بحثا مقبولا وجيدا (2010) (Unerman and O'Dwyer, 2010).

ج. حدود البحث:

يركز هذا البحث على دراسة الاتجاهات الموضوعية والمنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية، والصادرة عن مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي والهيئات المهنية في ليبيا خلال الفترة (1969–2018).

رابعا: الإطار النظري لموضوع البحث:

يعرض هذا القسم الإطار النظري لموضوع البحث حيث يستعرض مفهوم وتصنيفات البحث العلمي، ثم يستعرض الأحداث الهامة في تطور اتجاهات البحوث المحاسبية، كما يراجع الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

أ. مفهوم وأهمية البحث العلمي:

بالرغم من أهمية البحث العلمي في جميع المجالات والدور الرئيس الذي يلعبه، فلا يوجد إجماع في الادب حول كيفية تعريفه. ربما يعود ذلك إلى أن البحث يعني أشياء مختلفة لناس مختلفين. وقد حدد Collis and حول كيفية تعريفه. وقد حدد Hussey, 2013) البحث هو: (أ) عملية تساؤل وتحقيق؛ (ب) عملية نظامية ومنهجية؛ (ج) يهدف لزيادة المعرفة. عليه يمكن تعريف البحث بأنه: ظاهرة ما، يريد الناس معرفة حقيقتها بطريقة منهجية نظامية، وبالتالي زيادة معرفتهم عن هذه الظاهرة قيد الدراسة (Saunders et. al., 2015).

للبحث العلمي عدة أهداف يمكن تلخيصها كما يلي: (أ) مراجعة أو توليف المعرفة الموجودة؛ (ب) التحقيق في الحالات أو المشاكل القائمة؛ (ج) توفير حلول للمشاكل؛ (د) استكشاف وتحليل المزيد من القضايا العامة؛ (ه) إنشاء أو إنشاء إجراءات أو أنظمة جديدة؛ (و) شرح ظاهرة جديدة؛ (ز) توليد معرفة جديدة (ح) (Collis and المعاهدة المعارسات العلمي دور مهم في مجال المحاسبة من خلال تقييم مدى ملاءمة الممارسات القائمة للغرض، وفي تطوير ممارسات جديدة لمعالجة الاحتياجات التجارية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، علاوة على تطوير مناهج التدريس في مؤسسات التعليم والتدريب المحاسبية. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يكون نطاق البحوث المحاسبية العلمية ملائم بما فيه الكفاية للتحقق ولتطوير الأدوار المتنوعة للمحاسبة في مجال الأعمال التجارية والمجتمع (Unerman and O'Dwyer,2010).

ب. الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية:

يقصد بالاتجاهات المنهجية للبحوث ميل البحوث نحو التركيز على نوع معين من أنواع مناهج واستراتيجيات وأدوات وطرق البحث. ويعتبر تصنيف البحوث حسب اتجاهاتها المنهجية من الموضوعات الجدلية في أدبيات مناهج البحث، حيث يوجد عدد من الأنواع التي يصعب تصنيفها في نوع واحد نظراً للتداخل فيما بينها. يقدم هذا البحث في الجزء التالي عرضاً لتصنيفات البحث في أدبيات مناهج البحث المحاسبي ومناهج البحث عموما.

1. التصنيف وفق فلسفة البحث (النموذج الفلسفي):

تعتمد عملية القيام بأي بحث على نموذج البحث الفلسفي الذي اعتمده الباحث، حيث تتأثر عملية البحث بأفكار الباحث عن طبيعة العلوم وكيفية تطوير المعرفة. فالبحوث ليست "محايدة"، بل تعكس مجموعة من الاهتمامات والاعتقادات الشخصية للباحث وقيمه وقدراته وافتراضاته وأهدافه وطموحاته. حدد (Burrell and Morgan,1979) افتراضات فلسفية مختلفة لها تأثير مباشر على اعتماد واختيار منهجية بحثية محددة وطريقة بحث معينة. هذه الافتراضات الفلسفية هي وجهات النظر حول: (أ) طبيعة الواقع والوجود (Ontology)، وتعنى بنظرتنا للظاهرة هل هي موجودة ومنفصلة عن الإنسان أو أن الحقائق هي نتاج إدراكنا لها كبشر ؛ (ب) طبيعة المعرفة (Epistemology) وتعني آراء وأفكار و مبادئ وتعنى بكيفية الحصول على المعرفة وعلاقتنا بالظواهر؛ (ج) الطبيعة البشرية (Axiology) وتعني آراء وأفكار و مبادئ الباحث ومدى تأثيرها على البحث؛ (د) منهجية البحث (هم الأدلة المطلوب جمعها وكيفية جمعها وتحليلها وتفسيرها. ووفقا لذلك نحتاجها لاستكشاف الحقائق مثل تحديد أي نوع من الأدلة المطلوب جمعها وكيفية جمعها وتحليلها وتفسيرها. ووفقا لذلك تصنف البحوث إلى نوعين هما:

أ. نموذج البحث الإيجابي أو الوضعي (Positivistic): ويشار إليه أيضا باسم الكمي (Quantitative)، الموضوعي (Experimentalist) التجريبي (Scientific) التجريبي (Objectivist) أو النقليدي (Dojectivist) ويستند هذا النموذج إلى الاعتقاد أن الناس يستجيبون للتحفيز أو القوى والقواعد (المعايير) الخارجية، وأنه يمكن اكتشافها وتحديدها ووصفها باستخدام عمليات عقلانية ومنهجية واستنتاجية، وبالتالي فإن دراسة السلوك البشري يجب أن تجرى بنفس الطريقة التي تجري بها الدراسات في علوم الطبيعة (Collis and Hussey, 2013). ويتميز البحث الإيجابي بنهج مستقل للوصول إلى الحقائق أو أسباب الظواهر الاجتماعية وتقديم تقسير منطقي لها بطريقة منهجية، حيث يحاول هذا التقسير إقامة روابط وعلاقات سببية بين العناصر المختلفة (أو المتغيرات) للموضوع وربطها بنظرية أو ممارسة معينة (Hale and Napier, 2013).

ب. نموذج بحث علم الظواهر (Phenomenological): ويشار إليه أيضا باسم النوعي (Qualitative)، أو الناسية الذاتي (Subjectivist)، أو الإنساني (Humanistic)، أو الإنساني (Subjectivist)، أو التقسيري (Interpretative)، وهو مدخل للبحث من وجهة النظر التي تعتقد أن السلوك البشري لا يمكن قياسه بالسهولة كما في ظواهر علوم الطبيعة، حيث تتأثر وتتشكل الدوافع والسلوك البشرية من عوامل لا يمكن ملاحظتها دائما، مثل عمليات التفكير الداخلي للبشر، حيث يضع الناس معانيهم الخاصة على الأحداث والتي تختلف من شخص لآخر؛ وبالتالي استنتاج تقسيرات مختلفة لهذه المعاني والأحداث. ويفترض هذا المنظور أن الناس غالبا ما يؤثرون على الأحداث ويتصرفون بطرق لا يمكن النتبؤ بها تخل بأي قواعد مبنية أو معايير محددة . فهم غالبا ما يكونون فاعلين في مرحلة بشرية ويشكلون أداءهم وفقا لمجموعة واسعة من المتغيرات. وبالتالي يهتم هذا المنظور بدراسة وتقسير السلوك من مرجعية الإطار المفاهيمي الذاتي للمشاركين. لذلك يتم اختيار طرق البحث الملائمة في محاولة لوصف وترجمة وشرح وتقسير اللأحداث من وجهات نظر الناس موضوع البحث (Ekka, 2014).

وبالرغم من أن النموذجين يقعان على طرفي نقيض؛ إلا إنه يمكن أن يتداخلا بطريقة ما وفقا لفرضيات الباحث (Collis and Hussey, 2013).

- 2. التصنيف وفق إمكانية تطبيق نتائج البحث: تصنف البحوث من حيث إمكانية تطبيق نتائج البحث إلى:
 - أ. البحوث الأساسية (النظرية): تهدف إلى توسيع آفاق المعرفة دون أي غرض للتطبيق العملي.
 - ب. البحوث التطبيقية: تهدف إلى إيجاد وتطبيق حلول للمشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة.
- 3. التصنيف وفق مداخل البحث: يقصد بمدخل البحث منطقية الوصول إلى النتائج، حيث تصنف البحوث إلى (Saunders et. al., 2015):
- أ. البحث الاستنباطي: هو دراسة للنظريات والمفاهيم العامة المطورة لغرض اختبارها عملياً، حيث ينتقل البحث الاستنباطي من العموميات النظرية لينتهي إلى حالات معينة محددة تختبر صحة تلك العموميات النظرية.
- ب. البحث الاستقرائي: هو دراسة للمشاهدات أو البيانات التجريبية بهدف تطوير مفاهيم أو نظريات عامة، أي بعكس البحث الاستنباطي، حيث ينتقل البحث الاستقرائي من حالات فردية معينة لاستنباط أفكار عامة أو نظريات عامة.
- 4. التصنيف وفق استراتيجية البحث: يقصد باستراتيجية البحث طريقة إجراء البحث. وتصنف أنواع البحث وفقا لذلك إلى الأنواع التالية (Saunders et. al., 2015):
- أ. البحث الاستقصائي: وتشمل اختيار عينة ممثلة وغير منحازة من المجتمع قيد الدراسة، حيث تكونالطرق الرئيسية لجمع البيانات هي المقابلات أو الاستبيانات أو خليط من الاثنين. هناك نوعان رئيسيان من الدراسات الاستقصائية: الدراسة الاستقصائية الوصفية وتتعلق بتحديد وحصر وتيرة استجابة معينة بين مجموعة المسح، أو الدراسة الاستقصائية التحليلية وتهدف إلى تحليل العلاقة بين العناصر المختلفة (المتغيرات) في العينة.
- ب. البحث التجريبي: ويتم إجراء دراسات تجريبية في بيئات خاضعة للرقابة المنظمة بعناية تمكن من تحديد العلاقات السببية للظواهر وتحليلها، حيث يمكن التحكم في المتغيرات لمراقبة الآثار على المواضيع المدروسة.

- ج. دراسة الحالة: توفر دراسة الحالة فرصة لدراسة موضوع معين بعمق، وعادة ما ينطوي جمع وتحليل البيانات التي قد تكون على حد سواء بيانات نوعية وكمية.
- د. البحث الإجرائي: يتضمن البحث الإجرائي تدخل الباحث للتأثير والتغيير في أي حالة معينة، ورصد وتقييم النتائج.
- ه. النظرية المتجذرة (Ground Theory): تستخدم هذه الاستراتيجية أساليب استقرائية للتنبؤ وشرح السلوك لبناء النظرية.
- و. البحث الأرشيفي: تركز هذه الاستراتيجية على جمع البيانات أو المستندات الأرشيفية، ما يسمح بالتحليل
 الاستكشافي أو التوضيحي أو الوصفي للتغيرات المتعاقبة على مدى فترة زمنية طويلة.
- ز. البحث الإثنوجرافي (بحث الأجناس البشرية): وهي دراسة لوصف عادات الشعوب والثقافات الفردية من وجهة نظر منفصلة. وتتطلب هذه الاستراتيجية أن يكون الباحث جزءًا من المجتمع أو الموقف المبحوث.
- 5. التصنيف وفق الأفق الزمني للبحث: يقصد بالأفق الزمني للبحث الفترة الزمنية المبحوثة، وتصنف أنواع البحث وفقا لذلك إلى الأنواع الآتية (Saunders et. al., 2015):
- أ. البحث الزمني: وهي دراسات على مدى فترة طويلة لمراقبة تأثير الوقت على الظاهرة قيد المراقبة والدراسة، وجمع البيانات الأولية من التغييرات التي تحدث على متغيرات الظاهرة. وغالبا ما تجرى الدراسات الزمنية على مدى عدة سنوات.
- ب. البحث المقارن: وهو دراسة تشمل منظمات أو مجموعات مختلفة من الناس للنظر في أوجه الشبه أو
 الاختلاف فيما بينها في وقت معين.
- 6. التصنيف وفق هدف البحث: تصنف أنواع البحث وفقا لهدفها إلى الأنواع الآتية (.6 Saunders et. al.,):
- أ. البحث الاستكشافي: يستخدم عندما لا تكون هناك دراسات سابقة كافية أو تكون معدومة. والهدف من البحث هو التعرف على أنماط أو فرضيات أو أفكار يمكن أن تشكل أساسا لمزيد من البحث. وتتمثل تقنيات البحث النموذجية المستخدمة في البحث الاستكشافي عادةً في دراسات الحالة، والملاحظات، والتحليل التاريخي واستعراض الدراسات والبيانات السابقة ذات الصلة.
- ب. البحث الوصفي: يستخدم لوصف ظاهرة (مشكلة) ما بهدف تحديد وتصنيف عناصر وخصائص الظاهرة قيد الدراسة. وكثيرا ما تستخدم التقنيات الكمية والإحصائية لجمع وتحليل وتلخيص البيانات.
- ج. البحث التحليلي: يتمثل هدفه في شرح السبب أو الكيفية التي حدثت بها الظاهرة قيد الدراسة. ومن السمات الهامة لهذا النوع من البحوث تحديد وقياس العوامل المختلفة (أو المتغيرات) الكامنة وراء هذه الظاهرة.
- د. البحث التنبؤي: ويهدف إلى التكهن بشأن الاحتمالات المستقبلية، استنادا إلى تحليل وثيق للأدلة المتاحة للسبب والنتيجة.
 - 7. التصنيف وفق بيانات البحث: تصنف البحوث وفق نوع البيانات التي تعالجها إلى (Saunders et. al., 2015):
- أ. البحث الكمي: يركز البحث الكمي على جمع وتحليل البيانات العددية ذات الصلة بالظاهرة قيد الدراسة. ويهدف هذا النوع من البحوث إلى تفسير الظاهرة المبحوثة ويستخدم أدوات إحصائية لتجميع البيانات وعرضها وتحليلها.

ب. البحث النوعي: يشمل دراسة القيم، والمواقف، والتصورات الخاصة بالناس بهدف فهم الظاهرة المبحوثة دون استخدام معالجات إحصائية.

8. تصنيفات أخرى:

يمكن تصنيف أنواع البحوث أيضا وفق أسس أخرى، مثل: نوع مجتمع الدراسة (القطاعات، أو المناطق أو الأقاليم المستهدفة)، أو طريقة المعاينة (دراسة المجتمع بالكامل أو دراسة عينة منه)، أو نوع أداة جمع البيانات (الاستبيان، والملاحظة، والمقابلة، وتحليل المحتوى ونحوه)، أو نوع التحليل الإحصائي المستخدم (إحصاء وصفي أو إحصاء استدلالي). وأخيرا وجب التتويه إلى أنه لا يوجد منهجية بحث أفضل من غيرها، إنما تعتمد منهجية البحث على طبيعة موضوع البحث وهدفه والأبعاد والمتغيرات ذات الصلة (Kerlingr and Lee, 2000).

ج. تطور البحث المحاسبى:

هناك العديد من الأحداث وراء تطور الاتجاهات الموضوعية والمنهجية في البحث المحاسبي لعل أهمها والأكثر جذرية هو الانتقال من هيمنة البحوث المعيارية (Normative) في فترة الستينيات إلى البحوث الإيجابية (Positivistic) منذ منتصف السبعينيات إلى اليوم، وقد كان هذا التغير واضحا من قبل أهم (6) مجلات محاسبية في العالم. وقد ساعدت عدة عوامل في هيمنة البحوث الايجابية أهمها: إنشاء ونشر عدد من قواعد البيانات الأرشيفية في ستينيات من القرن الماضي؛ ونشر البحوث المحاسبية التي تقدم دعما نظريا لربط أسعار الأسهم بالمعلومات المحاسبية؛ وإنشاء مجلات جديدة تكرس تقريبا للبحوث الإيجابية؛ وتأسيس مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في سنة (1973)، الذي حل محل مجلس مبادئ المحاسبة (APB)، وهي منظمة مستقلة تتضمن أعضاء دائمين مكرسين لصياغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (Gaffikin, 2006; Oler et. al., 2010).

علاوة على ذلك تعتبر دراسة (Watts and Zimmerman, 1978) من بين البحوث البارزة الأخرى التي كان لها أثر في هيمنة فلسفة البحث الإيجابي على البحوث المحاسبية المنشورة، حيث وضحت كيف يمكن للبحوث الإيجابية أن تلعب دورا في وضع المعايير المحاسبية (وهو مجال يتوقع أن يسيطر عليه المعياريون). وقد ساعدت هذه الدراسة وغيرها من البحوث الإيجابية إلى تغيير النظرة إلى الأرقام المحاسبية من أنها غير ذات صلة إلى ربطها بعدد متزايد من الظواهر الاقتصادية، مثل ربط خطط المكافآت التي يتبعها المديرون باختيارهم للطرق والسياسات المحاسبية (Oler et. al., 2010).

وقد ساهم أيضا في هذا التغيير تطوير برامج الدكتوراه في المحاسبة في كثير من الجامعات خاصة في الولايات الأمريكية وبريطانيا، حيث أعطي الطلاب تدريبا على أساليب البحث الكمي، والنظريات الاقتصادية والمالية الجديدة والكلاسيكية واستخدام نقنيات معالجة المعلومات الجديدة (وخاصة استخدام أجهزة الكمبيوتر). وتزامنا مع ذلك، فإن تزايد توافر قواعد بيانات سوق الأوراق المالية على نطاق واسع مع الطلب على البحوث التجارية لتكون مرتبطة مباشرة بالممارسات التجارية القائمة، أدى إلى زيادة هائلة من البحوث التطبيقية الجديدة في المحاسبة، بما في ذلك نظرية المحاسبة الإيجابية التي أصبحت بمثابة الشكل المهيمن لبحوث المحاسبة المنشورة.

رغم ترحيب البعض بهذا التحول، واجه انتقادات عديدة، حيث أكد (Lowe and Tinker, 1989) أن المحاسبة كعلم وممارسة يجب اعتبارها جزءا لا يتجزأ من العلوم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي. فالمحاسبة ـ

كما أوضح (Hopwood, 1989) - هدف ومسعى في حد ذاتها وليست مجرد وسيلة تقنية مُقيَّمة وخادمة لعملية صنع القرار الفعال، إذ أنها ترتبط بالسعي لتحقيق مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية محددة. وقد تم الاعتراف بالطابع الاجتماعي للمحاسبة قبل ذلك بكثير. على سبيل المثال، في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين، كان "Scoot" قد نشر كتاباً في سنة (1931) يؤكد الطابع الاجتماعي للمحاسبة، حيث قال إن المجتمع ومؤسساته (بما في ذلك الاقتصادية) تتغير باستمرار، وإذا كان للمحاسبة أن تكون مفيدة في توفير فهم صحيح للحقائق الاقتصادية، فيجب النظر للمحاسبة من منظور أوسع بكثير من مجرد منظور تقني. ومنذ ذلك الوقت أعرب العديد من البحاث عن آراء مماثلة، مثل (Mautz, 1963) الذي جادل بأن المحاسبة تفي بالمعايير المحددة المقبولة للعلوم الاجتماعية. لذلك، يحتاج الباحثون إلى إعادة تقييم نهجهم والالتزام بمتطلبات منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، حيث يمكن للممارسة المحاسبية المهنية الاستفادة من نتائج مثل هذه البحوث.

وجادل (Gaffikin, 2006) بأن المحاسبة كعلم اجتماعي يجب أن تعكس افتراضات علم الوجود ونظرية المعرفة والمنهجية في العلوم الاجتماعية الأخرى. كما اوضح (Hopwood, 1989) بأن المحاسبة ليست مجرد مسعى تقني محايد، بل تعكس وجهات النظر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأولئك الذين يشاركون في ممارستها. وقد كان (Morgan, 1983) أكثر وضوحا حين ذكر أن المحاسبة تعد من التخصصات المعنية بجوانب المجتمع البشري لأنها نظام فكر صممه البشر للمساعدة في صنع القرار البشري. لذلك، يبدو أن علم الوجود البنائي الاجتماعي، يشكل أساسا أكثر ملاءمة لوضع المفاهيم المحاسبية، بدلا من علم الوجود الواقعي. وبالتالي، فمن الأنسب أن تتحول المحاسبة إلى الأساليب التي تعترف بالجوانب البشرية لفرع المعرفة.

وفقا لذلك يصبح من الواضح أن منهج العلوم الطبيعية في البحوث المحاسبية ليس مناسباً، فقد رفض في معظم العلوم الاجتماعية. إن الافتراضات ضعيفة الخبرة في المنهج التجريبي الجديد لا تكفي لتعكس الدور الحقيقي للمحاسبة في المجتمع، بل قد تشير إلى احتمال أن تكون كارثية على الفوائد العملية المتوخاة من تقارير المحاسبة المالية وذلك كما أوضح (Lowe and Tinker, 1989). وفي هذا الخصوص يجادل كلا من (Tomkins and Groves, 1983) بأن تبني منهجية أخرى غير تلك التي يطلب استخدامها في العلوم الطبيعية قد يساعد في غلق الفجوة بين نظرية المحاسبة وممارساتها.

لسوء الحظ، فإن المحاسبين كانوا بطيئين جدا في إدراك هذا الأمر، كما هو واضح في المشاركة الكبيرة في برامج البحوث التجريبية الجديدة على مدى السنوات الخمسين الماضية؛ ما يؤكد أو يعطي مصداقية أكثر للرأي القائل بأن المحاسبة هي فرع معرفي فكري لم ينضج بعد في التفكير الذاتي ورضي بكونه فرعاً معرفياً للاقتصاد. وكنتيجة لذلك فقد اعتمد اعتمادا كبيرا على النظريات والمنهجيات الاقتصادية. هذا لا يعني أنه لا يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد لأنه يتعامل إلى حد كبير مع الظواهر الاقتصادية، ولكنه يتعامل مع مثل هذه الظواهر من وجهة نظر مختلفة جدا (وإلا فإنه سيكون ببساطة جزءا من فروع علم الاقتصاد). وبينما يجادل البعض بأن المحاسبة هي خادمة الاقتصاد الرأسمالي، فهذا يعكس مجرد وجهة نظر متحفظة ومفرطة، لأن هناك عدة جوانب للمحاسبة منفصلة تماما عن التحليل الاقتصادي البسيط، مثل نظم الرقابة والضبط ومعالجة المعلومات والاعتبارات السلوكية. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا للمحاسبة على أساس أنها نظام للمعلومات (سواء كانت مالية أو غير مالية)، فإن كافة المؤسسات والمؤسسات رأسمالية أو غيرها.

د. الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية

يقصد باتجاهات البحث الموضوعية في المحاسبة تركيز البحوث المحاسبية على فرع من فروع المعرفة المحاسبية، مثل المحاسبة المالية أو محاسبة التكاليف أو المراجعة، أو على موضوع معين في أحد فروع المحاسبة، مثل موضوع الإفصاح والشفافية في القوائم المالية في فرع المحاسبة المالية. ومنذ منتصف السبعينات بدأ الاهتمام بتحليل الإنتاج العلمي في البحوث المحاسبية بهدف دراسة اتجاهات وخصائص البحث المحاسبي، وأصبح هناك عدد كبير من الباحثين والمجلات والمؤتمرات في هذا المجال. في هذا القسم يراجع الباحثين نتائج أهم هذه البحوث ذات الصلة بموضوع البحث.

قدم (Stone, 2002) توزيعا للمنشورات المحاسبية حسب الأسلوب والموضوع من عام (1989) إلى عام (1998) لعدد من المجلات المحاسبية الرائدة، واستنتج أن الاتجاهات الموضوعية والمنهجية المهيمنة خلال تلك الفترة هي المحاسبة المالية بالنسبة لموضوعات المحاسبة، ومنهجية التحليل الأرشيفي بالنسبة للمنهجيات المستخدمة.

وبطريقة مشابهة، قام (Oler et. al., 2010) بتحليل الاتجاهات في البحوث المحاسبية من خلال دراسة البحوث المنشورة في أعلى ست مجلات محاسبية أخلال الفترة (1960– 2007). وقد استخدم الباحثون الاستشهادات الواردة في هذه البحوث كبديل لتحديد الاتجاهات الموضوعية والمنهجية. وأشارت النتائج التي توصلوا اليها إلى أنه على الرغم من أن هذه الاتجاهات تختلف حسب المجلة، إلا أن موضوع المحاسبة المالية ومنهجية التحليل الأرشيفي هي الأكثر هيمنة مقارنة بالمواضيع والمنهجيات الأخرى. وقد فسر الباحثون هذا الوضع كنتيجة لقرار الباحثين المؤثرين في هذه المجلات المحاسبية الرائدة لنقل علم المحاسبة من المنظور الإيجابي الذي يركز على التحليل الرياضي والبحث التطبيقي ويحدد البحث العلمي في المحاسبة من منظور ضيق. وقد وصف الباحثون هذا التغير بأنه البحث في تأثير الأحداث الاقتصادية على عملية تلخيص وتحليل والتحقق والافصاح عن المعلومات المالية، وعن آثار المعلومات المفصح عنها (التقارير المالية) على الأحداث الاقتصادية. وقد أطلق (Accountics) على المالية) على الأحداث الاقتصادية. وقد أطلق (Heck and Jensen, 2007) على هذا التغير الجذري للبحث المحاسبي الذي حدث في سياسة التحرير لغالبية المجلات المحاسبية الرائدة خلال فترة السبعينيات من القرن الماضى.

وقام (Unerman and O'Dwyer, 2010) بتحليل المواضيع والقضايا الرئيسية التي تغطيها جميع البحوث المنشورة في المجلات المحاسبية الست الرائدة على مدى فترة عشر سنوات من سنة (1999) إلى سنة (2008). وتبين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن المقالات المنشورة في هذه المجلات المحاسبية خلال فترة الدراسة ركزت على الدور التقليدي للمحاسبة، وهذا أدى إلى عدم تركيز أو اهتمام معظم البحوث المنشورة على البحوث التي تسعى إلى تقديم رؤى للمساعدة في تطوير المحاسبة بطرق قد تخدم الاحتياجات المتغيرة للمجتمع. كما تبين من النتائج أيضا، أن القليل جدا من البحوث المنشورة في هذه المجلات قد ركز على دراسة

¹ هذه المجلات الرائدة هي:

Accounting, Organizations, and Society Journal; Contemporary Accounting Research; Journal of Accounting and Economics; Journal of Accounting Research; Review of Accounting Studies; and the Accounting Review.

القضايا المحاسبية المرتبطة بالأشكال الجديدة للمعاملات المالية والاقتصادية التي كانت متورطة بشكل كبير في الأحداث التي أدت إلى انهيار شركات كبيرة مثل Enron سنة (2001) وفضيحة المحاسب القانوني لها، وهي شركة المحاسبة المعروفة Anderson، وأخيرا الأزمة المالية العالمية سنة (2008).

وعلاوة على ذلك، تركز نسبة صغيرة فقط من البحوث على بلدان خارج الولايات المتحدة، مما يدل على الطبيعة الضيقة للكثير من هذه البحوث. وقد لا تغطي هذه البحوث المحدودة احتياجات المجتمعات خارج الولايات المتحدة بشكل كاف. وقد بدأت إحدى المجلات الرائدة في الآونة الأخيرة القيام بذلك من خلال تغيير سياستها التحريرية وإعادة تشكيل هيئة تحريرها. وإذا لم تتبع المجلات الأخرى مثل هذا التغير، فإنها قد تخاطر بفقدان مركزها كمجلات رائدة، كما أنها قد تساهم في خطر فقدان البحوث المحاسبية المصداقية، إذا لم يعد ينظر إليها على أنها تخدم احتياجات المجتمعات.

استخدم (Tuttle and Dillard, 2007) النظرية المؤسساتية لغرض تفسير الانخفاض الكبير في تنوع موضوعات البحث المحاسبي، وتوصلا إلى أن عوامل التماثل المؤسساتية (القسري، المعياري، والمحاكي)² تشكل المجال التنظيمي للبحوث المحاسبية، وأن تأثيرات هذه العوامل غالبا تلغي الملائمة والاهمية النظرية للبحوث، وتفضيلات البحث الفردية.

وأجرى (Kutluk et. al., 2011) مراجعة لعدد (630) بحث حول البحث المحاسبي المنشورة في المجلات الرائدة على المستوى الدولي³ والمتخصصة في الدراسات التاريخية للمحاسبة⁴، وقد استخدموا التحليل الكمي، وتحليل المضمون، حيث صنفوا موضوعات البحث المحاسبي ضمن (22) موضوعاً، واستنتجوا أن موضوع المحاسبة المالية و محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية تعتبر أكثر موضوعات البحوث المنشورة في تلك المجلات. ورغم ذلك يبدو أن هناك تغيرا قد حدث خلال الفترة الأخيرة، حيث تشير نتائج دراسة (Fowler and Keeper, 2016) إلى أن هناك نمواً في تتوع موضوعات البحث المحاسبي، وكذلك في أنماط النشر الأخرى، مثل المشاركة في التأليف، والتغطية الرمنية للبحث والمشاركة النسائية.

وقام (Lunkes et. al., 2013) بدراسة وتحليل مقارن لموضوعات وطرق البحث المستخدمة في أبحاث المحاسبة الإدارية المنشورة في كل من أسبانيا والبرازيل خلال الفترة (2001–2010). وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المحاسبة الإدارية لم تحظ بالقدر الكافي من اهتمامات الباحثين في كل من البلدين. كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أسلوب دراسة الحالة وأسلوب المسح الاستقصائي باعتبارهما أكثر الأساليب أوال طرق البحثية المستخدمة. وقد نسبت الدراسة الأسباب المحتملة لذلك إلى عدم وجود قاعدة بيانات أو صعوبة في الحصول على البيانات، والى عدم وجود مجلات متخصصة في المحاسبة الإدارية.

12

النظرية المؤسساتية تجادل انه بسبب تأثير عوامل التماثل المؤسساتية فأن المنظمات والافراد تتبع غالبا نفس الهياكل والنظم والإجراءات وهو ما يسمى التماثل المؤسسي. هذه العوامل تنقسم الي ثلاثة انواع هي: العوامل القسرية؛ العوامل المعيارية؛ وعوامل المحاكاة.

³ مثل: Accounting Business and Financial History Journal ،Accounting Historian Journal ،هثل: Accounting Business and Financial History Journal ،هثل الدراسات التي يمكن تصنيفها بانها تندرج ضمن الدراسات التاريخية للمحاسبة والبحث المحاسبي.

على المستوى العربي، وعلى الرغم من مضي 15 سنة على ملاحظة الحيزان (2003) الذي أشار إلى أن البحوث السابقة في مجال دراسة اتجاهات البحث المحاسبي في الدول العربية تعد من البحوث المحدودة في أدبيات البحث المحاسبي في الدول العربية، فإن الوضع الحالي يشير إلى استمرار محدودية البحوث في هذا المجال، حيث يوجد عدد محدود من البحوث المحاسبية التي اهتمت بدارسة أنماط البحث المحاسبي المنشور في المجلات المتخصصة في الدول العربية. في الجزء التالي من هذا القسم نستعرض أهم الدراسات المتوفرة التي أمكن الحصول عليها ذات العلاقة بموضوع هذا البحث.

وتعتبر الدراسة التي أجريت في مصر أول هذه الدراسات، حيث قام الشرقاوي (2000) بتحليل الاتجاهات الرئيسية لموضوعات البحوث المحاسبية المنشورة بمجلة المحاسبة والإدارة والتأمين التي تصدرها كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة خلال الفترة (1980–1998)، ومقارنتها باتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة بمجلة (Accounting Review) باعتبارها من أهم المجلات المحاسبية العلمية المُحكّمة التي تعكس اتجاهات البحوث المحاسبية على المستوى الدولي. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود اختلافات ذات أهمية كبيرة بين اتجاهات البحث المحاسبي المنشور على المستوى الدولي خلال فترة الدراسة. ففي حين كان تركيز البحث المحاسبي الدولي على المحاسبي الدولي على المحاسبة المالية والأسواق المالية، كان تركيز الاتجاهات البحثية المحاسبية المالية والأسواق المالية، كان تركيز الاتجاهات البحثية المحاسبية المالية والأسواق المالية،

وبطريقة مشابه لدراسة الشرقاوي، قام الحيزان (2003) بدراسة اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في السعودية خلال الفترة (2000–2000)، وذلك بهدف تحديد ومقارنة اتجاهات هذه البحوث مع اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة بمجلة (The Accounting Review). وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مخالفة لنتيجة دراسة الشرقاوي بمصر، حيث وجد الحيزان تشابها كبير بين اتجاهات البحوث المنشورة في السعودية وتلك المنشورة في مجلة في (The Accounting Review) في جميع موضوعات المحاسبة عدا المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف، مما يشير إلى توافق اهتمامات الباحثين في السعودية مع اهتمامات الباحثين على المستوى الدولى.

وفي الأردن، أجرى الخداش (2002) دراسة لتحديد الاتجاهات المنهجية والموضوعية للأبحاث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة العلمية في الأردن خلال الفترة (1996–2001)، لغرض تقييم منهجية هذه البحوث ومدى إسهامها في إثراء المعرفة المحاسبية وتطبيقاتها في الأردن والأدب المحاسبي العربي. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن معظم البحوث المحاسبية المنشورة في الأردن خلال فترة الدراسة كانت دراسات ميدانية استقرائية، أما الدراسات النظرية المعيارية فهي ضئيلة جداً. كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى تركيز هذه البحوث على موضوعات الأسواق المالية ومراجعة الحسابات، بينما باقي مجالات المحاسبة الأخرى مثل، المحاسبة الإدارية فقد حظيت باهتمام متواضع من الباحثين الأكاديميين الأردنيين. وقد خلصت الدراسة إلى أن البحوث المحاسبية المنشورة في الأردن لم تساهم بشكل ملحوظ في تطوير وزيادة المعرفة المحاسبية في موضوع النظرية المحاسبية، حيث ركزت معظم هذه البحوث على البيئة الأردنية، وخاصة الشركات المساهمة العامة.

وعلى نحو متصل بالأردن، أجرى الدحيات (2012) دراسة لمعرفة ما إذا كان هناك تغير في اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في الأردن خلال الفترة الزمنية (2000–2007)، وخلص إلى عدم وجود تغير في تلك الاتجاهات عما توصل إليه الخداش (2002)، حيث لازالت هذه البحوث تركز على موضوعات المحاسبة المالية، وخاصة الأسواق المالية، ولم تحظ مجالات المحاسبة الأخرى بالاهتمام الأكاديمي الكافي. كما اشارت الدراسة إلى أن الاتجاهات المنهجية للأبحاث لم تتغير أيضا، حيث يركز معظمها على أنواع البحوث الاستكشافية والوصفية أكثر من التركيز على البحوث التفسيرية.

ومن جانبه، أجرى حلس (2009) دراسة لمعرفة وتحليل اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية بفلسطين خلال الفترة (2004–2008)، ومقارنتها بالاتجاهات البحثية المحاسبية المنشورة في المجلات على المستوى الدولي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تشابه كبير بين أنماط البحوث المحاسبية المنشورة بفلسطين مع تلك المنشورة على المستوى الدولي في مجال المراجعة، أما بقية مجالات المحاسبية فهناك عدم توافق في الاتجاهات البحثية خاصة في مجال المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والإدارية.

يمكن أن نخاص مما تقدم بأن معظم البحوث في مجال البحث المحاسبي تتفق على تصنيف البحوث المحاسبية إلى نوعين أساسيين هما: الأول :أبحاث ميدانية تهتم باستقراء واقع التطبيق المحاسبي وتحليله ومحاولة حل مشاكله بهدف الوصول إلى معايير محاسبية ملائمة وقابلة للتطبيق لبيئة معينة. والثاني :أبحاث نظرية استدلالية تهتم بتحليل وتفسير نظريات ومفاهيم محاسبية معينة. وبالرغم من هذا الاتفاق، يعتقد بعض الباحثين أن الخط الفاصل بين هذين النوعين من البحوث غير واضح حيث أن التداخل قائم بينهما. وقد أيد مجموعة من الباحثين وجهة النظر من منطلق أن وذلك لأن البحوث الميدانية يجب أن تبنى على أساس افتراضات (Propositions) محددة مصاغة في شكل فرضيات أو أسئلة تُوصّف الظاهرة وفق إطار نظري (Conceptual Framework) محدد قبل إجراء الدراسة الميدانية. وهذا يعني بالضرورة أن الدراسات الميدانية تبنى أساساً على افتراضات نظرية مستخلصة من أدبيات سابقة وتحليلات الباحث الشخصية ثم تستكمل بجمع البيانات الميدانية لاختبار صحة أو صدق هذه الافتراضات أو الإجابة على الأسئلة (الحيزان،2003).

أما فيما يتعلق بالاتجاهات الموضوعية للبحث المحاسبي، فيمكن أن نخلص إلى أن أهم الاتجاهات الموضوعية للبحث المحاسبي في المجلات المحاسبية الرائدة دولياً تركز على مجالات عدة أهمها المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، كما تركز على استخدام التحليل الأرشيفي. بالإضافة إلى ذلك، تشير بعض الدراسات السابقة إلى تركز معظم البحوث المنشورة في هذه المجلات على احتياجات الولايات المتحدة، مما يدل على الطبيعة الضيقة للكثير من هذه البحوث. إلا انه لوحظ مؤخراً تغير في اهتمامات تلك المجلات بما يشير إلى تنوع أكثر في موضوعات البحوث المنشورة ونطاق تغطيتها.

أخيراً، تشير مراجعة الدراسات السابقة في الدول العربية إلى انه بالرغم من وجود تشابه في كثير من العوامل الثقافية والاجتماعية لهذه الدول، توجد اختلافات في اتجاهات وخصائص البحوث المحاسبية المنشورة فيها، مما يستنتج منه وجود عوامل أو مسببات لهذه الاختلافات تحتاج إلى دراسة وتحليل. حيث تشير نتائج الدراسات السابقة إلى اختلاف الاتجاهات الموضوعية للأبحاث المنشورة في المجلات المحاسبية العربية مقارنة بالاتجاهات

الموضوعية للأبحاث المنشورة في المجلات الرائدة دوليا باستثناء السعودية خلال الفترة (1980–2000). كما تشير تلك الدراسات إلى اختلاف الاتجاهات الموضوعية من دولة لأخرى، فمثلا تركز البحوث في مصر على موضوعات المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف، وفي الأردن على المحاسبة المالية والأسواق المالية، والمراجعة في فلسطين، بينما في السعودية كان التركيز على المحاسبة المالية.

وفي ذات السياق، فإن هذا البحث يحاول محاكاة الأفكار والطرق المستخدمة في الدراسات السابقة لغرض دراسة اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا.

خامسا: منهجية وطريقة وإجراءات البحث:

أ. أسلوب البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث تم اتباع المنهج الوصفي باستخدام تحليل المحتوى، وهو أسلوب وصف موضوعي كمي منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة (محتوى الاتصال) من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها، وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم دراسته لدراسة مضمونه وتحليله (عليان، غنيم، 2000). وقد تم اختيار هذا الأسلوب لملاءمته لتحقيق أهداف البحث، حيث يساعد على جمع البيانات المتعلقة بأهداف وتساؤلات البحث وتحليلها بشكل موضوعي وكمي للحصول على استدلالات أو استنتاجات حول الاتجاهات الموضوعية والمنهجية (خصائص ظاهرة البحث) للبحوث المنشورة في المجلات المتخصصة في ليبيا.

ب. مجتمع وعينة البحث:

يمثل مجتمع الدراسة جميع البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والمتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال الفترة (1969–2018). وقد كان هدف الباحثين حصر جميع مفردات المجتمع بدلا من أخذ عينة، وذلك لأنه يفضل عند استخدام أسلوب تحليل المحتوى دراسة جميع مفردات المجتمع، حيث يختلف مجتمع الدراسة من حيث اختلاف خصائص المؤسسة الناشرة، مثل الخلفية الإكاديمية والمهنية وتوجهات هيئة التحرير، وتاريخ المؤسسة؛ وأيضا من حيث اختلاف الفترة الزمنية (جابر وكاظم، 1978). إلا أن الباحثين لم يتمكنا من الحصول على بعض الأعداد من المجلات نظرا لقدمها وفقدانها أو توقفها عن الصدور وصعوبة الاتصال بإداراتها، لذلك تم اختيار مجتمع يمثل كل البحوث المحاسبية المنشورة التي تمكن الباحثين من الحصول عليها. وقد تمكن الباحثين من حصر وتحليل بيانات (172) بحثاً محاسبياً من أصل (762) بحثاً في مختلف مجالات العلوم الاقتصادية والمالية، وبنسبة نشر محاسبي بلغت (23%) من إجمالي عدد البحوث المنشورة، نتيجة فحص ومراجعة (109)⁵ من أصل (146) عدد صادر عن (13) مجلة علمية محكمة متخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا خلال الفترة (1969–2018).

15

مجموع الأعداد التي تمكن الباحثين من الحصول عليها. 5

`	, -		** ** * * * * * * * * * * * * * * * * *	- '	,
عدد البحوث المحاسبية	إجمالي عدد البحوث	تاريخ التأسيس	المؤسسة الصادرة	اسم المجلة	رمز المجلة
34	266	1965	كلية الاقتصاد . جامعة بنغازي	دراسات في الاقتصاد والتجارة	J1
32	196	1989	مركز بحوث العلوم الاقتصادية . بنغازي	البحوث الاقتصادية	J2
4	7	2002	كلية الاقتصاد . جامعة طرابلس	الاقتصاد والعلوم السياسية	J3
10	49	2012	كلية الاقتصاد . جامعة عمر المختار	المختار للعلوم الاقتصادية	J4
28	70	2013	الجامعة الاسمرية	العلوم الاقتصادية والسياسية	J5
7	14	2013	كلية الاقتصاد . جامعة بني وليد	العلوم الاقتصادية والسياسية	J6
17	35	2014	جامعة مصراتة	دراسات في الاقتصاد والاعمال	J7
10	56	2015	جامعة المرقب	افاق اقتصادية	J8
1	7	2015	جامعة الزاوية	كلية الاقتصاد الصادرة	J9
8	13	2016	قسم المحاسبة . جامعة بنغازي	البحوث المالية والاقتصادية	J10
9	14	2018	نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين	دراسات محاسبية	J11
11	28	2018	كلية الاقتصاد . جامعة سرت	الدراسات الاقتصادية	J12
1	7	2016	قسم البحوث . جامعة طرابلس	البحوث والدراسات الاقتصادية	J13
172	762		المجموع		

جدول (1): المجلات العلمية المتخصصة وعدد البحوث المحاسبية المنشورة بها خلال الفترة (1965-2018)

المصدر: إعداد الباحثين.

ج. أداة جمع البيانات:

لغرض جمع البيانات اللازمة، استخدمت استمارة تحليل المحتوى من إعداد وتصميم الباحثين، وتوضح الخطوات التالية الإجراءات العلمية المتبعة لإعداد وتطبيق استمارة تحليل المحتوى:

- 1. تصنيف محتويات التحليل: (المتغيرات الأساسية التي تحقق أهداف البحث) وهي كما يلي:
- أ. المتغيرات الديمغرافية: وهي تمثل اسم المجلة، وتاريخ النشر، ونوع الباحث، والمشاركة في البحث، والمشاركة النسائية، ولغة البحث. وتم استخدام هذه المتغيرات لغرض الاستفادة منها في تحليل النتائج للتعرف على أي فروق في الاتجاهات الموضوعية أو المنهجية التي يمكن أن تعزى إلى أي من هذه المتغيرات باعتبارها متغيرات مستقلة.
- ب. المتغيرات المنهجية: وهي تمثل نوع منهج البحث من حيث نوع (مدخل البحث، واستراتيجية البحث، وهدف البحث، وبيانات البحث، وتطبيق نتائج البحث، ونوع مجتمع البحث (القطاع المبحوث)، وعينة البحث، ونوع وعدد ادوات البحث، وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم.
- ج. المتغيرات الموضوعية: وتمثل الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية، وتشمل مجموعة واسعة من المجالات البحثية، مثل: المحاسبة المالية؛ ومحاسبة التكاليف؛ والمحاسبة الإدارية، ونظم المعلومات المحاسبية؛ والمراجعة الخارجية؛ والمراجعة الداخلية؛ والمحاسبة الاجتماعية والبيئية؛ والمحاسبة الضريبية؛ والمحاسبة الحكومية والقومية، وحوكمة الشركات؛ والتعليم والبحث المحاسبي.

- 2. اختيار وحدة التحليل: وحدة التحليل عبارة عن مجموعة من الوحدات الأساسية (قسم أو جزء أو قطاع) من المحتوى المراد تحليله، وتسمى وحدات الترميز، وتساعد الباحث أو المحلل في التعرف على التفاصيل المرتبطة بتحقيق أهداف البحث. وتعتبر من أهم وحدات تحليل المضمون: وحدة الكلمة؛ وحدة الموضوع أو الفكرة؛ وحدة الشخصية؛ وحدة المفردة؛ وحدة المساحة والزمن (سليمان، 2014؛ أبراش، 2009). وتتمثل وحدات التحليل لهذا البحث في المتغيرات المنهجية والموضوعية للبحث المحاسبي السابق الإشارة اليها أعلاه.
- 3. تصميم أداة البحث (استمارة تحليل المحتوى) والتأكد من صدقها: تم تصميمها بعد الاطلاع على بعض استمارات تحليل المحتوى المستخدمة في دراسات مشابهة، وعرضها على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي الذين أبدوا بعض الملاحظات القيمة التي تم الاستفادة منها عند التصميم النهائي لاستمارة تحليل المحتوى.
- 4. التحقق من ثبات أداة البحث: لغرض التأكد من ثبات استمارة تحليل المحتوى باختلاف المحللين، قام الباحثين باختيار عينة مستقلة لكل منهما، ثم قام كل باحث بتطبيق استمارة تحليل المحتوى على العينة المختارة. بعد ذلك قام كل باحث بإعادة تطبيق استمارة تحليل المحتوى على عينة الباحث الآخر. ولمعرفة ثبات التحليل باختلاف الزمن قام الباحثين بإعادة التحليل بعد فترة ثلاثة أسابيع، ثم تم استخراج معاملات الثبات عن طريق نسبة الاختلاف بين الباحثين ونسبة الاتفاق بين التحليلين، وقد كان متوسط معامل الثبات باختلاف المحللين 19%، ومتوسط معامل الثبات باختلاف الفترة الزمنية 94%. وتؤكد هذه النسب إمكانية الاعتماد على أداة البحث.
- 5. تطبيق أداة البحث: في هذه الخطوة تم حصر جميع البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المُحكّمة المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية الصادرة عن مؤسسات التعليم والبحث العلمي في ليبيا خلال فترة الدراسة، وتحديد وتجميع بياناتها الأساسية المطلوبة باستخدام استمارة تحليل المحتوى.

د. أداة تحليل ووصف البيانات:

بعد تطبيق أداة البحث، تم التوصل إلى مجموعة من البيانات التي تعبر عن المتغيرات المنهجية والموضوعية للأبحاث المحاسبية السابق الإشارة إليها. وقد تم إدخال ومعالجة هذه البيانات عن طريق برنامج الجداول الإلكترونية (Excel)، وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية التي سيتم تمثيلها باستخدام الجداول والأشكال الإيضاحية بهدف تحديد الاتجاهات المنهجية والموضوعية للأبحاث المحاسبية المنشورة في الدوريات المحكمة في ليبيا. ونظرا لطول الفترة الزمنية التي يغطيها هذا البحث ولغرض إظهار نتائج التحليل بشكل أكثر وضوحاً تم تقسيم فترة الدراسة إلى خمسة عقود ابتداء من (1969) وهو تاريخ أول بحث

أهم وحدات تحليل المضمون هي: وحدة الكلمة: وهي أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون، وقد تشير الكلمة إلى معنى رمزي معين، كما قد تتحدد عن طريق بعض المصطلحات أو المفاهيم التي تعطيها معنى خاصاً. وعندما تستخدم الكلمة بصفتها وحدة في تحليل معين، كما قد تتحدد عن طريق بعض المصطلحات أو المفاهيم التي تعطيها معنى خاصاً. وعندما تستخدم الكلمة موضوع التحليل. وحدة المضمون، فإن الباحث يضع قوائم يسجل فيها تكرارات ورود كلمات أو قئات مختارة في شأن المادة موضوع التحليل. وحدة المعوضوع: ويقصد بها الوقوف على العبارات أو الأفكار الخاصة بمسألة معينة. وحدة الشخصية: ويقصد بها تحديد نوعية وسمات الشخصية الرئيسية التي ترد في العمل بصفة خاصة. وحدة المفردة: ويقصد بها وسيلة الاتصال نفسها، فقد تكون كتاباً أو مقالة أو قصة أو حديثاً إذا عياً أو برنامجاً أو خطاباً، وتُستخدم المفردة وحدة في التحليل إذا كان هناك عدة مفردات. وحدة المساحة والزمن: وتتمثل في تقسيم المضمون تقسيمات مادية، سواء بالنسبة لمواد الاتصال المرئية مثل الأعمدة وعدد السطور وعدد الصفحات، أو المسموعة مثل عدد الدقائق التي يستغرقها برنامج معين، أو المرئية المسموعة مثل طول الفيلم ومدة إذاعة برنامج تليفزيوني.

⁷ يحتسب معامل الثبات عن طريق معادلة حساب ثبات التحليل التالية: نسبة الاتفاق = عدد البنود المتفق عليها ÷ المجموع الكلي للبنود.

22

172

10

100

الانجليزية

المجموع

محاسبي منشور كما يلي: الفترة الأولى (1969-1978)؛ الفترة الثانية (1979-1988)؛ الفترة الثالثة (1989-1988)؛ الفترة الرابعة (1999-2008)؛ الفترة الرابعة (1999-2008)؛ الفترة الرابعة (1999-2008)؛

سادسا: تحليل ومناقشة نتائج البحث:

يتناول البحث في هذا القسم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بأهداف هذا البحث.

أ. التحليل الديمغرافي للبيانات:

باحثة

المجموع

يلخص الجدول رقم (2) البيانات الديمغرافية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة في ليبيا خلال الفترة 1969–2018، حيث تبين الأرقام أن هذه البحوث المحاسبية بلغت (172) بحثاً، قام بإعدادها (260) باحثاً وباحثة، وبمشاركة نسائية بلغت (28) باحثة بنسبة (11%) شاركن في نشر (21) بحثاً وبنسبة (28%) مقابل (232) باحثاً بنسبة (89%) ساهموا في عدد (151) بحثاً وبنسبة (88%). وتجدر الإشارة أن كل المشاركات النسائية حدثت في الفترة الأخيرة (2019–2018)، حيث لم تكن هناك أي مشاركة نسائية قبل هذه الفترة. كما تبين أرقام الجدول رقم (2) أن اللغة العربية هي لغة معظم البحوث المحاسبية المنشورة، حيث بلغ عدد البحوث المكتوبة باللغة العربية (150) بحثاً بنسبة (87%) مقابل (22) بحثاً وبنسبة (13%) مكتوباً باللغة الإنجليزية.

لغة البحث المشاركة النسائية عدد البحوث العدد اللغة % % عدد الباحثون نوع الباحث العربية 89 90 150 88 151 232 باحث

21

172

11

100

28

260

12

100

جدول (2): اتجاه المشاركة النسائية واللغة المستخدمة في البحوث المنشورة

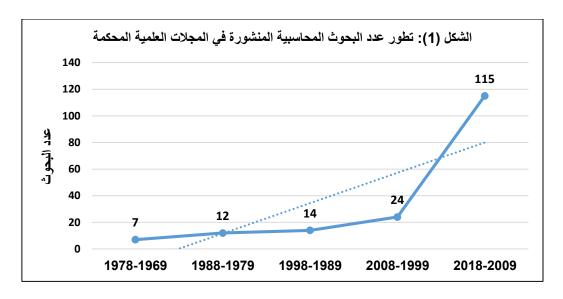
وفيما يتعلق بنمط المشاركة في إجراء البحوث، يشير تحليل بيانات المشاركة في البحث الموضحة في الجدول رقم (3) إلى أن اجراء البحث المحاسبي بشكل فردي يمثل النسبة الأكبر، حيث تبلغ البحوث الفردية التي أجراءها باحث واحد (94) بحثاً بنسبة (55%)، بينما تبلغ البحوث المشتركة التي أجراءها أكثر من باحث (باحثان أو أكثر) (78) بحثاً بنسبة (45%)، إلا أنه يلاحظ تغير نمط المشاركة في البحث خلال العقد الأخير لصالح البحوث المشتركة، حيث يشير الاتجاه إلى زيادة عدد البحوث المشتركة عن البحوث الفردية بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة (2009-2018).

جدول (3): تطور اتجاه المشاركة في البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة في ليبيا

	*			*				` '
	الأهمر النسب	المجموع	2009- 2018	1999- 2008	1989- 1998	1979- 1988	1969- 1978	المشاركة في البحث
5	5%	94	46	17	12	12	7	فردي
4	5%	78	69	7	2	0	0	مشترك
10	00%	172	115	24	14	12	7	المجموع

ب. تطور عدد البحوث المحاسبية المنشورة ومعدل النشر في المجلات العلمية المحكمة:

يوضح الشكل رقم (1) تطور عدد البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة في ليبيا خلال الفترة (1969–2018)، فقد كان عدد البحوث المحاسبية المنشورة متواضعاً، حيث لم يتعدى (57) بحثاً خلال فترة (40) سنة، إلا أن زيادة مهمة حدثت في عدد البحوث خلال الفترة الأخيرة، حيث بلغ عدد البحوث المحاسبية المنشورة (115) بحثاً؛ وترجع هذه الزيادة إلى ظهور عدد كبير نسبيا من المجلات المتخصصة خلال هذه الفترة بلغت (10) مجلات، نشر فيها (102) بحث محاسبي تمثل (89%) من مجموع البحوث المحاسبية المنشورة خلال هذه الفترة، مما يدل على زيادة الاهتمام بالبحث العلمي في مجال البحوث المحاسبية وفي باقي التخصصات الاقتصادية والمالية عموما خلال هذه الفترة.



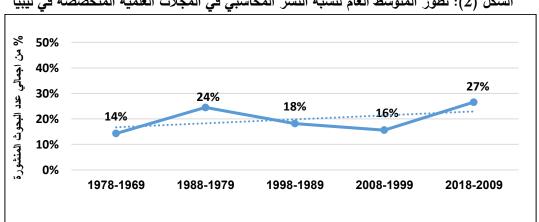
ويبين الجدول رقم (4) تحليل بيانات نسب النشر المحاسبي، حيث تشير البيانات إلى أن البحوث المحاسبية التي تم دراستها بلغت (172) بحثاً محاسبياً من أصل (762) بحث نشر في (109) عدد صادر عن (13) مجلة علمية محكمة متخصصة في مجال الدراسات الاقتصادية والتجارية خلال الفنزة (1969–2018)، ويمثل هذا العدد نسبة (23%) من مجموع البحوث المنشورة في مختلف التخصصات الاقتصادية والمالية. كذلك، تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة نشر مجلة دراسات محاسبية (111) التي تصدر عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، كانت أعلى نسبة نشر للبحوث المحاسبية مقارنة بنسب نشر المجلات الأخرى، حيث بلغت (64%) من مجموع البحوث المنشورة في المجلة، وهذا يعتبر أمراً طبيعياً كون هذه المجلة متخصصة فقط في البحوث المحاسبية خلاف باقي المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية. وجاءت نسب النشر المحاسبي لمجلة البحوث المالية والاقتصادية (130) التي يصدرها قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، ومجلة الاقتصاد والعلوم الاقتصادية (130) التي تصدر عن كلية الاقتصاد بجامعة بني وليد، ومجلة دراسات في الاقتصاد والاعمال (17) التي تصدر عن كلية الاقتصاد بجامعة بني وليد، ومجلة دراسات في الاقتصاد والاعمال (70) التي تصدر عن كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة أعلى معدلات مقارنة بباقي المجلات المتخصصة، وبنسب نشر محاسبي بلغت (65%)، (55%)، (55%)، (49%) على التوالي. وبالأخذ في الاعتبار عدد البحوث المحاسبي المجلات المتخصصة تعتبر نسب النشر المحاسبي في هذه المجلات المتخصصة تعتبر نسب النشر المحاسبي في هذه المجلات مرتفعة نسبيا. نسب النشر المحاسبي لمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (150) التي تصدر عن الجامعة الأسمرية، نسبيا. نسب النشر المحاسبي لمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (150) التي تصدر عن الجامعة الأسمرية، نسبيا. نسب النشر المحاسبي لمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (150) التي تصدر عن الجامعة الأسمرية، نسبيا. نسب النشر المحاسبي لمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية والمجلات المجلات المجلات المجلات المخصوصة المحاسبي عن الجامعة الأسمودية والمحاسبي لمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية والمحاسبي عن الجامعة الأسمودية والمحاسبية المحاسبية المح

ومجلة الدراسات الاقتصادية (J12) التي تصدرها كلية الاقتصاد بجامعة سرت، جاءت متوسطة حيث بلغت (40%)، (39%) من مجموع عدد البحوث المنشورة في كل مجلة على التوالي. أما باقي المجلات، فتعتبر نسب النشر المحاسبي بها منخفض جدا حيث تراوحت بين (20%) و (13%) من مجموع عدد البحوث المنشورة في كل مجلة من تلك المجلات.

	**	· <u>-</u>	- · · · · ·	3 · (-) 3 ·	
نسبة النشر المحاسبي	عدد البحوث المحاسبية	إجمالي عدد البحوث	المؤسسة الصادرة	اسم المجلة	رمز المجلة
%64	9	14	نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين	مجلة دراسات محاسبية	J11
%62	8	13	قسم المحاسبة . جامعة بنغازي	مجلة البحوث المالية والاقتصادية	J10
%57	4	7	كلية الاقتصاد . جامعة طرابلس	مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية	J3
%50	7	14	كلية الاقتصاد . جامعة بني وليد	مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية	J6
%49	17	35	جامعة مصراتة	مجلة دراسات في الاقتصاد والاعمال	J7
%40	28	70	الجامعة الاسمرية	مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية	J5
%39	11	28	كلية الاقتصاد . جامعة سرت	مجلة الدراسات الاقتصادية	J12
%20	10	49	كلية الاقتصاد . جامعة عمر المختار	مجلة المختار للعلوم الاقتصادية	J4
%18	10	56	جامعة المرقب	مجلة افاق اقتصادية	J8
%16	32	196	مركز بحوث العلوم الاقتصادية . بنغازي	مجلة البحوث الاقتصادية	J2
%14	1	7	جامعة الزاوية	مجلة كلية الاقتصاد	J9
%14	1	7	قسم البحوث . جامعة طرابلس	مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية	J13
%13	34	266	كلية الاقتصاد. جامعة بنغازي	مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة	J1
%23	172	762	نوث	إجمالي البد	

جدول (4): نسب النشر المحاسبي في المجلات العلمية المتخصصة في ليبيا

وبالرغم من تواضع المتوسط العام لنسبة النشر المحاسبي في المجلات العلمية المتخصصة (23%)، يشير تحليل تطور اتجاه المتوسط العام لنسبة النشر المحاسبي المبين في الشكل رقم (2) إلى تطور نسبي في نسبة النشر خلال فترة الدراسة، خاصة الفترة الأخيرة، ارتفعت نسبة النشر بشكل غير مستقر إلى أن وصلت (27%) بحث، وهذا يعتبر مؤشراً على زبادة اهتمام المحاسبين الأكاديميين بالبحث العلمي في الفترة الأخيرة.



الشكل (2): تطور المتوسط العام لنسبة النشر المحاسبي في المجلات العلمية المتخصصة في ليبيا

كما يبين الجدول رقم (5) نسبة البحوث المحاسبية المنشورة لكل مجلة من إجمالي البحوث المنشورة في جميع المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية. وتشير البيانات إلى أن أعلى نسبة بحوث محاسبية منشورة إلى إجمالي البحوث المحاسبية المنشورة كانت لمجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة الصادرة عن كلية الاقتصاد جامعة بنغازي (11)، حيث بلغت (20%) تقريباً ممثلة في (34) بحثاً من أصل (172) بحثاً محاسبيا منشور في جميع المجلات المتخصصة في جميع الفترات الزمنية، ويليها في الترتيب مجلة البحوث الاقتصادية الصادرة عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية في بنغازي (32)، حيث بلغ عدد البحوث المحاسبية (38) بحثاً بنسبة (18%) تقريباً. ويلاحظ أن هاتين المجلتين قد احتلتا الترتيبين الأول والثاني في عدد البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات الليبية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية، بالرغم من أنهما جاءتا في تراتيب متأخرة في نسب النشر المحاسبي للبحوث المحاسبية المنشورة، حيث بلغا (13%) و (16%) من إجمالي البحوث المناسبي وذلك كما هو موضح في الجدول السابق رقم (4). في حين أن صاحب أعلى نسبة نشر محاسبي (64%) كانت مجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والتي تحصلت على أهمية نسبية متأخرة من حيث الترتيب، حيث بلغت نسبة ما نشرته والمراجعين القانونيين والتي تحصلت على أهمية نسبية المنشورة في المجلات المتخصصة.

ويرجع السبب في هذا التناقض إلى أن هاتين المجلتين تعتبران من أقدم المجلات، حيث تأسستا عامي (1965)، (1989) على التوالي، فكانتا الوحيدتان في الساحة البحثية والملجأ الأول للباحثين المحاسبين لنشر بحوثهم فيهما، وبالتالي كان لهما أعلى عدد من البحوث المحاسبية المنشورة. إلا أنه يؤخذ عليهما انخفاض نسبة عدد البحوث المحاسبية بالنسبة للأعداد الصادرة عنهما خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة لمجلة دراسات محاسبية الصادرة عن نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، فيعزى ارتفاع نسبة النشر المحاسبي إلى كونها مجلة متخصصة في البحوث المحاسبية فقط، كما يعزى انخفاض نسبة الأعداد المنشورة بها إلى حداثة تأسيسها، فقد تأسست حديثاً عام (2018).

كما يبين الجدول رقم (5) عدد والأهمية النسبية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية وفقاً للمناطق الجغرافية، حيث تشير بيانات الجدول إلى أن المنطقة الشرقية يوجد بها عدد (4) مجلات متخصصة فقط، نشر فيها (84) بحثاً من أصل (172) بحثاً محاسبياً منشوراً في جميع المجلات المتخصصة، وتمثل نسبة (49%) من إجمالي عدد البحوث المحاسبية المنشورة، وأن نسبة النشر المحاسبي لهذه المجلات بلغت (16%) من إجمالي البحوث المنشورة في مجلات المنطقة الشرقية، و (11%) من إجمالي البحوث المنشورة في حين كان عدد المجلات في المنطقة الغربية (9) مجلات نشر فيها (88) بحثاً محاسبياً تمثل نسبة (15%) من إجمالي عدد البحوث المنشورة في مملات المنطقة الغربية (9) مجلات المحاسبي لهذه المجلات بلغت (37%) من إجمالي البحوث المنشورة في مجلات المنطقة الغربية، و (12%) من إجمالي البحوث المنشورة في حميع المجلات المتخصصة في ليبيا.

المحاسبة (%) البحوث المحاسبية	ش العدد البُحوث		تاريخ التأسيس	المؤسسة الصادرة	اسم المجلة	رمز المجلة				
			شرقية	البحوث المنشورة في مجلات المنطقة ال						
% 20	34	266	1965	كلية الاقتصاد . جامعة بنغازي	دراسات في الاقتصاد والتجارة	J1				
% 18	32	196	1989	مركز بحوث العلوم الاقتصادية . بنغازي	البحوث الاقتصادية	J2				
% 6	10	49	2012	كلية الاقتصاد . جامعة عمر المختار	المختار للعلوم الاقتصادية	J4				
% 5	8	13	2016	قسم المحاسبة . جامعة بنغازي	البحوث المالية والاقتصادية	J10				
% 49	84	524		الإجمالي						
	%16		ä	بث المنشورة في مجلات المنطقة الشرقي	شر المحاسبي من إجمالي البحو	نسبة الن				
	%11			وث المنشورة في جميع المجلات	شر المحاسبي من إجمالي البحو	نسبة الن				
			لغربية	البحوث المنشورة في مجلات المنطقة اا						
% 16	28	70	2013	الجامعة الاسمرية	العلوم الاقتصادية والسياسية	J5				
% 10	17	35	2014	جامعة مصراتة	دراسات في الاقتصاد والاعمال	J7				
% 6	10	56	2015	جامعة المرقب	افاق اقتصادية	J8				
% 6	11	28	2018	كلية الاقتصاد . جامعة سرت	الدراسات الاقتصادية	J12				
% 5	9	14	2018	نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين	دراسات محاسبية	J11				
% 4	7	14	2013	كلية الاقتصاد . جامعة بني وليد	العلوم الاقتصادية والسياسية	J6				
% 2	4	7	2002	كلية الاقتصاد . جامعة طرابلس	الاقتصاد والعلوم السياسية	J3				
% 1	1	7	2015	جامعة الزاوية	كلية الاقتصاد الصادرة	J9				
% 1	1	7	2016	قسم البحوث . جامعة طرابلس	البحوث والدراسات الاقتصادية	J13				
% 51	88	238		الإجمالي						
	%37			وث المنشورة في مجلات المنطقة الغربية	شر المحاسبي من إجمالي البحو	نسبة الن				
	%12			يث المنشورة في جميع المجلات						
% 100	172	762								

جدول (5): نسبة البحوث المحاسبية المنشورة وفقاً للمناطق الجغرافية للمجلات المتخصصة

ويلاحظ مما سبق أنه بالرغم من أقدمية المجلات في المنطقة الشرقية وبقاءهما في الساحة البحثية لوحدهما لعدة عقود زمنية، وبالرغم من حداثة المجلات المتخصصة في المنطقة الغربية، إلا أن المجلات التي تصدر في المنطقة الغربية كان لها النصيب الأكبر من إجمالي عدد البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المتخصصة وأعلى نسب نشر للبحوث المحاسبية، وهذا يرجع حسب اعتقاد الباحثين إلى الأسباب التالية:

- أ. زيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا في المنطقة الغربية وما ترتب عنها من زيادة في عدد الباحثين من أعضاء هيئة التدريس واتساع مجال النشر أمامهم، وذلك عن طريق التطور الملحوظ في أعداد المجلات المتخصصة الصادرة عن جامعات المنطقة الغربية.
- ب. توجه العديد من الباحثين بالمنطقة الشرقية لنشر أبحاثهم في المجلات المتخصصة التابعة للجامعات والمراكز العلمية في المنطقة الغربية، حيث يوضح الجدول رقم (6) أن عدد الباحثين من المنطقة الشرقية النين قاموا بنشر أبحاثهم في المجلات الصادرة بالمنطقة الغربية بلغ (26) باحثاً من أصل (119) باحثاً من المنطقة الشرقية وبنسبة (27%)، وما نسبته (17%) من مجموع عدد الباحثين الذين قاموا بنشر

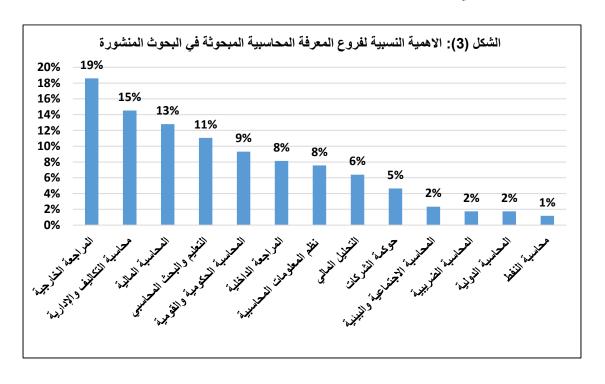
أبحاثهم في المجلات الصادرة بالمنطقة الغربية، في حين بلغ عدد الباحثين من المنطقة الغربية الذين قاموا بنشر أبحاثهم في المجلات الصادرة بالمنطقة الشرقية (8) باحثين من أصل (133) باحثاً من المنطقة الغربية وبنسبة (6%)، وما نسبته (7%) من مجموع عدد الباحثين الذين قاموا بنشر أبحاثهم في المجلات الصادرة بالمنطقة الشرقية.

3 ·(°) 63 ·		5 0. .		,	_ = 5	•								
	الباحث	ون من	الباحث	ئون من	الباء	ىثون		11 21						
المجلات	المنطقة الشرقية		المنطقة الغربية		الاج	انب		الإجمالي						
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	العدد (الشرقية) (الغربية)						
مجلات صادرة بالمنطقة الشرقية	93	%78	8	%6	9	%90	110	%93	%7					
مجلات صادرة بالمنطقة الغربية	26	%22	125	%94	1	%10	152	%17	%83					
المحموع	119	%100	133	%100	10	100	262	_	_					

جدول (6): عدد ونسبة الباحثين وفقاً للمناطق الجغرافية للجامعات والمراكز العلمية

ج. تحليل الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة:

يقصد باتجاهات البحث الموضوعية في المحاسبة هو ما مدى تركيز البحوث المحاسبية على مجالات المعرفة المحاسبية، مثل المحاسبة المالية أو محاسبة التكاليف أو المراجعة. يوضح الشكل رقم (3) الأهمية النسبية لفروع المعرفة المحاسبية المبحوثة في البحوث المنشورة، كما يوضح الجدول رقم (7) تصنيفات وتطور اتجاهات أعداد والأهمية النسبية والمتوسطات الحسابية لفروع المحاسبة المبحوثة في البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات المحكمة المتخصصة في ليبيا خلال الفترة (2018–2018) وفق فروع المعرفة المحاسبية.



⁸ صنفت فروع المعرفة المحاسبية في معظم الدراسات السابقة إلى الفروع الرئيسية وهي المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف والإدارية، المراجعة الخارجية، المحاسبة الضريبية، اما باقي الفروع تدرج في تصنيف واحد وهو فروع أخرى، ولكن في هذا البحث تم تصنيف جميع فروع المعرفة المحاسبية كل على حده دون ضم أي منها في مجموعات وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل فرع.

23

ومن دراسة المؤشرات الإحصائية المبينة بالشكل رقم (3) والجدول رقم (7) يمكن استنتاج ما يلي:

- 1. أن البحوث المحاسبية المنشورة خلال فترة الدراسة وعددها (172) بحثاً غطت (13) فرعاً محاسبياً بأعداد ونسب متفاوتة، وبمتوسط حسابي عام لكل فروع المحاسبة بلغ (3.44) بحثاً سنويا طيلة فترة الدراسة وهي (50) سنة. إلا انه يلاحظ من تتبع تطور إجمالي العدد والمتوسط الحسابي خلال فترات الدراسة تواضع مؤشرات نشر البحث المحاسبي في جميع الفترات باستثناء الفترة الأخيرة (2009–2018)، حيث يلاحظ زيادة مهمة في العدد والمتوسط الحسابي للبحوث في معظم فروع المحاسبة خلال هذه الفترة، حيث تمثل (89%) من إجمالي البحوث المنشورة كما سبق الإشارة. وبالرغم من هذه الزيادة لم تتأثر المتوسطات الحسابية لكل فترة الدراسة في معظم فروع المحاسبة، وكذلك المتوسط الحسابي العام لكل الفروع بنفس أثر نسبة الزيادة؛ ويرجع ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في عدد البحوث المنشورة طيلة الفترة (1969–2008)، وهي فترة طويلة مقارنة بالفترة الأخيرة (2009–2018) التي شهدت تطورا ملحوظا في عدد البحوث المحاسبية المنشورة.
- 2. جاءت البحوث في مجالات المراجعة الخارجية، محاسبة التكاليف والإدارية، المحاسبة المالية في التراتيب الثلاثة الأولى من حيث إجمالي الأهمية النسبية والوسط الحسابي، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (19%)، (15%)، (15%)، على التوالي، وبمتوسطات حسابية سنوية (0.64%)، (0.50)، (0.44%)، على التوالي خلال كل فترة الدراسة. كما يلاحظ من تتبع مؤشر الأهمية النسبية في كل فترة أن البحوث في هذه الفروع احتفظت بأهميتها النسبية في معظم الفترات، وإن اختلفت فيما بينها، أو خرج أحدها في إحدى الفترات عن التراتيب الثلاثة الأولى.
- 3. جاءت البحوث في فروع التعليم والبحث المحاسبي، والمحاسبة الحكومية والقومية، والمراجعة الداخلية، ونظم المعلومات المحاسبية في التراتيب الأربعة التالية من حيث إجمالي الأهمية النسبية والوسط الحسابي، حيث جاءت البحوث في فرع التعليم والبحث المحاسبي في المرتبة الرابعة بأهمية نسبية بلغت (13%) وبمتوسط حسابي (0.38)، يليه البحوث في فرع المحاسبة الحكومية والقومية و الذي جاء في المرتبة الخامسة بأهمية نسبية بلغت (9%) ومتوسط حسابي (0.32)، بينما جاءت البحوث في فرعي المراجعة الداخلية ونظم المعلومات المحاسبية بذات الأهمية النسبية التي بلغت (8%)، إلا أن فرع المراجعة الداخلية جاء في الترتيب السادس، وفرع نظم المعلومات المحاسبية في الترتيب السابع وفقاً لمؤشر العدد والمتوسط الحسابي لكل منهما حيث بلغا (0.28)، (0.28) على التوالي خلال كل فترة الدراسة.
- 4. جاءت البحوث المحاسبية المنشورة في فرعي التحليل المالي وحوكمة الشركات في المرتبتين الثامنة والتاسعة، وبأهمية نسبية لم تتجاوز (6%) و (5%) على التوالي وبمتوسط حسابي (0.22) و (0.16) على التوالي، بينما جاءت باقي فروع المحاسبة، وهي المحاسبة الاجتماعية والبيئية، والمحاسبة الضريبية، والمحاسبة الدولية، ومحاسبة النفط، في تراتيب منخفضة بشكل ملحوظ من حيث الأهمية النسبية حيث تراوحت بين (2%) و (1%) وبمتوسطات حسابية تكاد أن تكون صفراً.

- 5. اجمالاً جاءت النتائج السابقة متفقة إلى حد ما مع تراتيب الأهمية النسبية للاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في السعودية، وفلسطين، والأردن، وأيضا على المستوى الدولي، وذلك استنادا لما توصلت إليه الدراسات السابقة المشار إليها عند مناقشة تطور الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية، حيث جاءت البحوث المنشورة في فروع المحاسبة المالية، ومحاسبة التكاليف والإدارية، والمراجعة الخارجية في التراتيب الثلاثة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وإن اختلفت فيما بينها في قيم أعداد البحوث أو قيم أهميتها النسبية أو في التراتيب الثلاثة الأولى.
- 6. وبالرغم من الاستنتاج رقم (5) أعلاه، يلاحظ انخفاض قيم الأهمية النسبية للبحوث المنشورة في ليبيا في هذه الفروع عن نظيراتها على المستوى الدولي، وإلى حد ما مع نظيراتها في السعودية وفلسطين، إلا أنها أعلى مقارنة مع نظيراتها في الأردن. وهذا يشير إلى انخفاض اهتمام الباحثين المحاسبيين في ليبيا عموماً بالبحوث في فروع المحاسبة المالية، ومحاسبة التكاليف والإدارية، والمراجعة الخارجية مقارنة مع نظيراتها على المستوى الدولى أو بعض الدول العربية.

جدول (7): تطور أعداد والأهمية النسبية والمتوسطات الحسابية للبحوث المحاسبية المنشورة في ليبيا وفق فروع المعرفة المحاسبية خلال الفترة (2018-2018)

٤	المجموع		20	09-2018	3	199	99-2008		198	89-1998		19	79-1988		19	69-1978		
المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية (%)	العدد	فرع المحاسبة															
0.64	19	32	2.2	19	22	0.5	21	5	0.1	7	1	0.3	25	3	0.1	14	1	المراجعة الخارجية
0.5	15	25	1.9	17	19	0.2	8	2	0.2	14	2	0	0	0	0.2	29	2	محاسبة التكاليف والإدارية
0.44	13	22	1	9	10	0.6	25	6	0.2	14	2	0.2	17	2	0.2	29	2	المحاسبة المالية
0.38	11	19	1.2	10	12	0.4	17	4	0.2	14	2	0.1	8	1	0	0	0	التعليم والبحث المحاسبي
0.32	9	16	0.8	7	8	0.2	8	2	0.4	29	4	0.2	17	2	0	0	0	المحاسبة الحكومية والقومية
0.28	8	14	1.2	10	12	0.1	4	1	0	0	0	0.1	8	1	0	0	0	المراجعة الداخلية
0.26	8	13	0.9	8	9	0.1	4	1	0.1	7	1	0.1	8	1	0.1	14	1	نظم المعلومات المحاسبية
0.22	6	11	0.7	6	7	0.3	13	3	0	0	0	0.1	8	1	0	0	0	التحليل المالي
0.16	5	8	0.8	7	8	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	حوكمة الشركات
0.08	2	4	0.4	3	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المحاسبة الاجتماعية والبيئية
0.06	2	3	0.1	1	1	0	0	0	0.1	7	1	0.1	8	1	0	0	0	المحاسبة الضريبية
0.06	2	3	0.2	2	2	0	0	0	0.1	7	1	0	0	0	0	0	0	المحاسبة الدولية
0.04	1	2	0.1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.1	14	1	محاسبة النفط
3.44	100	172	11.5	100	115	2.4	100	24	1.4	100	14	1.2	100	12	0.7	100	7	جميع فروع المحاسبة

د. تحليل الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة:

يقصد بالاتجاهات أو الخصائص المنهجية للبحوث ميل البحوث نحو التركيز على نوع معين من أنواع مناهج واستراتيجيات وأدوات وطرق البحث. في هذا البحث تتمثل هذه الخصائص في نوع منهج البحث من حيث: نوع مدخل البحث، واستراتيجية البحث، وهدف البحث، وبيانات البحث، وتطبيق نتائج البحث، ونوع مجتمع (القطاع المبحوث)، وعينة البحث، ونوع وعدد ادوات البحث، وأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم. وسوف نتناول في هذا القسم عرضاً وتحليلاً ومناقشة لنتائج البحث في ضوء الاتجاهات المنهجية للبحوث.

1. يشير الجدول رقم (8) إلى أن البحوث التطبيقية تمثل النسبة الأكبر من عدد البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات الليبية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية، حيث بلغت (119) بحثاً من أصل (172) بحثاً بنسبة بحثاً بنسبة (69%) من إجمالي البحوث المحاسبية. بينما بلغت البحوث النظرية عدد (53) بحثاً بنسبة (31%). ونود التوضيح هنا أن هذه البحوث النظرية سيتم استبعادها من خطوات التحليل التالية بسبب عدم توفر باقي الخصائص المنهجية المتعارف عليها في تلك البحوث، كمدخل البحث العلمي، واستراتيجية البحث، والمكان المبحوث، وطريقة المعاينة، وأسلوب التحليل الإحصائي.

-						. , ,	
الأهمية النسبية (%)	المجموع	2009- 2018	1999- 2008	1989- 1998	1979- 1988	1969- 1978	البيان
31	53	18	10	10	8	7	نظري
69	119	97	14	4	4	0	تطبيقي
100	172	115	24	14	12	7	المجموع

الجدول رقم (8): الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة وفق تطبيق النتائج

- 2. بعد استبعاد البحوث النظرية من باقي خطوات تحليل الاتجاهات المنهجية يتضح من الجدول رقم (9) أن النسبة الأكبر من البحوث التطبيقية كانت بحوثاً استنباطية، حيث بلغت (89) بحثاً من أصل (119) بحثاً تطبيقياً تمثل نسبة (75%)، بينما بلغت البحوث الاستقرائية (30) بحثاً تمثل نسبة (25%) وذلك خلال جميع الفترات الزمنية. كما يبين الجدول أن البحوث الكمية تمثل نسبة (89%) من إجمالي البحوث التطبيقية، حيث بلغت (70) بحثاً، في حين أن البحوث النوعية بلغت (9) بحوث تمثل نسبة (8%)، وأن البحوث ذات الطبيعية الاستقصائية تمثل نسبة (77%) من إجمالي البحوث التطبيقية، حيث بلغت (92) بحثاً، في حين أن البحوث التجريبية (7) بحوث بنسبة (7%)، وبحوث دراسة الحالة (12) بحثاً تمثل نسبة بحثاً، وأخيراً البحوث الأرشيفية (7) بحوث بنسبة (6%).
- 3. إن زيادة أعداد البحوث الكمية والبحوث الاستقصائية خلال الفترة الاخيرة (2009–2018) وتطور أعدادها خلال جميع الفترات يعتبر نتيجة طبيعية لكون النسبة الأكبر من البحوث التطبيقية قيد الدراسة والتي بلغت (75%) كانت بحوثاً استنباطية، والتي تطورت أعدادها بشكل كبير في الفترة الأخيرة (2009–2018) عن باقي الفترات الزمنية. وهذا يعني توجه معظم البحوث التطبيقية إلى اختبار النظرية المحاسبية، فيما لم تركز على بناء النظرية المحاسبية. وهذا يتأكد من خلال البيانات الواردة من الجدول رقم (9) والذي يوضح أن ما نسبته (55%) من البحوث التطبيقية قيد الدراسة كانت من حيث الهدف بحوثاً وصفية تحليلية، وما نسبته (85%) هي بحوث تحليل علاقات، لتصل البحوث التي تتضمن دراسة العلاقات والفروقات بين المتغيرات والتي تستخدم الإساليب والأدوات الإحصائية إلى نسبة (93%) من الإجمالي.

الجدول رقم (9): تصنيف البحوث المحاسبية المنشورة وفق مدخل، ونوع البيانات، واستراتيجية، هدف البحث

الأهمية النسبية (%)	المجموع	2009- 2018	1999- 2008	1989- 1998	1979- 1988	1969- 1978	مدخل البحث
75	89	78	6	2	3	0	استنباطي
25	30	19	8	2	1	0	استقرائي
100	119	97	14	4	4	0	المجموع
الأهمية النسبية (%)	المجموع	2009- 2018	1999- 2008	1989- 1998	1979- 1988	1969- 1978	نوع البيانات
89	107	92	8	3	4	0	كمية
8	9	3	5	1	0	0	نوعية
3	3	2	1	0	0	0	كلاهما
100%	119	97	14	4	4	0	المجموع
الأهمية النسبية (%)	المجموع	2009- 2018	1999- 2008	1989- 1998	1979- 1988	1969- 1978	استراتيجية البحث
77	92	81	7	2	2	0	استقصائي
10	12	6	5	1	0	0	دراسة حالة
7	8	4	2	0	2	0	تجريبي
6	7	6	0	1	0	0	أرشيفي
100	119	97	14	4	4	0	المجموع
الأهمية النسبية (%)	المجموع	2009- 2018	1999- 2008	1989- 1998	1979- 1988	1969- 1978	هدف البحث
55	66	56	8	1	1	0	وصفية
38	45	35	6	2	2	0	تحليل علاقات
6	7	6	0	1	0	0	استكشافي
1	1	0	0	0	1	0	تنبؤي
100	119	97	14	4	4	0	المجموع

4. فيما يتعلق بأسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في البحوث قيد الدراسة، يشير الجدول رقم (10) إلى أن نسبة (73%) من البحوث قيد الدراسة قد اتبعت الأسلوب الاستدلالي، بينما نسبة (27%) من البحوث استخدمت الأسلوب الوصفي في تحليل بياناتها. وهذا يتوافق مع ما جاء في الجدول رقم (9)، حيث أوضحت بيانات الجدول أن أغلب البحوث قيد الدراسة كانت بحوثاً استنباطية، وكمية، واستقصائية، ووصفية، وتحليلية للعلاقات والفروقات. ويرجع ذلك إلى زيادة معرفة الباحثين المحاسبيين باستخدامات الحاسوب والتطبيقات ذات العلاقة بالبحث العلمي، وإلى توفر البرامج الاحصائية وسهولة الحصول عليها وتطبيقها، بالإضافة إلى سهولة إجراء البحث الاستنباطي مقارنة بالبحث الاستقرائي.

الجدول رقم (10): الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة وفق أسلوب التحليل الاحصائي

الأهمية النسبية (%)	المجموع	2009- 2018	1999- 2008	1989- 1998	1979- 1988	1969- 1978	أسلوب التحليل الإحصائي
73	87	75	7	2	3	0	استدلالي
27	32	22	7	2	1	0	وصف <i>ي</i>
100	119	97	14	4	4	0	المجموع

- 5. يلاحظ من الجدول رقم (11) الخاص بالقطاعات المبحوثة التي شملتها البحوث قيد الدراسة، أن قطاع المصارف وقطاع الصناعة ومهنة المحاسبة جاءت في التراتيب الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغت (19%)، (18%)، (18%) على التوالي، كما يلاحظ أن هذه القطاعات احتفظت بأهميتها النسبية في جميع فترات الدراسة. وقد جاءت البحوث التي تناولت قطاعات متنوعة في الترتيب الرابع بنسبة (14%)، بينما جاء قطاع التعليم المحاسبي في الترتيب الخامس بنسبة (18%)، يليه ديوان المحاسبة وقطاع النفط والغاز في الترتيب السادس بنسبة (6%) لكل منهما. أما باقي القطاعات ـ وهي القطاع العام وقطاع المواصلات وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية ـ فقد جاءت في تراتيب متأخرة بشكل ملحوظ من حيث الأهمية النسبية، حيث تراوحت النسبة ما بين (1%) و (8%) كما هو موضح بالجدول رقم (11).
- 6. يلاحظ من الجدول رقم (12) أن النسبة الأكبر من البحوث التطبيقية وعددها (52) بحثاً وبنسبة (48%) قد تم إجراءها في المنطقة الغربية، وعدد (19) بحثاً بنسبة (16%) قد تم إجراءها في المنطقة الشرقية، بينما عدد (38) بحثاً وبنسبة (38%) قد شمل ليبيا بالكامل، و (10) بحوث بنسبة (8%) من البحوث التطبيقية بحوثاً دولية أجريت في دول إقليمية وعالمية. ويلاحظ أيضا من الجدول رقم (12) تطور عدد البحوث خلال الفترات الزمنية في المنطقة الغربية بشكل كبير، الأمر الذي يرجع الي زيادة عدد الجامعات والمعاهد العليا، وما ترتب عليه من زيادة في عدد الباحثين من أعضاء هيئة التدريس واتساع مجال النشر أمامهم وذلك عن طريق التطور الملحوظ في أعداد المجلات في المنطقة الغربية.

الجدول رقم (11): الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة وفق القطاع المبحوث

الأهمية النسبية (%)	المجموع	2009- 2018	1999- 2008	1989- 1998	1979- 1988	1969- 1978	القطاع المبحوث
19	23	20	2	0	1	0	المصارف
18	22	16	4	1	1	0	مهنة المحاسبة
18	22	16	6	0	0	0	الصناعة
14	17	14	0	1	2	0	متنوعة
13	15	13	2	0	0	0	التعليم المحاسبي
6	7	7	0	0	0	0	ديوان المحاسبة
6	7	7	0	0	0	0	نفط و غاز
3	4	3	0	1	0	0	القطاع العام
1	1	1	0	0	0	0	الموصلات
1	1	0	0	1	0	0	الزراعة
100	119	97	14	4	4	0	المجموع

الجدول رقم (12): الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة وفق المكان المبحوث

الأهمية	المحمدة	2009-	1999-	1989-	1979-	1969-	المكان المبحوث
النسبية (%)	المجموع	2018	2008	1998	1988	1978	
43	52	48	4	0	0	0	المنطقة الغربية
32	38	28	5	3	2	0	ليبيا
16	19	17	1	1	0	0	المنطقة الشرقية
8	10	4	4	0	2	0	دول <i>ي</i>
100	119	97	14	4	4	0	المجموع

7. يشير الجدول رقم (13) الى أساليب جمع البيانات المستخدمة وطريقة المعاينة، ويلاحظ من الجدول أن الاستبيان قد استحوذ علي أعلى نسبة من أساليب جمع البيانات المستخدمة في البحوث المحاسبية، حيث بلغت أهميته النسبية (72%)، وذلك كنتيجة طبيعية لكون أغلب البحوث بحوثاً استقصائية. يليه في الأهمية أسلوب تحليل المحتوى، حيث بلغت نسبته (13%)، أما باقي الأساليب كالمقابلة والملاحظة والنماذج الرياضية فجاءت في تراتيب منخفضة ومتأخرة من الأهمية النسبية، حيث تراوحت ما بين (3%) و (6%). وعليه فإنه من الطبيعي أن تكون طريقة المعاينة باستخدام العينة بأنواعها المختلفة الأكثر استخداما، حيث بلغت نسبة استخدام العينة في البحوث قيد الدراسة (93%)، بينما دراسة المجتمع بالكامل بلغت (7%) من طرق المعاينة المستخدمة في هذه البحوث.

الجدول رقم (13): الاتجاهات المنهجية للبحوث المحاسبية المنشورة وفق طريقة المعاينة وأداة البحث

الأهمية النسبية (%)	المجموع	2009- 2018	1999- 2008	1989- 1998	1979- 1988	1969- 1978	أداة البحث
72	96	84	7	2	3	0	الاستبيان
13	17	8	6	2	1	0	تحليل المحتوى
6	8	5	3	0	0	0	المقابلة
6	8	2	6	0	0	0	الملاحظة
3	4	4	0	0	0	0	نموذج قياس
100	133	103	22	4	4	0	المجموع
الأهمية	المجموع	2009-	1999-	1989-	1979-	1969-	طريقة المعاينة
النسبية (%)		2018	2008	1998	1988	1978	
93	111	89	14	4	4	0	عينة
7	8	8	0	0	0	0	مجتمع
100%	119	97	14	4	4	0	المجموع

سابعا: الاستنتاجات والتوصيات.

أ. الاستنتاجات:

يتمثل الهدف من هذا البحث في تحديد وتحليل وتقييم الاتجاهات الموضوعية والمنهجية (الخصائص البحثية) للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات الليبية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية منذ بداية صدورها إلى الوقت الحالي. ولهذا الغرض تم فحص وتحليل الخصائص الموضوعية والمنهجية لعدد (172) بحثاً محاسبياً نشر في عدد (13) مجلة علمية متخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية خلال الفترة (1969 – 2018). وقد ركز التحليل على التحليل الكمي، وتحليل المحتوى، والتحليل الزمني للخصائص الموضوعية والمنهجية لهذه البحوث، بالإضافة إلى التحليل الديمغرافي لبيانات هذه البحوث. وقد أظهرت هذه التحاليل عدة استنتاجات تجيب على أسئلة البحث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. بلغت البحوث المحاسبية المنشورة (172) بحثاً، قام بإعدادها (260) باحثاً وباحثة، وبمشاركة نسائية بلغت (28) باحثة بنسبة (11%) شاركن في نشر (21) بحثاً وبنسبة (12%) مقابل (232) باحثاً بنسبة (28%) ساهموا في عدد (151) بحثاً وبنسبة (88%).

- 2. باستثناء الفترة الأخيرة (2009–2018)، فقد كان عدد البحوث المحاسبية المنشورة متواضعاً، حيث لم يتعدى (57) بحثاً خلال فترة (40) سنة، إلا أن زيادة مهمة حدثت في عدد البحوث خلال الفترة الأخيرة، حيث بلغ عدد البحوث المحاسبية المنشورة (115) بحثاً.
- 3. يلاحظ بصورة عامة أن هناك تواضع في نسبة النشر المحاسبي حيث بلغت النسبة في كل المجلات المتخصصة (23%) من مجموع البحوث المنشورة في المجلات المتخصصة في مختلف التخصصات المالية والاقتصادية، وبصفة خاصة نسبة النشر المحاسبي للمجلات المتخصصة في المنطقة الشرقية، حيث بلغت (16%) من مجموع البحوث المنشورة في المجلات المتخصصة في المنطقة الشرقية، بينما بلغت نسبة النشر المحاسبي للمجلات المتخصصة في المنطقة الغربية (37%) من مجموع البحوث المنشورة في المنطقة الغربية (37%) من مجموع البحوث المنشورة في المجلات المتخصصة في المنطقة الغربية.
- 4. البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا لم تغطي جميع جوانب المعرفة المحاسبية، فلقد كان تركيزها على مجالات معينة، حيث جاءت البحوث في مجالات المراجعة الخارجية، ومحاسبة التكاليف والإدارية، والمحاسبة المالية في التراتيب الثلاثة الأولى من حيث الأهمية النسبية.
- 5. الاتجاهات الموضوعية للبحوث المحاسبية المنشورة في المجلات الليبية المتخصصة تتوافق إلى حد ما مع نظيراتها في بعض الدول الأخرى على المستوى الإقليمي وأيضا على المستوى الدولي، وذلك استنادا لما توصلت إليه الدراسات السابقة.
- 6. البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا كان لها تغطية محدودة للمشاكل المحاسبية في البيئة الليبية، وذلك بسبب تركيزها الكبير على قطاعات معينة دون غيرها مثل المصارف، ومهنة المحاسبة، والصناعة.
- 7. البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية في ليبيا كان أغلبها بحوثاً تطبيقية استنباطية، وكمية، واستقصائية، ووصفية، واستدلالية هدفت إلى اختبار النظرية المحاسبية في البيئة الليبية معتمدة على نماذج ونظريات (أطر نظرية) مطورة في دراسات سابقة وبيئات أخرى؛ في حين كانت مساهمتها في تطوير المعرفة المتراكمة للنظرية المحاسبية متواضعة للغاية إن كانت موجودة أساساً.

يعتقد الباحثين أن هذه النتائج ستكون مهمة للباحثين المحاسبيين من أعضاء هيئة تدريس وطلاب الدراسات العليا عند التفكير في إمكانية تطوير أفكارهم البحثية فيما يتعلق بالبحث المحاسبي. أيضا قد يكون مسؤولو التعليم المحاسبي الأكاديمي في ليبيا مهتمين بهذه النتائج خاصة عندما يتخذون القرارات المتعلقة بتطوير البحث المحاسبي الأكاديمي.

ب. التوصيات والمقترحات بدراسات مستقبلية:

كان الهدف من هذا البحث بدء النقاش ومتابعته، وليس إتمامه؛ والتوصيف الحالي المقترح لواقع البحث المحاسبي في ليبيا هو نقطة بداية، نأمل أن يتبعه المزيد من التفكير والمناقشة المستنيرة حول صحة البحث المحاسبي الأكاديمي وتطويره في ليبيا. ويعتقد الباحثين أن هذه النتائج ستكون مهمة للباحثين من أعضاء هيئة

تدريس وطلاب الدراسات العليا وغيرهم عند التفكير في إمكانية تطوير افكارهم البحثية فيما يتعلق بالبحث المحاسبي. كما قد تشكل مجالاً لاهتمام المسؤولين والمختصين في مجال التعليم المحاسبي عندما يتخذون القرارات المتعلقة بتطوير البحث المحاسبي الأكاديمي، وفي سبيل تطوير البحث المحاسبي الأكاديمي، يقترح الباحثين مجموعة التوصيات التالية:

- 1. تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية، ورصد الميزانيات المالية اللازمة للنهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي في شتى المجالات المهمة للمجتمع.
- 2. إنشاء قاعدة بيانات لجميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية للدولة الليبية وتسهيل عملية الوصول اليها للباحثين.
 - 3. عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل مستقبلية حول واقع البحث المحاسبي في ليبيا.
- 4. حثُّ الباحثين المحاسبيين على تغطية جميع مجالات المعرفة المحاسبية المختلفة، والتتوع أيضا في دراسة مشاكل التطبيق المحاسبي في جميع القطاعات وألا تكون مقتصرة على قطاعات معينة.
- 5. تشجيع الباحثين المحاسبيين على إجراء البحوث الاستقرائية التي تقدم فهماً أعمق لظاهرة البحث من خلال استخدام منهجية دراسة الحالة، وذلك لعدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات وطنية، ولاحتمال عدم ملاءمة استخدام نماذج ونظريات تخص بيئات مختلفة عن البيئة الليبية قد تقدم فرضيات بحثية غير مناسبة للواقع الراهن للمؤسسات الليبية.
- 6. دراسة دوافع الباحثين المحاسبيين لإجراء البحوث المحاسبية على قطاعات ومجالات معينة وأسباب التركيز عليها.
- 7. دراسة أسباب توجه العديد من الباحثين المحاسبيين بالجامعات والمراكز العلمية بالمنطقة الشرقية بنشر ابحاثهم في المجلات المتخصصة التابعة للجامعات والمراكز العلمية في المنطقة الغربية.
- 8. يتطلب التحديد الدقيق لاتجاهات البحوث المحاسبية في ليبيا دراسة الخصائص الموضوعية والمنهجية لرسائل الماجستير المجازة في الجامعات الليبية، لذلك يقترح إجراء بحوث مستقبلية لاتجاهات رسائل الماجستير المحاسبية في ليبيا.

المراجع:

أ. المراجع العربية:

- أبراش، إبراهيم. 2009. المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية. عمان: دار الشروق للنشر.
- 2. الحيزان، أسامة. 2003. دراسة تحليلية لاتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في المملكة العربية السعودية. مجلة الإدارة العامة 2 (43):370-377.
- الخداش، حسام الدين. 2002. اتجاهات البحوث المحاسبية في المجلات المحكمة الاردنية المؤتمر العربي الثانى للبحوث الإدارية والنشر. الشارقة. الإمارات العربية المتحدة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 168–194.
- 4. الدحيات، محمد. 2012. اتجاهات البحوث المحاسبية المنشورة في الاردن: دراسة تحليلية للبحوث المنشورة خلال الفترة 2000–2007. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الاجتماعية 5 (27):178–178.
- جابر، عبد الحميد جابر؛ كاظم، أحمد خيري. 1978. مناهج البحث في التربية وعلم النفس: دار النهضة العربية.
- 6. حلس، سالم. 2009. دراسة تحليلية للاتجاهات الرئيسة للبحوث المحاسبية المنشورة في فلسطين خلال الفترة من 2004-2008. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية 17 (2):551-569.
 - 7. سليمان، عبد الرحمن. 2014. مناهج البحث: المنهل.
 - 8. عليان، ريحي، عثمان، غنيم. 2000. مناهج وإساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق: دار صفاء.
- 9. حواس، محمود. 2017. البحث العلمي في العالم العربي التعريف، الواقع، الإنفاق، المشكلات والمعوقات،
 سبل التطوير. مجلة اراء حول الخليج.
- 10. مؤشر المعرفة العربي دبي. 2016. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسَّسة محمد بن راشد آل مكتوم. الإمارات العربية المتحدة.

ب. المراجع الاجنبية:

- 1. Buchheit, S., D. Collins, and A. Reitenga. 2002. A cross-discipline comparison of top-tier academic journal publication rates: 1997–1999. *Journal of Accounting Education* 20 (2):123-130. https://doi.org/10.1016/S0748-5751(02)00003-9
- 2. Burrell, G., and G. Morgan. 1979. Sociological paradigms and organisational analysis: Ashgate.
- 3. Carnegie, G. D. 2014. The present and future of accounting history. Accounting, Auditing and Accountability Journal 27 (8):1241-1249. https://doi.org/10.1108/AAAJ-05-2014-1715
- 4. Christie, A. A. 1987. On cross-sectional analysis in accounting research. Journal of Accounting and Economics 9 (3):231-258. https://doi.org/10.1016/0165-4101(87)90007-3
- 5. Collis, J., and R. Hussey. 2013. Business Research: A Practical Guide for Undergraduate and Postgraduate Students: Palgrave Macmillan.
- Coyne, J. G., S. L. Summers, B. Williams, and D. A. Wood. 2010. Accounting Program Research Rankings by Topical Area and Methodology. Issues in Accounting Education 25 (4):631-654. https://doi.org/10.2308/iace.2010.25.4.631
- 7. Ekka, R. 2014. Research Methodology and Data Analysis in Humanities and Social Sciences: Lulu. Com.
- 8. Fogarty, T. J., and A. D. Holder. 2012. Exploring Accounting Doctoral Program Decline: Variation and the Search for Antecedents. Issues in Accounting Education 27 (2):373-397. https://doi.org/10.2308/iace-50127

- 9. Fogarty, T. J., and G. Markarian. 2007. An Empirical Assessment of the Rise and Fall of Accounting as an Academic Discipline. Issues in Accounting Education 22 (2):137-161. https://doi.org/10.2308/iace.2007.22.2.137
- 10. Fowler, C. J., and T. Keeper. 2016. Twenty years of Accounting History, 1996–2015: Evidence of the changing faces of accounting history research. Accounting History 21 (4):389-418. https://doi.org/10.1177/1032373216657842
- 11. Gaffikin, M., The Critique of Accounting Theory, School of Accounting and Finance, University of Wollongong, Working Paper 25, 2006. https://ro.uow.edu.au/accfinwp/41
- 12. Hale, S., and J. Napier. 2013. *Research methods in interpreting: a practical resource*. London: Bloomsbury Publishing.
- 13. Heck, J. L., and R. E. Jensen. 2007. An analysis of the evolution of research contributions by The Accounting Review, 1926–2005. Accounting Historians Journal 34 (2):109-141. https://doi.org/10.2308/0148-4184.34.2.109
- 14. Hesford, J. W., S.-H. Lee, W. A. Van der Stede, and S. M. Young. 2006. Management Accounting: A Bibliographic Study. In *Handbooks of management accounting research*, edited by C. S. Chapman, A. G. Hopwood and M. D. Shields: Elsevier, 3-26. https://doi.org/10.1016/S1751-3243(06)01001-7
- 15. Hopwood, A. 1989. Accounting and the Pursuit of Social Interests. *In Critical Perspectives in Management Control*, edited by W. F. Chua, T. Lowe and T. Puxty. London: Palgrave Macmillan UK, 141-157. https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-1-349-07658-1 8
- 16. Hopwood, A. G. 2007. Whither Accounting Research? *The Accounting Review* 82 (5):1365-1374. https://doi.org/10.2308/accr.2007.82.5.1365
- 17. Hoque, Z. 2006. Methodological issues in accounting research: theories, methods and issues: Spiramus Press Ltd.
- 18. Kerlinger, F. N., and H. B. Lee. 2000. Foundations of Behavioral Research: Harcourt College Publishers.
- 19. Kilani, K. A. 1988. The evolution and status of accounting in Libya, Doctoral dissertation, University of Hull, UK. https://core.ac.uk/download/pdf/2731531.pdf
- 20. Kutluk, F. A., E. Agyar, and A. Ersoy. 2011. An Analysis of Accounting History Publications in the Period of 2000-2009. The Journal of Accounting and Finance (50). <a href="http://www.journal.mufad.org.tr/index.php?option=com_content&view=article&id=481%3Aan-analysis-of-accounting-history-publications-in-the-period-of-2000-2009&catid=924%3Asayi-50-nisan-2011&Itemid=55&lang=en
- 21. Laughlin, R. 2011. Accounting research, policy and practice: worlds together or worlds apart? In bridging the gap between academic accounting research and professional practice, edited by R. B. a. J. G. Elaine Evans. New South Wales: The Institute of Chartered Accountants in Australia, 21.
- 22. Lowe, T., and T. Tinker. 1989. Accounting as Social Science: Abstract Versus Concrete Sources of Accounting Change. In *Critical Perspectives in Management Control*, edited by W. F. Chua, T. Lowe and T. Puxty. London: Palgrave Macmillan UK, 47-61. https://doi.org/10.1007/978-1-349-07658-1_4
- 23. Lunkes, R. J., V. M. R. Feliu, and F. S. d. Rosa. 2013. Study of published articles on management accounting in Brazil and Spain. Accounting and Finance Review 24 (61):11-26. http://dx.doi.org/10.1590/S1519-70772013000100003
- 24. Morgan, G. 1983. Social science and accounting research: A commentary on Tomkins and Groves. *Accounting, Organizations and Society* 8 (4):385-388. https://doi.org/10.1016/0361-3682(83)90051-X
- 25. Napier, C. J. 1989. Research directions in accounting history. The British Accounting Review 21 (3):237-254. https://doi.org/10.1016/0890-8389(89)90095-4
- 26. Oler, D. K., M. J. Oler, and C. J. Skousen. 2010. Characterizing Accounting Research. Accounting Horizons 24 (4):635-670. https://doi.org/10.2308/acch.2010.24.4.635

- 27. Parker, L. D., J. Guthrie, and S. Linacre. 2011. The relationship between academic accounting research and professional practice. *Accounting, Auditing and Accountability Journal* 24 (1):5-14. https://doi.org/10.1108/09513571111098036
- 28. Ryan, B., R. W. Scapens, and M. Theobald. 2002. Research Method and Methodology in Finance and Accounting: Thomson.
- 29. Rayburn, J. D. 2006. ACCOUNTING EDUCATION NEWS, edited by J. D. Rayburn and T. E. Sutherland: American Accounting Association. http://aaahq.org/Portals/0/documents/journals/Accounting%20Education%20News/Summer2006.pdf
- 30. Saunders, M. N. K., P. Lewis, and A. Thornhill. 2015. Research Methods for Business Students: Pearson Education Limited.
- 31. Scoot D. R. 1931. The cultural significance of accounts: H. Holt and company.
- 32. Stone, D. N. 2002. Researching the revolution: Prospects and possibilities for the Journal of Information Systems. *Journal of Information Systems* 16 (1):1-6. https://doi.org/10.2308/jis.2002.16.1.1
- 33. Tomkins, C., and R. Groves. 1983. The everyday accountant and researching his reality. *Accounting, Organizations and Society* 8 (4):361-374. https://doi.org/10.1016/0361-3682(83)90049-1
- 34. Tuttle, B., and J. Dillard. 2007. Beyond Competition: Institutional Isomorphism in U.S. Accounting Research. Accounting Horizons 21 (4):387-409. https://doi.org/10.2308/acch.2007.21.4.387
- 35. Unerman, J., and B. O'Dwyer. 2010. The relevance and utility of leading accounting research. ACCA, London.
- 36. Watts, R. L., and J. L. Zimmerman. 1978. Towards a positive theory of the determination of accounting standards. Accounting review: 112-134. www.jstor.org/stable/245729

ملحق البحوث المحاسبية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة المتخصصة في العلوم الاقتصادية والمالية والصادرة عن مؤسسات التعليم العالي في ليبيا خلال الفترة (1969–2018)

	(20)	عَنْ مَوْسِسَاتُ النَّعَلِيمُ الْعَالِي فِي لَيْبِيا حَلَّلُ الْفَرَّرُهُ (1969–18	7 5)302219		
1969 المشاعل المعاسية الدعاسرة العين القوات المائية في غرات التضاخم معطلي عبد العديد 1969 1971 مستخدا بينات التكافية للتصدين القالية الاردانية في صناعة القول حسن المردود 1972 1972 1972 1972 1974 1972 1974 1	الباحث	عنوان البحث	السنة	العدد	Ü
1969 حيث المستقدام بيانات الكافيات المستقداء المنتقدام بيانات الكافيات الكسمية المتراولية المتاونة المتراولية المتحدد الم		مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة: كلية الاقتصاد -جامعة بنغازي			
1971 استخدام بيدالت التكافية الخصيان الغلياء الإدراقية في طابعة الغزال حسين عامر شرف المحدالة الم	مصطفى عبد الحميد	المشاكل المحاسبية المعاصرة: تعديل القوائم المالية في فترات التضخم	1969	5	1
1971 استخدام بيدالت التكفياء التصديل الكفاية (الارابية في صناعة الغزال حسين عامر شرف 1972 8 1972 1972 8 1972 8 1972 1972 8 1972 1972 8 1972 1972 1972 1974 10 1974 10 1974 10 1974 10 1974 10 1974 10 1974 10 1974 10 1974 10 1974 10 1974 10 1975 1979 197	رؤوف مصطفى	خصائص المحاسبة البترولية	1969	5	2
1972 1972 1974 1974 1974 1974 1975 1974 1974 1975 1974 1975 1974 1975 1975 1975 1975 1975 1975 1976		استخدام بيانات التكاليف لتحسين الكفاية الادارية في صناعة الغزل		7	3
1974 10 10 10 10 10 10 10 1				0	
1974 10 10 10 10 10 10 10 1	حسين عامر شرف	•	1972	8	4
1974 10 5 10 10 10 10 10 10	* * 1		1054	10	_
1 1975 11 1975 11 1975 11 1975 11 1975 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 16 1979 1980 16 1980 1980 1980 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 1980 16 17 1980 16 17 1980 17 17 1981 17 17 1981 1882 1	حسين عامر شرف		1974	10	5
1 1975 11 1975 11 1975 11 1975 11 1975 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 15 1979 1980 16 1980 1980 1980 1980 1980 1980 1980 1980 1980 16 1980 17 17 1981 1971 1981 17 17 1981 1971 1981 17 17 1981 1981 17 17 1981 1981 17 17 1981 1981 17 17 1981 1981 17 17 1981 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 17 17 1981 1882	خليفة على ضوء	النظام الموحد أم المرونة: معضلة المحاسبة	1974	10	6
15 1980 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1980 16 1981 17 1980 16 1981 17 1981 17 1981 17 1981 1981 17 1981 1981 17 1981 1981 17 1981 1981 17 1981 1981 17 1981 1981 1881 1982 18 18 18 18 18 18 18		استخدام العينات في المراجعة	1975	11	7
1980 الجراءات الرقابة حول القداعات المجاسبية في اليبية وينس حسن الشريف 16 1980 الجراءات 1980 16 الجراءات الرقابة الادارية على الفقات الاحساسية 20 1980 18 1981 1982 1982 1982 1982 1983 1984 198			1979	15	8
1 10 1980		l '			9
1 1980 16 1980 16 18 1980 16 18 18 1980 18 1980 1981 17 18 18 1981 1981 17 18 1981 17 18 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 18 1981 18 18 18 18		3			10
1 1981 العينات التجمالية في العراقية العالمة المحدد المسلام على العربي العربي المسلام على العربي المحدد الله بيت المال العربي العربي المحدد المنافق العربي المحدد الله بيت المال العربي العربي المحدد الله العربي العربي المحدد الله العربي العربي المحدد الله العربي العربي المحدد الله العربي ا	# '				11
1 1981 التجاهات جيدية في الميزائية العامة محديد مثنات بيب العال العامة والمحديثة والميزائية العامة والمحديثة ويبيا الميزائية العامق المحديثة والمحديثة وحدد الله بيب العال 17 1981 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 1982 18 18 1982 18 18 18 18 18 18 18					
1 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 17 1981 1981 17 1981 1981 17 1981 1981 17 1981 1981 1981 1981 1981 1981 1981 1981 1981 1981 1981 1982 18 1982 1982 18 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1984 1982 1984 1					
1981 17 1981 1981 1981 17 1981 1981 17 1981 1981 17 1981 1981 1981 1981 1981 1981 1981 1981 1981 1982 188 1982 1982 188 1982 1982 188 1982 1982 188 1982 1982 188 1982 1982 1982 1982 1982 1984					
1981 17 18 1982 1982 1982 1983 1984 1985 1985 1985 1986 1986 1986 1986 1986 1987 1988 198					
1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1982 1984 1982 1984 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884 1884	محمد عبد الله بیت المان		1981	1/	15
18 1982 1982 1984 1984 1985 1985 1985 1985 1986 1	عبد السلام علي العربي		1981	17	16
18 1982 1984 1	مختار بوزريدة	دور المحاسبة في الاقتصاد المخطط	1982	18	17
1984 1984 1984 1982 1984 1982 1982 1984 1982 1984 1982 1984	-				18
2004-2003 22-23 2004-2003 20-20 20-200 20-20 20-200 20-20 20-200 20-20 20-200 20-20 20-200 20-20 20-200 2					19
2004-2003 22-23 2004-2003 22-23 2004-2003 22-23 2004-2003 22-23 2004-2003 22-23 2004-2003 22-23 2004-2003 22-23 2004-2003 22-23 2004-2003 22-23 2004-2003 22-23 2006 2007 20		*			20
1.2 1.2	- ,		2004-2003	22-23	21
25 206 العوام الموثرة في تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا بشير محمد؛ عبد المولى علي المواتي في المراجعة بشير محمد؛ عبد المولى علي المواتي في المراجعة عوض الروياتي 25 2006 25 20 20 فهم محاسبة المسؤولية في المنظمات من وجهة النظر المؤسسية الموسية 25 2006 25 20 20 والبناء الإجتماعي والبناء الإجتماعي والبناء الإجتماعي والبناء الإجتماعي والبناء الإجتماعي والبناء الإجتماعي والمناسبة والمناس	مسعود البدري	7	2004-2003	22-23	22
25 206 25 20 25 2006 25 20 25 2006 25 200 25 2006 25 20 26 2006 25 2008 26 26 2007 2007 2008 27 20 27 2008 27 2008 27 20 20 2008 27 2008 27 20 20 2008 27 2008 27 20	•		2006	25	23
25 فهم محاسبة المسؤولية في المنظمات من وجهة النظر المؤسسية اوتانا المؤسسية اوتانا المواسية اوتانا المسؤولية الإجتماعي والبناء الإجتماعي والبناء الإجتماعي والبناء الإجتماعي والبناء الإجتماعي والبناء الإجتماعي والبناء المؤسرة على ليبيا محمد الهادي بعيو 2008 27 2008 27 2008 27 2008 27 2008 27 2008 27 2008 27 2008 27 2008 27 2008 27 2009 28 2009 ترشيد أداء المراجعين والمحاسبة في ليبيا المحاسبة في ليبيا المحاسبة المحاسبية ومحابل المحاسبة المحاسبة المحاسبة المحاسبة ومحابي المحاسبة ومحابير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا المحاسبة ومحابير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا المحاسبة ومحابير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا المحاسبة ومحابير المراجعة وقواعد المسؤل المحاسبة ومحابير المراجعة واحتياجات التنمية الإقتصادية في البلدان المختلفة المحاسبة ومحابير المراجعة في البلدان المحاسبة في ليبيا المحاسبة ومحابير المحاسبة ومحابير المراجعة في البلدان المحاسبة في ليبيا الكيلاني عبد الكربم المحاسبة في البلدان المحاسبة في ليبيا المحاسبة واحتياجات التنمية الإقتصادية في ليبيا المحاسبة واحتياجات التنمية الإقتصادية في ليبيا المحاسبة في المحاسبة في ليبيا المحاسبة في المحاسبة في ليبيا المحاسبة في ليبيا المحاسبة الكرام المحاسبة في ليبيا المحاسبة الكرام المحاسبة في ليبيا المحاس	# -				
2006 2007 10 10 10 10 10 10 10			2000	23	27
26 2007 استقصاء حول ملائمة محتويات مناهج التعليم المحاسبي في ليبيا محمد الهادي بعيو 27 2008 27 2008 27 2008 27 2008 27 2008 27 2008 27 2008 2000 2009 2000 2009 2009 2000			2006	25	25
27 2008 27 20 27 2008 27 20 28 2008 27 20 29 2009 28 29 20 2009 28 2009 28 20 2009 28 2009 28 20 2009 20 2009 20 20 20 2009 28 20 2009 28 30 2009 28 20 2009 28 20 <t< td=""><td></td><td></td><td>2007</td><td>26</td><td>26</td></t<>			2007	26	26
27 2008 27 28 2009 10 المحاسبة في ليبيا المحاسبة في ليبيا 29 2009 2009 2009 2009 20 2009 28 20 30 2009 28 20 2009 28 40 2009 28 20 2009 28 30 30 2009 28 30 30 30 32 40					
2008 2008 2009	محمد انهادي بعيو		2008	21	21
28 2009 الانحراف في انتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية العداري 30 دور مبدأ الدخل الاقتصادي في المحاسبية عبد السلام البدري 30-29 عبد السلام البدري 30-29 العوامل الموثرة في تغيير المراجع الخارجي: تحليلات نظرية مصطفي بكار؛ جمعة الحاسي؛ 30-29 عبد الوهاب محمد 31 مدى مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية: بوبكر شريعة؛ فاطمة الساحلي 32 دراسة حالة شركة الخطوط الليبية بوبكر شريعة؛ فاطمة الساحلي 33 نر الإفصاح عن ترتيبات التمول خارج الميزانية على قرارات منح جمعة الحاسي؛ إيهاب 34-33 الإنتمان في المصارف التجارية الليبية المسماري 34-33 من النظرية الموسساتية على زاقوب 34-33 من النظرية الموسساتية على زاقوب 34-33 من النظرية الموسساتية عبد السلام كبلان 34-33 من النظرية الموسساتية عبد السلام كبلان 35 العوم المواجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا عبد السلام بن غربية 36 الربط بين المحاسبة واحتياجات التنمية الاقتصادية في البيادان المختلفة الكيلاني عبد الكريم 37 العوم لوتقييم المبادئ المحاسبية في ليبيا محمد بيت المال وآخرون	مصطفى بكار؛ جمعة الحاسي	I	2008	27	28
الاسعراف عي المناج ويوصيل المعلومات المحاسبية عيد السلام البدري 20 2009 28 30 20 2009 20 20 20 20 2011-2010 30-29 30 20 2011-2010 30-29 30 30 32 31 32 32 31 32 32 32 31 32 32 32 32 32 33 33 33 33 33 33 33 34 33 34<	أحمد العماد م		2000	20	20
30-29 العوامل الموثرة في تغيير المراجع الخارجي: تحليلات نظرية مصطفى بكار؛ جمعة الحاسي؛ و واستنتاجات عملية 201-2010 30-29 30-2012 2013-2012 30-2012 2013-2012 31-32 2013-2012 32-31 30-2012 32-31 30-2012 33-32 30-2012 34-33 30-2012 34-33 30-2012 35-30 1/4 (Pédd) - 20 T CTLH) 36-30 1/4 (Pédd) - 20 T CTLH) 36-31 1/4 (Pédd) - 20 T CTLH) 36-32 1/4 (Pédd) - 20 T CTLH) 37-32 1/4 (Pédd) - 20 T CTLH) 38-32 1/4 (Pédd) - 20 T CTLH) 39-32 1/4 (Pédd) - 20 T CTLH) 30-32 1/4 (Pédd) - 20 T CTLH) 30-32 1/4 (Pédd) - 20 T CTLH) 30-32 1/4 (Pédd) - 20 T CTLH) 30	الحمد المماري			40	29
30-29 العوامل الموثرة في تغيير المراجع الخارجي: تحليلات نظرية وصطفى بكار؛ جمعة الحاسي؛ واستنتاجات عملية واستنتاجات عملية عبد الوهاب محمد عدال واستنتاجات عملية واستنتاجات عملية واستنتاجات عملية واستنتاجات عملية والمحاسبية والمحاسبية والمحاسبية والمحاسبية والمحاسبية والمحارف التجارية الليبية والمحارف التجارية الليبية والمحارف التجارية الليبية المحاسلية الإدارة في البنوك التجارية الليبية والمحاسلية والمحاسلية والمحاسبية في ليبيا 30 1990 2 31 1990 2 32 1990 2 33 10 10 34-33 10 10 34-33 10 10 34-33 10 10 34-33 10 10 34-33 10 10 34-33 10 10 34-33 10 10 34-33 10 10 34-33 10 10 34-33 10 10 34-33 10 10 <	عبد السلام البدري	دور مبدأ الدخل الاقتصادي في المحاسبة	2009	28	30
2013-2012 32-31			2011 2010	30.20	21
32-31 3.5 2013-2012 32-31 3.5 33 2015-2014 1 (الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية على قرارات منح المسماري المسمارية المؤسساتية على زاقوب من النظرية المؤسساتية المؤسساتية المؤسساتية المؤسساتية مبلة البحوث الاقتصادية: مركز بحوث المعلوم لاقتصادية -بنغازي عبد السلام كبلان احتساب التكلفة في مشروعات انتاج البيض ولحوم الدواجن عبد السلام كبلان المؤسساتية الكيلاني عبد الكريم المؤسساتية والاجتماعية في البلدان المختلفة الكيلاني عبد الكريم البلدان النامية المؤسسية في ليبيا المحاسبية واحتياجات التنمية المؤسسية في ليبيا المحاسبية في ليبيا المؤسود المحاسبية في ليبيا المحاسبية في ليبيا المحاسبية في ليبيا المحاسبة والمحاسبة والمحاسبة والمحاسبة والمحاسبة والمحاسبة في ليبيا المحاسبة والمحاسبة والمح	عبد الوهاب محمد		2011-2010	30-29	31
36. اثر الإفصاح عن ترتيبات التمويل خارج الميزانية على قرارات منح جمعة الحاسي؛ إيهاب المسماري المسمارية الليبية جمعة الحاسي؛ إيهاب المسماري المسمارية الليبية 36. 820 مسؤوليات مجالس الإدارة في البنوك التجارية الليبية: رؤى من النظرية المؤسساتية علي زاقوب من النظرية المؤسساتية 36. 1 1089 1 36. 1 1089 1 36. 1 1089 1 36. 1 1089 1 37. 2 1090 2 38. 2 1090 2 39. 30 1 100 30 30 30 30 30 30 30 30 30 30 30 30 31 30 30 30 32 30 30 30 33 30 30 30 34 30 30 30 35 30 30 30 36 30 30 30 36 30 30 30 30 30 30 30 </td <td>بوبكر شريعة؛ فاطمة الساحلي</td> <td></td> <td>2013-2012</td> <td>32-31</td> <td>32</td>	بوبكر شريعة؛ فاطمة الساحلي		2013-2012	32-31	32
المسماري المسمودي المسلام المسمودي المسلام المسلم المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المسلام المسلم المسلام المسلم ال	حمعة الحاسر؛ الغاب				
مجلة البحوث الاقتصادية: مركز بحوث العلوم لاقتصادية -بنغازي مجلة البحوث الاقتصادية عركز بحوث العلوم لاقتصادية -بنغازي مجلة البحوث الاقتصادية عركز بحوث العلوم لاقتصادية -بنغازي عبد السلام كبلان المختلفة في مشروعات انتاج البيض ولحوم الدواجن عبد السلام كبلان معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا عبد السلام كبلان؛ أحمد بالخير توحيد وتنسيق مبدئ المحاسبة ومعايير المراجعة في البلدان المختلفة عبد المربية واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكيلاني عبد الكريم البلدان النامية البلدان النامية محمد بيت المال وآخرون عصر وتقييم المبدئ المحاسبية في ليبيا محمد بيت المال وآخرون		الانتمان في المصارف التجارية الليبية	2015-2014	34-33	33
مجلة البحوث الاقتصادية: مركز بحوث العلوم لاقتصادية -بنغازي مجلة البحوث الاقتصادية: مركز بحوث العلوم لاقتصادية -بنغازي 1 (1989 احتساب التكلفة في مشروعات انتاج البيض ولحوم الدواجن عبد السلام كبلان معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا عبد السلام بن غربية؛ عبد السلام توحيد وتنسيق مبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة في البلدان المختلفة المالم بن غربية المقومات والمشاكل) (المقومات والمشاكل) الربط بين المحاسبة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكيلاني عبد الكريم البلدان النامية المحاسبية في ليبيا محمد بيت المال وآخرون	على زاقوب		2015-2014	34-33	34
1 1989 احتساب التكلفة في مشروعات انتاج البيض ولحوم الدواجن عبد السلام كبلان 30 1 1989 1 30 31 1989 1 30<					
30 معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا سالم بن غربية؛ عبد السلام 31 عايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا كبلان؛ أحمد بالخير 32 عايير المراجعة ومعايير المراجعة في البلدان المختلفة سالم بن غربية 33 (المقومات والمشاكل) الربط بين المحاسبة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكيلاني عبد الكريم 34 البلدان النامية البلدان النامية 35 حصر وتقييم المبادئ المحاسبية في ليبيا محمد بيت المال وآخرون	2 N. C. 2 M 11		1000	1	25
30 معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا كبلان؛ أحمد بالخير 30 توحيد وتنسيق مبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة في البلدان المختلفة سالم بن غربية 31 (المقومات والمشاكل) سالم بن غربية 32 1990 2 33 البلدان النامية البلدان النامية 34 حصر وتقييم المبادئ المحاسبية في ليبيا محمد بيت المال وآخرون		الحسباب التحلفة في مسروعات التاج البيض وتحوم الدواجن	1989	1	35
(المقومات والمشاكل) سالم بن عربية الربط بين المحاسبة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكيلاني عبد الكريم البلدان النامية عصر وتقييم المبادئ المحاسبية في ليبيا محمد بيت المال وآخرون	,	معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني في ليبيا	1989	1	36
(المعقومات والمساكل) 1990 و الربط بين المحاسبة واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكيلاني عبد الكريم البلدان النامية عبد الكريم عبد			1990	2	37
البلدان النامية العيريم عبد العريم البلدان النامية العيريم عبد العريم عبد العريم عبد العريم عبد العريم عبد العريم عبد العراق العبدان المحاسبية في ليبيا المال وآخرون المحاسبية في ليبيا المال وآخرون المحاسبية في البيبا المال وآخرون العربيم المبادئ المحاسبية في البيبا المال وآخرون العربيم المبادئ المحاسبية في البيبا المال وآخرون العربيم المبادئ المحاسبية في البيبا المبادئ المحاسبية المحاسبية المبادئ المحاسبية	,,,, O, \	(المقومات والمشاكل)	2770		L .
البلدان النامية عند البلدان النامية عند البلدان النامية عند البلدان النامية عند البلدان المال وآخرون المحاسبية في ليبيا محمد بيت المال وآخرون	الكيلاني عبد الكريم		1990	2	38
	م مده درس المرال مرآخر من		1000	2	20
4 1990 بعض المتطلبات المحاسبية لعملية التخطيط الاقتصادي أحمد منيسي					39
40 2 1990 بعض المتطلبات المحاسبية لعملية التخطيط الاقتصادي أحمد منيسي		بعض المنطلبات المحاسبية لتعملية التحصيد المتصادي	1990	L	40

	[+		1	
محمد بيت المال	أهمية المعلومات المحاسبية وكيفية تطويرها لخدمة التنمية الاقتصادية	1990	2	41
سالم بن غربية	أهمية التكامل بين البحث العلمي والمهني والتعليم المحاسبي	1990	2	42
ميثم صاحب عجام	دراسة تحليلية للنظام الضريبية الليبي	1991	3	43
سالم بن غربية	التعليم المحاسبي والتحديات التي يواجها	1991	3	44
سالم بن غربية	المصفوفات وأوراق العمل الالكترونية	1992	4	45
سالم الحصادي	فحص انتقادي لواقع القياس المحاسبي	1996	7	46
كمال النقيب	آفاق معاصرة لتحسين ورفع الكفاءة الإنتاجية من منظور محاسبي	1997	8	47
الكيلاني عبد الكريم	حاضر ومستقبل تقارير الأداء في ليبيا	1998	9	48
الكيلاني عبد الكريم	التعليم المحاسبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا	2000	11	49
وريا برهان	دراسة وتحليل موضوعية القياس المحاسبي وفقا لمدخل التكلفة التاريخية والانتقادات المعاصرة لها	2001	12	50
وحيد محمود رمو	تطوير مقومات النظام المحاسبي في قطاع المقاولات الانشائية	2002	13	51
سالم الحصادي	السبل لزيادة الثقة في عدالة القوائم المالية المنشورة	2003	14	52
مدحت الطراونية	أثر الرفع المالي في ربحية الشركات المساهمة	2004	15	53
مصطفى فوكله	المساءلة في وحدات القطاع العام في ليبيا ودور المعلومات في المساءلة	2004	15	54
مصطفى فوكلة؛ توني بيري؛ جون كولن	الافصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب سوق الاوراق المالية	2005	16	55
سالم بن غربية	تطور بيئة العمل المحاسبي وإمكانية الاستفادة من نتائج الجهود السابقة في تطوير البيئة الوطنية للمحاسبة	2005	16	56
بشیر محمد درویش	تقييم الأداء التسويقي من منظور محاسبي	2005	16	57
مصطفى بكار؛ راسل أليكس	مشاكل التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة وفعالية استخدام الاستراتيجيات الداعمة لهما: دراسة مقارنة بين ليبيا وتايلاند	2005	16	58
الهادي السحيري	تقييم واقع نظام محاسبة الأموال العامة في ليبيا وإمكانية تطويره	2006	17	59
عبدالحفيظ محمد	العَلاقة بين مقاييس الأداء الاقتصادي والعوائد السوقية للأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية	2007	18	60
محمود بادي؛ مصطفى فوكله؛ مصطفى فياض	المصارف التجارية اللّيبية وراس المال المعرفي وفق معايير لجنة بازل	2007	18	61
ادريس الشريف	تصميم البحث الاجتماعي	2007	18	62
بشير محمد عاشور	إعادة هيكلة المصارف التجارية الليبية: دراسة تجرية مصرف الصحاري	2008	19	63
مصطفى بكار؛ منى بيت المال	تطور عقود اتفاقيات انتاج النفط في ليبيا وأثارها على نشاطات الاستكشاف والتطوير (تحليلات نظرية)	2009	20	64
أحمد فتحي الفرطاس	مقومات ومعوقات استخدام أساليبُ المحاسبة الإدارية التقليدية والحديثة في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات	2012	21	65
عادل افكرين	تأثير العوامل البيئية على تطور قياس الأداء	2012	21	66
بوبكر شريعة؛ مصباح دومة	أثر نظم الرقابة الداخلية على الإفصاح المحاسبي في الشركات الليبية المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية	2016	24	67
	مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية: كلية الاقتصاد -جامعة طرابلس		l	
	الاختلافات بين معايير المراجعة الصادرة عن (IAASB &		l	1
عمران عامر	(PCAOB	2016	15	68
سمية عمار	معوقات تطبيق نظام التكاليف الفعلية في المصارف التجارية الليبية	2016	15	69
مصطفى عبد السلام؛ أمينة محمد	نظام التكاليف على اساس النشاط بين الخصائص والمعوقات	2016	15	70
مصطفی لشیر منیع؛ محمد فرج شقلوف	مدى التزام المصارف التجارية الليبية بمعايير المراجعة الدولية في اعداد وعرض القوائم المالية	2016	15	71
	مجلة المختار للعلوم الاقتصادية: كلية الاقتصاد -جامعة عمر المختار			
أحمد فتحي الفرطاس	مدى استخدام المحاسبة الأدارية الحديثة في الشركات العاملة بقطاع النقط والغاز في ليبيا	2012	1	72
محمود عمران بن سليم	مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا-اسباب التدني وامكانيات التطوير	2012	1	73
أحمد العبيدي	دور بعض المتغيرات وابعاد شدة الموقف الاخلاقي في عملية صنعً القرار الاخلاقي لطلبة المحاسبة في ليبيا	2012	1	74
طارق الشريف	مدى امكانية تطبيق نظام المحاسبة عن الموارد البشرية في الشركات الصناعية	2013	2	75
أحمد فتحي الفرطاس	جودة البيانات: عوامل النجاح الحاسمة لضمانها في نظم المعلومات المحاسبية	2013	2	76
جمعة الفاخري	استخدام المقاييس المالية وغير المالية في نظام تقييم الاداء في القطاع المصرفي	2013	2	77
ادريس الشريف؛ خالد الفضلي	أثر النطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الايجار على قرارات الاستثمار في ليبيا	2016	3	78
خالد رحيل؛ زينب صداقة	إطار مقترح لبعض العوامل المؤثرة على جودة التعليم المحاسبي	2016	3	79
امين الدرباق؛ سالم العمروني	مدى النزام قانوني الضرائب الليبي والمصري بمعايير المحاسبة الضريبية	2016	3	80

شمس الدين محمد؛ عيسى الفرجاني	تقييم انتقادي لمهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا	2016	3	81
	مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: الجامعة الاسمرية -زليتن			
منصور لرباس؛ محمود المقلة	التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات تطويره بما يتلاءم وتطلعات الطلاب	2013	1	82
نصر صالح	العوامل المفسرة لتأخر الطلبة في مرحلة الماجستير في العلوم المحاسبية في ليبيا من وجهة نظر الخريجين	2013	1	83
ميلاد اشميله؛ محمد مفتاح	مدى التوافق بين مناهج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس وخريجي اقسام المحاسبة الجامعات اللبيبة	2013	1	84
جمعة الفاخري	تقيم اساليب العمل الرقابي ودراسة العوامل الموثرة في تطويرها بديوان المحاسبة الليبي	2013	2	85
عادل الشويرف؛ هادل رمضان	اسباب الفساد المالي والاداري من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة	2013	2	86
منى احمد؛ عبد الغني احمد	ادوات المحاسبة الادارية الواقع ومعوقات التطبيق	2013	2	87
فتحي رمضان	مدى توافر متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية	2013	2	88
نوري علي؛ فتحي الزوبيك؛ عادل المشاط	الافصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية في ليبيا	2013	2	89
محمد ابو القاسم	مدى فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والاداري في الشركات العامة	2013	2	90
منصور نرباش؛ میلاد اشمیله	تقييم فعالية اجراءات المراجعة المالية لديوان المحاسبة الليبي في المحافظة على المال العام	2013	2	91
عصام السايح؛ موسى رمضان	موقف مراجع الحسابات الخارجي الليبي من مخاطر اعمال العميل	2013	2	92
محمد مفتاح	مدى تأثير التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة في أنظمة التكاليف الحديثة	2014	3	93
صالح ميلود؛ عبد الحفيظ فرج	مدى امكانية تطبيق اجراءات رقابة الاداء وفقا لمتطلبات معيار منظمة الانتوساي رقم (3100) من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة في لسبا	2014	3	94
عبد الحكيم البشير	التطور التاريخي لمفهوم استقلالية المراجع الخارجي ومعناه وأهميته في المراجعة	2014	3	95
بوبكر شريعة؛ وفاء البركي	قواعد حوكمة الشركاتُّ وأثر ها على الإفصاح المحاسبي	2014	4	96
عبد الحكيم البشير	الوضع القانوني والمالي للشركات العميلة محل المراجعة وأثره على استقلالية المراجع الخارجي	2014	4	97
مراد كواش؛ نجوى قمازي	حقيقة تطور المحاسبة الإدارية في ظل مستجدات بيئة الاعمال	2015	5	98
المكي معتوق؛ احميد السنوسي	مدى ضرورة توافر متطلبات المحاسب القضائي في الخبير الحسابي	2015	5	99
محمد ابو عقرب	أثر استقلالية اقسام المراجعة الداخلية على كفاءة أداء المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية	2015	5	100
الهادي السحيري؛ عصام الدين السانح	دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي	2015	6	101
محمود المقلة؛ منصور لرباش	التحديات والمشاكل التي تواجّه برنامج الدراسات العليا في مجال المحاسبة بالجامعات الليبية	2016	7	102
حسام النعاس؛ خليل عقوب	العوامل المؤثرة على الأداء الأكاديمي لطلبة المحاسبة	2016	8	103
عبد النبي قرح؛ مصطفى الحضيري	قواعد أدأب سلوك مهنة المراجعة في ليبيا واليات تطبيقها	2017	9	104
المعتبري عبد الغني الفطيس؛ عادل رمضان	تطبيقات محاسبة التكاليف في ليبيا	2017	9	105
رمصون فتحی رمضان	دور مجالس الإدارة في دعم وظيفة المراجعة الداخلية	2017	9	106
مفتاح بوغالية؛ أحمد الهبيدي؛ منصور الفرجاني	معوقات تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	2017	10	107
أحمد الكاديكي: هدى البدري،	المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح	2017	10	108
ناجي الكاديكي على النعاس	الانتمان بالمصارف التجارية الليبية درجة توافق تطبيقات المحاسبة في الشركات المغربية مع التطبيقات المحاسبية الدولية	2017	10	109
	المحاسبية الدولية مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية: كلية الاقتصاد -جامعة بني وليد			
خميس عبد السلام؛ الشارف انبيه	مجه العوم المصادية والشجاسية. كلية المصاد على المنتجات الصناعية	2013	2	110
البية عبد المنعم سالم؛ عيسى الصالحين	نظام الانتاج المحدد، الركائز ومتطلبات التطبيق	2013	2	111
الصالحين خالد رحيل	دور التحليل المالي في تقييم اداء المصارف التجارية	2013	2	112
عبد الرازق محمد؛ احمد	' " "			
رمضان	المعلومات المالية الفترية ودورها في خدمة مستخدميها	2014	4	113

	The state of the s		1	
مسعود امحمد	واجبات ومسؤوليات المحاسب القانوني في التشريعات الليبية. الطموح وتحديات الواقع	2014	4	114
المهدي عبد العظيم	العوامل المؤثرة على مستوى جودة خدمات المراجعة من وجهة نظر المواثرة على مستوى الخارجيين الليبيين	2014	4	115
نور الدين عبد الله؛ حسني رمضان	واقع المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في المصارف الليبية	2014	4	116
	مجلة دراسات في الاقتصاد والاعمال: جامعة مصراتة			ı
الحسين السريتي؛ عبد الرووف سعيد	العوامل المؤثرة على مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا	2014	1	117
عبد الرازق المبروك؛ محمد علي	مدى امكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية	2014	1	118
بوبكر شريعه: كريمة السعداوي	دور الحوكمة في تعزيز الافصاح عن الاداء الاجتماعي بالتقارير المالية للمصارف	2014	1	119
عادل المشاط؛ نسرين الشاوش	تقييم مناهج التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا	2014	1	120
عبد الحميد المقروس؛ ابراهيم الفرجاني	نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على صناعة القرارات الادارية والمالية	2014	1	121
عبد المنعم اجباره؛ يوسف حمدو	دور نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين في تطوير جودة المراجعة	2014	1	122
نجيب سالم	مدى التزام ديوان المحاسبة ومراجعيه وتطبيقه لقواعد السلوك الوظيفي	2014	1	123
علي الزواوي؛ البشير الشاوش	أثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير خطر المراجعة في البيئة الليبية مدى توافق تقرير مراجعي الحسابات للعاملين بديوان المحاسبة الليبي	2015	3	124
مصطفى ساسى؛ ابراهيم الكردي؛ عمر ابو أصبع	مع متطلبات معيار المراجعة 700	2016	4	125
التهامي عثمان	دور نظم المعلومات المحاسبية تجاه المسؤولية البيئية للمنظمات	2017	5	126
المكي معتوق؛ حميده المحجوب	امكانية تطبيق المراجعة الداخلية وفقا لمدخل ادارة المخاطر بالمصارف التجارية في ليبيا	2017	5	127
على السويح؛ سليمان النعاس	مدى إدراك اهمية محاسبة المسؤولية في المصارف التجارية الليبية	2017	5	128
ابراهيم بوشيبه؛ محمد الفطيمي	مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية	2017	5	129
حسين طارق؛ ابتسام محمود	المحاسبة الادارية والبيئية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية	2017	5	130
حميدة المحجوب؛ حنان بوشعالة	انشطة المراجعة الداخلية ومساهمته كالَّية رقابيّة في تحقيق التنمية المستدامة	2017	5	131
عمر المزوغي؛ مختار الطويل	دور المحاسبة الاجتماعية في قياس مجالات التنمية المستدامة في الشركات الصناعية	2017	5	132
احمد محمد؛ المهدي مفتاح	العلاقة بين الكفاءة المهنية واستقلالية المراجع الداخلي في البيئة الليبية	2017	6	133
	مجلة افاق اقتصادية: جامعة المرقب			
محمد أبو القاسم	التحديات والمشاكل التي تواجه الجودة الشاملة للتعليم المحاسبي في ليبيا	2015	1	134
محمد أبو القاسم؛ أحمد خليفة	الانترنت والبحث العلمي المحاسبي لأعضاء هيئة التدريس بالمحاسبة بالجامعات الليبية	2015	2	135
عبد الحميد المقروس؛ ابراهيم الفرجاني	دراسة العلاقة بين الافصاح عن الموارد البشرية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية	2015	2	136
الصديق اقتيبر؛ محمود المحجوب	دور المراجع الخارجي في الحد من اثار المحاسبة الابداعية على مصداقية المعلومات المالية الصادرة عن الشركات الليبية	2016	4	137
موسى كريبات	مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية	2017	5	138
سمير مههل؛ عمران البكوري	التكامل بين مدخل بطاقة الاداء المتوازن ومدخل القياس المرجعي لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية وتطبيق حوكمة الشركات	2017	5	139
احمد اليسير	الربح المحاسبي والاقتصادي في منشآت الاعمال	2017	5	140
سليم مجلخ؛ وليد بشيشي	أثر الرقابة الداخلية على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية	2018	7	141
سمير مهاهل؛ منصور الفرجان <i>ي</i>	تطوير اداء ادارة المراجعة الداخلية وفقا لمدخل ادارة المخاطر من خلال استخدام مدخلي بطاقة الاداء المتوازن والقياس المرجعي وانعكاساته على جودة اداء المراجعة الخارجية	2018	7	142
احمد القرطاس	تأثير قياس المخاطر المالية على تحسين الاداء المالي للشركات الصغيرة	2018	8	143
محمد الدروقي؛ فادي العصفور؛ اسامة الجرو	تأثير ثقافة المنظمة على تبني اساليب المحاسبة الادارية داخل الشركات العاملة في ليبيا	2015	1	144
	مجلة البحوث المحاسبية والاقتصادية: قسم المحاسبة -جامعة بنغازي			
أكرم زوبي؛ خالد النخاط	أثر تطبيق برنامج الخصخصة على أداء الشركات: تجارب بعض الدول الأخرى	2016	1	145
معتز كبلان	أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة	2016	1	146

	بسوق الأوراق المالية الليبي			
ادريس الشريف؛ غادة	مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في	2016	1	1/17
الفيتوري	المصارف التجارية العامة الليبية	2016	1	147
بوبكر شريعه	الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا	2016	1	148
بو بكر شريعة؛ رحاب	مدى التزام المراجع الخارجي الليبي بمعيار المراجعة الدولي 240	2017	2	149
الغزواني	المتعلق بالاحتيال			1.,
جمعة الحاسى	مدى تأثير خصائص الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية	2017	2	150
عادل أفكيرين؛ مصباح	للمصارف المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي تصنيف مؤشرات تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية من وجهة نظر			
عادل الخيرين؛ مصباح الخذري	مراجعي الحسابات: دراسة تطبيقية في سوق الأوراق المالية الليبي	2017	2	151
الحاسي ناصف الحاسي	Monte Carlo Simulation and Risk Analysis	2018	3	152
ــــــ ، ــــــ	مجلة دراسات محاسبية: نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين	2010		132
مصطفی ساسی؛ حسنی	العوامل التي تؤثر في عملية تغيير المراجع: دراسة تطبيقية من وجهة			
رمضان؛ جميل محمد	نظر المديرين الماليين والمراجعين في ليبيا	2018	1	153
محمد البغدادي	مدى استخدام ادوات التخطيط المالي كأداة للرقابة المالية	2018	1	154
سمية عمار	أهمية التدقيق الشرعي وعوائق دمجه في مناهج التعليم العالي	2018	1	155
عبد الدخمة بسعد	دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات	2018	1	156
عبد الرؤوف سعيد	المساهمة	2018	1	150
حسن الدراجي؛ خالد الفضلي؛	معوقات تطبيق المحاسبة البينية	2018	1	157
ايهاب حمزة	,,,, ,,, ,,,, ,,	2010	1	137
عيسى رمضان؛ شمس الديم	دوافع اعتماد معايير المحاسبة الدولية في ليبيا	2018	1	158
محمد		2010	-	100
محمد الو القاسم، سعاد عياش	أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعزيز خصانص	2018	1	159
خيرية محمد؛ مبروكة	المعلومات المحاسبية		 	
كيرية محمد؛ مبروكة المزوغي	مدى امكانية تطبيق نظام التكاليف المبني على اساس الانشطة	2018	1	160
شعلة ابو القاسم؛ محمد	أثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة جودة الخدمات			
منصور	المصرفية بالمصارف التجارية العامة العاملة في طرابلس	2018	1	161
	مجلة الدراسات الاقتصادية: كلية الاقتصاد -جامعة سرت			
أكرم زوبي؛ خالد النخاط؛	مقومات تطبيق بطاقة الأداء المتوازّن كأداة للتخطيط الاستراتيجي في	2010		1.0
يسري أدم	المشروعات الليبية الصغيرة	2018	1	162
	العوامل المؤثرة على استقلال مراجع الحسابات الخارجي من وجهة	2010	1	162
أشرف سالم	نظر مراجعي الحسابات الخارجيين في ليبيا	2018	1	163
السنوسي امحند	خصائص المنظومة المحاسبية الجيدة	2018	1	164
عزيزة عوض	دور آليات الحوكمة الضريبي في مكافح الفصاد الضريبي	2018	2	165
وليد البرغثي	دور الشفافية والمساعلة في الحد من الفساد المالي في القطاعات الحكومية	2018	2	166
عبد الوهاب محمد	العوامل المؤثرة في استخدام المراجعين الخارجيين لعمل المراجعة الداخلية	2018	2	167
	انظمة الرقابة الداخلية كأداة لمنع ظاهرة الفساد المالى والإداري			
نادية الحداد؛ عزيزة عوض	بالمستشفيات الليبية	2018	3	168
على عبد الله؛ هيثم على	دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	2018	3	169
فتحى رمضان	مدى التزام المراجعين الداخليين بمظاهر السلوك السلبي التي تؤثر			
تنحي رمصان	على أدائهم وسبل معالجتها	2018	4	170
	إطار مقترح للتكامل بين نظامي قياس الأداء المتوازن والتكلفة على	2018	4	171
مؤتاح محمد				/ .
مفتاح محمد	أساس النشاط الموجه بالوقت بهدف زيادة فاعلية نظام تخطيط موارد	2010	7	1.71
مفتاح محمد	أساس النشاط الموجه بالوقت بهدف زيادة فاعلية نظام تخطيط موارد مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية: كلية الاقتصاد -جامعة طرابلس	2010	7	1/1

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم: حالة الاقتصاد الليبي

Examination of the causal relationship between Public Expenditure and inflation in the Libyan economy

 1 د/ حسن الدامي بدر

الملخص

استهدفت الدراسة البحث في العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970–2010) في الأجلين القصير والطويل، من أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة، كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، ونموذج تصحيحا الخطأ وسببية جرا نجر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام والتضخم على علاقة تكامل مشترك، وأن هناك علاقة سببية طويلة الأجل تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم.

Abstract

This study aimed to examine the causal relationship between Public Expenditure and inflation, expressed as an index of consumer prices, in the Libyan economy during the period (1970-2010) in the short term and the long run. For this, the study used the standard methods of modern test stationary of the time series and Co integration Error Correction model and causal Granger. The study found that Public Expenditure and inflation on a common complementary relationship, and that there is a long-run causal relationship trending from Public Expenditure to inflation.

أ محاضر بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

تقديم:

يعد التضخم مشكلة اقتصادية قديمة أصبحت في عصرنا الحالي وبصفة عامة مسلمة تتفشى في أغلب اقتصاديات دول العالم، وتفيد الأدبيات حول التضخم بأنه وعلى الرغم من نجاح الاقتصاديين في تقديم تفاصيل عن أسباب هذه المشكلة و عن نتائجها، إلا أن موضوع العلاقة السببية بينها وبين الإنفاق العام كان ولازال من بين أحد أهم الموضوعات وأكثرها جدلا في الأدب الاقتصادي، فمن ناحية تبين الأدبيات بأن توسع الإنفاق العام قد يكون سببا لظهور التضخم، وفي المقابل وعلى وجه مغاير تماما نجد أن هناك اعتقاد أخر لدى العديد من الاقتصاديين بأن توسع الإنفاق العام قد يكون نتيجة لظهور التضخم وازدياد حدته في الاقتصاد، وقد عزز من هذا الجدل أيضاً النتائج المتباينة أو الغير حاسمة للدراسات التجريبية التي اهتمت بدراسة وتحليل هذه العلاقة في الاقتصاديات المختلفة النامية منها أو المتقدمة.

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة السببية بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والطويل، وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطى الفترة (1970–2010)، تتضمن الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمقياس للتضخم، وكذلك الإنفاق العام وفقاً لأسعار سنة 2003، وقد تم الحصول على هذه البيانات من الإحصائيات الصادرة عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي ديسمبر 2010، ومن نشرات اقتصادية مختلفة صادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

وتحقيقا لهدف الدراسة فقد تم تناولها في جزئيين جزء نظري وأخر تطبيقي، وفى الجزء النظري تم توظيف الأسلوب الوصفي التحليلي بغية استيعاب الإطار النظري الخاص بموضوعها، وكذلك وصف وتحليل تطور الإنفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي، أما في الجزء التطبيقي فقد تم البحث في العلاقة السببية بين المتغيرين من خلال توظيف اختبارات وأساليب الاقتصاد القياسي الكمي مثل Co integration and Error المتغيرين من خلال توظيف اختبارات وأساليب الاقتصاد القياسي الكمي مثل Correction Model، والتي تتطلب ضمن ما تتطلب إجراء ما يعرف بـ Stationary tests.

أولا – الجزء النظري:

1-1 الإنفاق العام:

يعد الإنفاق العام Public Expenditure في الوقت الحاضر أداة من أهم أدوات السياسة المالية، وتاريخياً فقد ازدادت أهمية هذه الأداة وتوسع استخدامها في العديد من دول العالم بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وظهور الفكر الكينزى مع مطلع ثلاثينيات القرن الماضي، والذي بموجبه أصبح الإنفاق العام مكونا أساسيا من مكونات الطلب الكلى، وهذا الأخير بمثابة المحدد الرئيسي للعرض الكلى في الاقتصاد.

وعموماً يقصد بالإنفاق العام تلك المبالغ النقدية التي تخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق أغراض النفع العام (وليم ،2009،ص151)، وللإنفاق العام تصنيفات عديدة وكثيرة لعل أشهرها تصنيفه إلى إنفاق استهلاكي Consumption Expenditure، وأخر استثماري Investment Expenditure، فالأول هو ذلك النوع من الإنفاق اللازم لانتظام سير المرافق العامة للدولة دون أن يترتب عليه زيادة في التكوين الرأسمالي للدولة كالأجور والمرتبات ونفقات الصيانة، أما الثاني فهو الذي يترتب عليه زيادة في الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتوفير أسباب التنمية، أي أنه يتعلق بتنمية قدرات الأجهزة العامة على أداء الخدمات التي تقدمها، مثل ما ينفق لبناء الموانئ والطرق والسدود ومحطات الطاقة وكذلك المشروعات الصناعية ونظيرتها الزراعية (حشيش،ب.ت،ص71).

1-2 التضخم:

يعتبر التضخم (Inflation) في نظر جمهور الاقتصاديين مشكلة اقتصادية يعد الارتفاع المتواصل والمحسوس للمستوى العام للأسعار عبر الزمن مؤشراً على وجودها في الاقتصاد (مسعود و الأصفر، 2014، 2016) ويمكن التعبير عن حدتها بصورة كمية بعدة طرق لعل أبرزها الأرقام القياسية والتي أشهرها وأكثرها استخداماً الرقم القياسي لأسعار المستهك (The Consumer Price Index) (خليل، 1994، ص68)، هذا وقد تناول الاقتصاديون أسبابا متعددة ومختلفة للتضخم، حيث يرى البعض بأن أحد أسباب التضخم يتمثل في التوسع في الطلب الكلى بمعدلات تقوق معدلات النمو في العرض الكلى، والبعض الأخر يرى بأن التضخم هو دائما ظاهرة نقدية بحتة تنجم عن زيادة عرض النقود بمعدلات تقوق معدلات نمو الإنتاج (Olu and Idih) الأسواق من قبل بعض المجموعات، يتمثل السبب الأول في الأجور العالية التي تؤمنها اتحادات العمال المسوييها، بينما يتمثل السبب الثاني في الأسعار العالية التي يؤمنها رجال الأعمال لأنفسهم في الصناعات المحتكارية وما يماثلها، ويسمى النوع الأول بتضخم الأجور، بينما يسمى النوع الثاني بتضخم الأرباح، وفي أطار المؤثرات الخارجية يشير آخرون لنوع أخر من التضخم وهو التضخم المستورد وهو ذلك النوع الذي ينتج عن الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج وهو يظهر بشكل كبير وواضح في الأوتصاديات صعفيرة الحجم المفتوحة على العالم الخارجي (مهران، 2007، ص4).

1-3 العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم:

تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي Macroeconomic Modeling إلى وجود علاقة بين الإنفاق العام والتضخم، كما تشير أيضا إلى أنه و الرغم من الاهتمام الذي حظيت به هذه العلاقة من قبل مفكري الاقتصاد الكلى وخبرائه فإن النقاش والجدل حولها لازال قائما ولم يحسم بعد، فمن ناحية يرى البعض بأن توسع الإنفاق العام قد يكون سبباً لظهور التضخم وإن حدة هذا الأخير تتحدد على ضوء وضعية الاقتصاد، وحالته، فضلا عن كيفية تخصيص هذا الإنفاق وتوجيهه، وكذلك طريقة تمويله، فإذا كان الاقتصاد يعمل مثلا دون مستوى التوظف الكامل أو أتصف جهازه الإنتاجي بالمرونة، فإن أثر توسع الإنفاق العام سيكون أما محدوداً أو ضعيفاً على المستوى العام للاسعار، ذلك لان الزيادة الأضافية في الطلب الكلي على السلع والخدمات سيقابلها وبسبب التوسع في الاستخدام للموارد الاقتصادية العاطلة زيادة في العرض الكلي، بينما في ظل بلوغ الاقتصاد مستوى التوظف الكامل أو أتصف جهازه الإنتاجي بالجمود فسيؤدى توسع الإنفاق العام إلى حدوث زبادة أضافية في الطلب الكلى على السلع والخدمات لن يقابلها اي زبادة في العرض الكلي ومن ثم يحدث الارتفاع في المستوى العام للاسعار وتظهر بوادر التضخم وتزدادحدته كلما استمر التوسع في الإنفاق العام، كما أن أثر توسع الإنفاق العام سيكون كبيراً على المستوى العام للأسعار خلال فترات الرواج الاقتصادي، بينما يكون هذا الارتفاع ضعيفاً خلال فترات الركود الاقتصادي ،و لريما ينخفض المستوى العام للاسعار إذا ما تم تركيز الإنفاق العام وتوجيهه نحو الاستثمار، كما أنه لمن المتوقع في ظل جمود الجهاز الإنتاجي أن يرتفع المستوى العام للأسعار وتزداد حدة التضخم إذا ما تم تركيز الإنفاق العام وتوجيهه نحو الاستهلاك. (مندور ،2003، ص294) (كاظم، 2005، ص249) (الحاج، 1999، ص145).

كذلك تبين فرضية الحد الحرج The critical-limit hypothesi التى قدمها Collin Clerk الإنفاق العام سيؤدى إلى ظهور بوادر التضخم إذا تجاوزت حصيلة الضرائب (25%) من الدخل القومى الاجمالى، ذلك لان هذا من شأنه أن يثبط المنتجين ويقلل من حوافزهم نحو الاستثمار والانتاج ومن ثم تتدنى الانتاجية ويتراجع الإنتاج وينخفض بالتالى العرض الكلى وحتى لوظلت الميزانية متوازنة فأن زيادة الانفاق العام

ستشكل طلباً متزايداً و من ثم ينشأ التضخم بسسب التكيف غير الملائم بين الطلب والعرض الكليين (et . al. 2016, p9, p9)، غير أن هناك من يرى بأن تجربة العقود الأخيرة قد بينت بأن Clerk قد أعطى تركيزاً لا مبرر له على الحد الحرج، ذلك لان دولا عديدة قد عبرت هذا الحد دون أن تواجه ضغوطاً تضخمية (Magazzino,2011,p.3)، كما أن العديد من الدول ولاسيما النامية منها التي تتصف نظمها الضريبية بالجمود والتخلف قد واجهت ضغوطاً تضخمية حادة ولم تعبر هذا الحد.

أما عن التوسع في الإنفاق العام المومول بأصدار نقدى، فإن تأثيره على المستوى العام للاسعار وبحسب البعض يتوقف على التمييز بين ثلاثة أحتمالات الأول: الكتلة النقدية التي تم اصادرها تجد مقابلا لها في استجابة سريعة للجهاز الانتاجي في زيادة الانتاج ومن ثم يكون الأثر معدوماً على المستوى العام للاسعار، الثاني:الكتلة النقدية التي تم أصدارها يتم اكتنازها أو ادخارها و من ثم لا تحدث أتار تضخمية، لكن يبقى هذا السلوك مؤقت فيحتمل ضخ هذه المبالغ في اي لحظة في القنوات الاقتصادية مما يسبب صدمة تضخمية يرتفع على أثرها المستوى العام للاسعار (الحواس،2014,ص11)، الثالث: الكتلة النقدية التي تم اصدارها لن تقابله أستجابة سريعة للجهاز الانتاجي في زيادة الانتاج وهذا سيؤدى إلى عدم مواكبة المعروض السلعي مع المعروض النقدي ومن ثم يرتفع المستوى العام للاسعار ويحدث التضخم (طارق والأمين، 2011، 1000).

وفي ذات الإطار وعلى وجه مغاير تماما نجدأن هناك اعتقاد أخر لدى العديد من الاقتصاديين بأن توسع الإنفاق العام قد يكون نتيجة لظهور التضخم وازدياد حدته في الاقتصاد، ذلك لكون أن أحد أبرز الآثار السلبية المصاحبة لارتفاع المستوى العام للأسعار في اقتصاد دولة ما هو هبوط وتدهور القوة الشرائية لعملتها، وذلك بحكم العلاقة العكسية بينهم، حيث القوة الشرائية لوحدة النقد تساوي وحدة النقد مضروبة في مقلوب المستوى العام للأسعار، وعليه فكلما أرتفع المستوى العام للأسعار انخفضت القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يؤدي إلى أن تنفع الدولة عدداً من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل من أجل الحصول على ذات المقدار من المستزمات السلعية و الخدمية التي كانت تشتريها في السابق لتأدية وظائفها التقليدية (خشبة،1998، 1980، 1080)، كما أنه مع اشتداد حدة التضخم كثيراً ما تلجأ الدولة إلى تقرير علاوة غلاء المعيشة لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي طرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزداد أيضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع كلفة الاستثمارات الانخفاض الذي طرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزداد أيضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع كلفة الاستثمارات الإنفاق العام بل إلى ارتفاع ذلك الجزء المخصص منه لتنفيذ المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، أما ذلك الجزء المخصص لخدمة الدين العام فأنه يتأثر بارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة عكسية، أي أن الدولة تستفيد على حساب مصلحة الدائنين لأنها ستدفع الفوائد و أصل الدين بنقود تدهورت قيمتها (بركات، 1984).

1-4 الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد الدراسات التجريبية التى أستهدفت البحث فى العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم سوء فى الدول المتقدمة أو النامية، الا أن نتائجها جاءت مختلفة ومتباينة ولم تثبت بشكل قاطع بأن هناك اتجاها محددا للعلاقة السببية بين المتغيرين، وفيما يلى عرضا مختصرا لعدد من هذه الدراسات.

1-4-1 دراسة (كاظم، 2005) التى سعت للبحث فى اتجاه وسلوك العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم فى الاقتصاد العراق للفترة (1980-1996) ومن خلال توظيف أسلوب التلحليل الوصفى المعزز بالقياس الاقتصادى، كشفت نتائج الدراسة بأن أثر الإنفاق العام قد انصب على المستوى العام للاسعار، حيث أدت

الزيادة فى الإنفاق العام إلى زيادة عرض النقود وبسسب محدودية حجم الانتاج لضعف مرونة الطاقة الانتاجية، فقد أتسعت الفجوة بين الطلب والعرض الكليين، ولغياب الدور الفاعل للتجارة الخارجية كعامل مهم من عوامل غلق تلك الفجوة بسبب الحصار أتجه المستوى العام للاسعار نحو الارتفاع.

2-4-1 وفي دراسة أخرى (Chineda B. Ezirim et . al. 200 8) أستهدفت البحث في العلاقة السببية بين نمو الإنفاق العام و التضخم في الاقتصاد الامريكي بمكانته الرائدة بين مجموعة الاقتصاديات المتقدمة خلال الفترة (2002-1970)، ومقارنة النتائج، بنتائج دراسة (2006, 2008) التي أجريت على أحد الاقتصاديات الأقل نمواً وهو الاقتصاد النيجيري، والتي أظهرت نتائجها أن التضخم يعد أبرز وأهم العوامل المفسرة للتغيرات في الإنفاق العام في البلدان الأقل نمواً، وقد أستخدامت الدراسة نموذج انحدار ذاتي اتثائي الاتجاه يصف العلاقة بين المتغيرين، ومن خلال توظيف اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، وأختبار جرانجر للسببية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وأن العلاقة السببية ليست في إتجاه واحد فقط كما أظهرت نتائج الدراسة محل المقارنة، بل هي ثنائية الأتجاه سواء في الأجل القصير أوالطويل، حيث يؤثر التضخم بشكل كبير على قرارات الإنفاق العام في الولايات المتحدة الامريكية، كما أن نمو الإنفاق العام يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية أيضا.

1-4-3 أما دراسة (Cosimo Magazzino 2011) التى وظفت اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، واختبار جرانجر للسببية، للبحث فى العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم فى دول البحر المتوسط للفترة (1970–2009)، فقد كشفت نتائجها بأنه لاتوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين الا فى البرتغال فقط، أما أختبار السببية لجرانجر فقد أسفرت نتائجه بأنه لايوجد دليل واضح فى الأجل القصير على أن التضخم يعد سببا لنمو الإنفاق العام الا فى فرنسا فقط، حيث كانت السببية تجرى من الإنفاق العام إلى التضخم فى قبرص ومالطا وأسبانيا، وتجرى فى الأتجاهين فى ايطاليا.

4-4-1 وفي دراسة أخرى (Tai Dang Nguyen, 2014) حول أثر الانفاق العام على التضخم في ثلاثة دول أسيوية نأشئة هي الهند و أندونيسيا و فيتنام غطت الفترة (1970-2010)، تبين من خلال توظيف اختبار التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ، بأن الإنفاق العام يسبب التضخم في الأجل الطويل في اللبلاان الثلاثة جميعا، أما نتائج الأجل القصير فقد جاءت متضارية حيث اتجهت السببية من الإنفاق العام إلى التضخم في أندونيسيا و الهند، أما في فيتنام فقد اتجهت من التضخم إلى الإنفاق العام.

1-4-5 أما دراسة (الشامى,2014) التى أجريت على الاقتصاد الليبى وغطت الفترة (2009-2009)، وتم خلالها توظيف أختبار جرانجر للسببية، فقد توصلت إلى وجود علاقة سببية تسرى فى أتجاه واحد من الانفاق العام الى التضخم، حيث استنتجت الدراسة أن التوسع فى حجم الإنفاق العام يؤدى إلى توسع العرض النقدى الأمر الذى يؤدى إلى أرتفاع المستوى العام للاسعار ومن ثم حدوث التضخم.

1-4-6 وفي نفس الإطار فإن دراسة (بوالكور، 2016) حول العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الاقتصاد الجزائر للفترة (1970–2015)، التي وظفت فيها أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة كأختبار استقرارية السلاسل الزمنية و واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ و اختبار سببية جرانجر، قد أشارت نتائجها بأن الإنفاق الحكومي على علاقة تكامل مشترك بالتضخم، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم.

7-4-1 أما دراسة (2014, Ogbonna) التي أجريت على الاقتصاد النيجيري و غطت الفترة (1981–701) وأستهدفت قياس العلاقة بين مؤشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك وحجم الحكومة مقاساً بنسبة كل من (النفقات الادارية، النفقات الاقتصادية، النفقات الاجتماعية) إلى الناتج المحلى الاجمالي، وذلك بأستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و اختبار Wald للسببية، فقد كشفت نتائجها عن عدم وجود اي علاقة سببية في الأجلين القصير و الطويل بين الرقم القياسي لاسعار المستهلك وحجم الحكومة خلال الفترة قيد الدراسة.

1-4-8 وفي الاقتصاد النيجيري أبضا ومن خلال استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر، واختبار جوهانسون للتكامل المشترك واختبار جرانجر للسببية، أهتمت دراسة (Torbira Maria TorkaK, 2015) ببحث العلاقة السببية بين التضخم و الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري خلال الفترة (1981-2012)، وقد كشفت نتائج الدراسة بأنه وعلى الرغم من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيراتها، فأنه لا توجد أيضا اي علاقة سببية ذات دلالة أحصائية بين التضخم و الانفاق العام بشقيه خلال الفترة قيد الدراسة.

1-5 تطور الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي:

من خلال تفحص الجدول رقم (1) بالملحق الإحصائي الذي يوضح التطورات التي طرأت على معدلات النمو السنوية للإنفاق العام والمعدل السنوي التضخم مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يغطي فقط مدينة طرابلس ويعبر عن حركة التغير في مستوى أسعار ثمانية مجموعات سلعية وخدمية لإنفاق المستهلك في الاقتصاد الليبي تبين وبشكل عام.

أن الإنفاق العام قد مر بأربعة مراحل مميزة، المرحلة الأولى تغطى الفترة (1970–1981) وخلالها كانت معظم معدلات نموه السنوية موجبة، وأنه قد أزداد من (2485.4) مليون د.ل إلى (17497.4) مليون د.ل محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (+ 19.4%)، كما تبين أيضاً من خلال تحليل تطور المعدل السنوي للتضخم خلال نفس الفترة بأنه قد ارتفاعه من (-3.0%) سنة 1971 إلى (35.8%) سنة 1978، وعلى الرغم من تراجعه إلى (9.7%) سنة 1981، إلا أنه قد حقق زيادة خلال سنوات هذه الفترة قدرت بنحو (+ 12.7%).

أما خلال المرحلة الثانية والتي تغطى الفترة (1982–1987)، فقد تبين بأن معدلات النمو السنوية للإنفاق العام كانت سالبة، وأنه قد انخفض من (14182.9) مليون د.ل سنة 1982 إلى (4714.1) مليون د.ل سنة 1987 محققاً بذلك معدل نمو سنوي مركب سالب قد بنحو (-17.0%)، كما تبين أيضا بأنه وعلى الرغم من استمرار ارتفاع معدل التضخم خلال السنوات الثلاثة الأولى من هذه الفترة، إلا انه قد أخذ في التراجع بعد ذلك ليصل إلى (09.0%) سنة 1983 ثم إلى (4.2.5%) سنة 1983، بعد أن كان (12.5%) سنة 1983 محققاً بذلك انخفاضاً قدر بنحو (-5.5%).

وخلال المرحلة الثالثة والتي تغطى الفترة (1988–1999) فقد أخذت معدلات النمو السنوية للإنفاق العام في التقلب غير أن هذه التقلبات كانت ذات نزعة نحو الانخفاض، حيث انخفض الإنفاق العام من (5611.7) مليون د.ل سنة 1989 محدل نمو سنوي مركب سالب قدر مليون د.ل سنة 1999 محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب سالب قدر بنحو (-4.0%)، كما تبين أيضا تقلب معدل التضخم خلال سنوات هذه الفترة، غير أنه ورغم تقلبه هذا فإنه قد انخفض من (3.1%) سنة 1988 إلى (1.5%) سنة 1999 مرور بنحو (13.8%) سنة 1994، محققاً بذلك انخفاضاً قدر بنحو (-1.6%).

أما عن المرحلة الرابعة والتي تغطى الفترة (2000–2010) فقد كانت معظم معدلات النمو السنوية للإنفاق العام موجبة، و أنه قد أزداد من (4457.9) مليون د.ل سنة 2000 إلى (44246.3) مليون د.ل سنة 2010، محققا بذلك معدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (+ 25.7%)، كما تبين أيضا بأنه وعلى الرغم من انكماش معدل التضخم خلال السنوات الأولى من هذه الفترة، إلا انه قد عاد وارتفع ليصل إلى (2.5%) سنة 2010 ، وذلك بعد أن كان (-2.9%) سنة 2000، مرورا بنحو (+10.4%) سنة 2008، محققاً بذلك زيادة خلال سنوات هذه الفترة قدرت بنحو (+5.4%).

ولمجمل فترة الدراسة فقد تبين بأن الإنفاق العام قد أزداد بمعدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (+0.7%)، كما تبين أيضاً بأن الرقم القياسي الأسعار المستهلك قد أزداد بمعدل نمو سنوي مركب موجب قدر بنحو (+0.6%).

ثانيا - الجزء التطبيقي:

يظهر تحليلنا الوصفي السابق لتطور الإنفاق العام ومعدل التضخم بأنهما قد سلكا وبشكل عام سلوكا متشابها، الأمر الذي يوحى بوجود علاقة بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، غير أنه بالنسبة للدراسات الاقتصادية فإن استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والركون إلى استنتاجاته لا يكفى وحده للتسليم بوجود هذه العلاقة وبأنها صحيحة وليست مضللة، إذ كثيراً ما يلجأ الباحث في العلاقات الاقتصادية إلى تدعيم ما توصل إليه من استنتاجات من خلال الاستعانة بأساليب البحث العلمي المتطورة والأكثر حداثة، كما هو الحال بالنسبة للأسلوب القياسي الكمي، ذلك لأن هذا من شأنه أن يستبعد أخطاء التقدير الشخصي للباحث إن وجدت، ومن ثم قياس العلاقة الحقيقية وليس العلاقة الظاهرية بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، كما أنه يسهل أيضاً من عملية قراءة العلاقات بين المتغيرات في شكل رقمي مختصر وواضح خالي من التعقيدات، وهذا ما سنقوم به في هذا الجزء من الدراسة.

1-2 الاختبارات والأساليب القياسية المستخدمة:

لأجل تحقيق هدف الدراسة فقد تم في هذا الجزء توظيف بعض أساليب واختبارات الاقتصاد القياسي الكمي وتحديدا، Granger Casualty test وكذلك Co integration and Error Correction Mode، والتي تتطلب ضمن ما تتطلب إجراء ما يعرف ب Stationary tests للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه الاختبارات وتلك الأساليب، وكذلك عرضاً لنتائج تطبيقها على المتغيرين في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة وفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 9.5.

2-2 اختبارات الاستقرارية:

تستخدم هذه الاختبارات عادة للتحقق من استقرار Stationary السلاسل الزمنية لمتغيرات أي دراسة وذلك لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف Spurious regressions, هذا ويقال عن سلسلة زمنية لمتغير ما بأنها مستقرة إذا كانت تتمتع بخاصية ثبات متوسط القيم عبر الزمن, وكذلك خاصية ثبات التباين عبر الزمن (عباس،2016,ص5)، أما ذا كانت السلسة غير مستقرة فأنه بالإمكان تحويلها إلى سلسلة مستقرة من خلال حساب الفرق الأول أو الثاني، وهكذا يقال عن سلسلة زمنية لمتغير ما بأنها مستقرة أو متكاملة من الدرجة (b) أذا كانت تحتاج لحساب الفرق (b) مرة لتكون في حالة استقرار (عبد الزهرة، وشومان، 2013، 178).

وبغية اختبار خاصية استقرار السلاسل الزمنية يوجد العديد من الاختبارات الإحصائية مثل اختبارات جذر الوحد Unit root tests، ومن أهمها وأكثرها استخداما في الدراسات المعاصرة (ADF)، و(ADF) و(ADF) (ADF) هذا ويستخدم في أجراء اختبار (ADF) ثلاثة صيغ صيغ صيغة بالاتجاه و الثابت Trend and intercept صيغة بدون None الثابت Fuller,1981، وذلك كما هي واردة أدناه على التوالي:

$$\begin{split} \Delta Y_t &= \alpha_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^P \beta_j \Delta Y_{t-j} + e_t \\ \Delta Y_t &= \alpha_0 + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^P \beta_j \Delta Y_{t-j} + \sigma T + e_t \\ \Delta Y_t &= \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^P \beta_j \Delta Y_{t-j} + e_t \end{split}$$

حيث: (Δ) تشير إلى الفرق الأول، (t) الزمن (t) الزمن الفجوة الزمنية، (Δ) عدد الفجوات المتباطئة أو طول الفترة e_t ، معالم النماذج e_t ، معالم النماذج $(\beta_j, \sigma, \lambda, \alpha 0)$

أما بالنسبة لاختبار (PP) فإنه يعتمد أيضا على تقدير الصيغ الثلاثة السابقة، إلا أنه يختلف عن الختبار (ADF) من حيث أن هذا الأخير قائم على فرضية مؤداها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive process)، بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية انحدار ذاتي متكاملة لمتوسط متحرك (Autoregressive Integrated) ولذا فإن اختبار (PP) له قدرة اختباريه أفضل وهو أدق من اختبار (ADF) (العبدلي، 2006، 2006، ولذا فإن اختبارات الاستقرارية في الاتي (عبد القادر، 2005، 2006، 658):

- تقدير أي من الصيغ أعلاه للمتغيرين ومن ثم حساب ما يعرف بقيمة (t) المحسوبة Calculated t-ratio.
- تحديد ما يعرف بقيم (t) الجدولية من جداول معدة خصيصاً لهذا الغرض يوجد بها ما يسمى بقيم (t) الحرجة (Critical values) عند حجم عينة معين (n) ومستويات معنوية مختلفة (1%, 5%, 10%).
- اختبار فرض العدم (H_o) القائل بوجود جذر الوحدة، وهو يعني أن السلسلة الزمنية للمتغير محل الاختبار غير مستقرة، ضد الفرض البديل (H₁) القائل بعدم وجود جذر الوحدة، وأن السلسلة الزمنية للمتغير محل الاختبار مستقرة.
- إذا كانت قيمة إحصائية (t) المحسوبة أقل من نظيرتها الجدولية نقبل فرض العدم وبالتالي نرفض الفرض البديل والعكس صحيح، مع ملاحظة أن نراعي هنا بأننا نقارن بين القيم المطلقة المحسوبة والجدولية بغض النظر عن الإشارة (عبد الزهرة وشومان، 2013، ص183).

جدول رقم (1) نتائج اختبار الاستقرارية للرقم القياسي لأسعار المستهلك عند المستوى (LY) وعند الفرق الأول (IY)

Null Hypothesis:(LY) has a unit root					
		Adj-Stst	Prop		
Phillips-Perron test statistic	-1.52695	0.5099			
Test critical values	%1	-3.60559			
level					
	%5 level	-2.93694			
	10% level	-2.60685			
Null Hypothesis:D(LY) has a unit ro	oot				
		Adj-Stst	Prop		
Phillips-Perron test statistic		-5.51905	0.0000		
Test critical values	%1 level	-3.61045			
	%5 level	-3.93898			
	10% level	-2.60793			

جدول رقم (2) نتائج اختبار الاستقرارية للإنفاق العام عند المستوى (LX) وعند الفرق الأول ((LX)

Null Hypothesis:(LX) has a unit ro	Null Hypothesis:(LX) has a unit root					
		Adj-Stst	Prop			
Phillips-Perron test statistic		-1.18107	0.6732			
Test critical values	%1 level	-3.60559				
	%5 level	-2.93694				
	10% level	-2.60685				
Null Hypothesis:D(LX) has a unit	root					
		Adj-Stst	Prop			
Phillips-Perron test statistic		-4.21717	0.0020			
Test critical values	%1 level	-3.61045				
	%5 level	-3.93898				
	10% level	-2.60793				

2-3 اختبارات التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي النقلبات في إحداهما لإلغاء النقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمهما ثابتة عبر الزمن، ولعل هذا يعني أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده ولكنها تكون مستقرة كمجموعة (عبدالقادر 670، 670، وبكلمات أخر فأن التكامل المشترك هو أسلوب لمعالجة عدم استقرار السلاسل الزمنية, فإذا وجدت سلسلتين زمنيتين أو أكثر في حالة عدم استقرار وكان بالإمكان توليد مزيج خطى يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة، فإن هذه السلاسل الزمنية تعتبر متكاملة من نفس الرتبة وإنها لا تبتعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها، ويعنى وجود علاقة تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر وجود علاقة توازنيه بينها في الأجل الطويل (العبدلي، 2007، ص20)، أي أنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار ولا تكون علاقة الانحدار المقدرة بينهم في هذه الحالة مضللة أو زائفة.

ومن أهم اختبارات التكامل المشترك Johansen Juselius test، وهو يهدف إلى تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ووفقا للأسلوب الذي أقترحه Johansen – Juselius يوجد اختبارين بالإمكان استخدام أحدهما لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، الأول هواختبار الإمكانية العظمى Maximal Eigen value محدهما لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، الأول هواختبار الإمكانية العظمى Johansen and Juselius,1990, p177) The trace test ،أما الثاني فهو اختبار الأثر Johansen and Juselius,1990, p177) The trace test ، مقابل الفرض البديل القائل بأن يختبر الأول فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r+1)، مقابل الفرض البديل القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r+1) وهو يأخذ الصيغة الرباضية التالية.

$$\lambda_{\max(r,r+1)} = - \mathsf{TL}_{\mathsf{n}} (1 - \lambda^{\hat{}}_{r+1})$$

أما الثاني فهو كسابقة مع اختلاف أن الفرض البديل قائم على أن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوى يساوي (q=r) وهو يأخذ الصيغة الرباضية التالية:

$$\lambda_{\text{trace}(r)} = -\mathsf{T} \sum_{i=r+1}^{P} L_n (1 - \lambda_i)$$

حيث: $(\lambda^{\hat{}})$ القيمة الذاتية، (i) رقم مصفوفة التباين المشترك التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية، حيث: (r) عدد المتغيرات، (r) عدد المشاهدات، (r) رتبة المصفوفة.

ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك يتم مقارنة ما يعرف بالقيمة الحرجة (Critical Value) بالقيمة الإحصائية لاختبار الإمكانية العظمى واختبار الأثر، فإذا كانت القيمة الإحصائية (المحسوبة) للاختبارين أقل من القيمة الحرجة، نقبل فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة تكامل مشترك،، ويعنى ذلك أن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تبقى مثارا للشك والتساؤل، أما إذا تجاوز القيمة الإحصائية للاختبارين (المسحوبة) للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) أو (10%) نقبل الفرض البديل بأن هناك متجه أو أكثر للتكامل المشترك، ويعنى ذلك أن هناك علاقة توازنيه بين المتغيرات في الأجل الطويل (العبدلي، 2007، ص24).

هذا وينبغي الإشارة هنا إلى أنه وقبل تطبيق Johansen and Juselius test، يجب تحديد فترة الإبطاء المناسبة للمضي قدما لإجراء اختبارات السببية، ذلك لان هذه الاختبارات تعد حساسة لفترة الإبطاء، فإذا كانت فترة الإبطاء المختارة أقل من الفترة المناسبة فسيؤدى ذلك إلى تحيز في النتائج، أما إذا كانت أكبر فسيؤدى ذلك إلى أن تكون قيم المعالم غير ذات كفاءة (الغالبي، 2012، ص43).

ولتحديد فترة الإبطاء بالإمكان توظيف اختبارات مثل Hannan–Quinn information criterion (SC) Schwarz information criterion (Helmut, 2004,p (AIC) Akaike information criterion (SC) Schwarz information criterion (111) . وقد أفادت نتائج هذه الاختبارات بأن فترة الإبطاء المناسبة تساوى (1).

ويقدم جدول رقم (3) نتائج اختبارات التكامل المشترك، ومنه يتضح وجود متجه واحد للتكامل المشترك، حيث كانت القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار الإمكانية العظمى تساوى (19.7664) وهي أكبر من نظيرتها الحرجة (11.22480) عند مستوى معنوية (5%) وباحتمال حرج يساوى (0.0013) وهو أقل من (5%), كما أن القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار الأثر تساوى (20.76614) وهي أكبر من القيمة الحرجة (12.32090) عند نفس مستوى المعنوية، وباحتمال حرج يساوى (0.0016) وهو أيضا أقل من (5%), وعليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الإنفاق العام (X) والتضخم (Y) في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة عند مستوى معنوية (5%)، وهذه النتيجة تؤكد على

At most 1

أن العلاقة التي أوحى بوجودها تحليلنا الوصفي بين المتغيرين في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة كانت صحيحة ولم تكن زائفة أو مضللة.

ع	ے انتخامل انمستر	(د) سائج احتباراه	جدول رقم				
Unrestricted co integration Rank Test (Maximum Eigen value)							
Hypothesized No of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prop			
None*	0.39759	19.7664	11.22480	0.0013			
At most 1	0.02514	0.993069	4.129906	0.3701			
Unrestricted co integration	Rank Test (Tra	ace)					
Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	prop			
None*	0.39759	20.76614	12.32090	0.0016			
	1	l		1			

0.993069

0.02514

جدول رقم (3) نتائج اختبارات التكامل المشترك

2-4 اختبارات السببية:

0.3701

4.129906

تعد اختبارات السببية منهجا تجريبيا يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، وتعد مساهمة (Granger1969) الأبرز بين الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية، وطبقا لـ Granger إذا كان لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور متغيرين اقتصاديين (X) و (Y) عبر الزمن (t) فإنه يقال بأن التغير في المتغير (X) يسبب التغير في المتغير (Y) إذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية للمتغير (Y) بدقة أكبر باستخدام القيم السابقة للمتغير (X) أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في المتغير (X) يجب أن تسبق زمنياً التغيرات في المتغير (Y) الأمر الذي يعنى بأن إضافة قيم المتغير (X) الحالية والسابقة كمتغيرات تفسيرية إلى نموذج انحدار يحوى قيم المتغير (Y) السابقة يزيد من القوة التفسيرية للنموذج (خزعل، 2011).

ولاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين في الأجل القصير فإنه بالإمكان توظيف Granger Casualty، ولاختبار العلاقة السببية بين المتغيرين في الأتي (عريش وآخرون،2011، ص82، علاوى وراهي، 2013، ص226).

. تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) ثنائي الاتجاه يصف سلوك المتغيرين (X) و (Y) كما يلي.
$$DX_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^P \beta_i DX_{t-1} + \sum_{i=1}^P \emptyset_i DY_{t-1} + \mu_{1t}$$

$$\mathsf{DY}_{\mathsf{t}} = \delta_0 + \sum_{i=1}^P \varpi_i D Y_{t-1} + \sum_{i=1}^P \theta_i D X_{t-1} + \mu_{2\mathsf{t}}.....(2)$$

حيث: µ2t µ1t تمثلان بواقى النموذجين.

تقدير ما يعرف بالصيغة المقيدة.

$$DX_{t} = \alpha_{0} + \sum_{i=1}^{P} \beta_{i} DX_{t-1} + \varepsilon_{1t}.$$

والتي تقترض أن يكون $0=\emptyset=\sum_{i=1}^P \emptyset$ في المعادلة رقم (1) بمعنى أن المتغير (X) لا يسبب المتغير (Y) ومن ثم نحصل على ما يعرف بمجموع مربعات البواقي المقدرة المستخرجة من الصيغة المقيدة. $\Sigma \epsilon^{2}$

- تقدير ما يعرف بالصبغة غير المقيدة الممثلة بالمعادلة (1) ومن ثم الحصول على ما يعرف بمجموع مربعات البواقي المقدرة. $\sum \mu^{2}_{1t}$
- (Fc) ولأجل ذلك يجب حساب ما يعرف بقيمة إحصائية فيشر $H_0 = \sum_{i=1}^P \emptyset_i = 0$ ولأجل ذلك يجب حساب ما يعرف بقيمة إحصائية فيشر بحسب صيغتها التالية.

$$\mathbf{F_c} = \frac{\sum \varepsilon^{2}_{1t} - \sum \mu^{2}_{1t/p}}{\sum \mu^{2}_{1t/p-k}}$$

حيث: (n) حجم العينة، (k) عدد المعالم المقدرة في الصيغة غير المقيدة، (n-k) درجات الحرية للصيغة غير المقيدة، (p) فترة الإبطاء.

حديد قيمة (Ft) الجدولية عند مستوى معنوية (S %)، ودرجات حرية (p) للبسط، و (n – n) للمقام، فإذا كانت (Ft < Fc) نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي أن المتغير (X) يسبب المتغير (Y)، أو بمعنى أخر يوجد تأثير معنوي للمتغير (X) على المتغير (Y) والعكس صحيح (سلامي و شيخي،2013، m 3013) وهكذا نكرر نفس الخطوات بالنسبة للمعادلة رقم (S 1) واختبار فرض العدم S 1 – S 1 – S 2 = S 3 – S 3 – S 4 – S 5 – S 6 – S 7 – S 8 – S 8 – S 8 – S 9 – S 9

ولاختبار العلاقة السببية في الأجل الطويل بين المتغيرين فإنه بالإمكان توظيف (1) Model المشتق من علاقة التكامل المشترك بينهم في الأجل الطويل، وذلك من خلال تقدير المعادلتين (1) و (2) بطريقة المربعات الصغرى (OLS) بعد تعديلهما بإدخال حد تصحيح الخطأ كمتغير تفسيري على النحو النالي (الغالبي، 2012، ص49):

$$DX_{t} = \alpha_{0} + \sum_{i=1}^{P} \beta_{i} DX_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \emptyset_{i} DY_{t-1} + \infty 1 \text{ EMCt-} 1 + \mu_{1t}...(3)$$

$$DY_{t} = \delta_{0} + \sum_{i=1}^{P} \overline{\omega_{i}} DY_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \theta_{i} DX_{t-1} + \infty 2 \text{ EMCt-} 1 + \mu_{2t} \dots (4)$$

حيث (EMC) حد تصحيح الخطأ وهو يمثل بواقي معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل، وهو يعد بمثابة قناة إضافية يمكن من خلالها الاستدلال على العلاقة السببية في الأجل الطويل بين المتغيرات المتكاملة تكاملا مشتركا، ويتم ذلك من خلال رصد المعلمتين المقدرتين لحد تصحيح الخطأ ، بحيث أنه إذا ما جاءت المعلمتين المقدرتين لهذا الحد $(0, \infty, \infty)$ سالبتين ومعنويتين وفقا لاختبار ($0, \infty)$ دل ذلك على وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين المتغيرين ($0, \infty)$ و ($0, \infty)$ في الأجل الطويل، أما إذا جاءت المعلمة المقدرة لهذا الحد في المعادلة ($0, \infty$) سالبة ومعنوية، فإن ذلك يشير إلى أن المتغير ($0, \infty$) يقود المتغير ($0, \infty$) نتائج اختبارات العلاقة السببية بين الإنفاق العام ($0, \infty$) والتضخم ($0, \infty$) الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة ومنه يتضح.

أنه وبحسب اختبار سببية جرانجر فأن التغيرات في الإنفاق العام (X) لا تساعد في تفسير التغيرات في الانضخم (Y)، فقد بلغت قيمة (Fc) المحسوبة (0.62230) وهي أقل من قيمة (Ft) الجدولية والتي تساوى التضخم (Y)، ويعزز من هذه النتيجة أيضا قيمة الاحتمال الحرج لإحصائية فيشر (Prop) وهي أكبر من (5%)

وتساوى (44270)، كما أن التغيرات في التضخم (Y) لا تساعد في تفسير التغيرات في الإنفاق العام (X)، فقد بلغت قيمة (Fc) المحسوبة (0.00102) وهي أقل من قيمة (Ft) الجدولية ،ويعزز من هذه النتيجة أيضا قيمة الاحتمال الحرج لإحصائية فيشر (Prop) وهي أكبر من (5%) وتساوى (0.9747)، الأمر الذي يعنى قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، وأنه لا توجد علاقة سببية (أحادية أو ثنائية) بين الإنفاق العام (X) والتضخم (Y) خلال الأجل القصير.

Granger Casualty test						
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prop			
DX does not Granger cause DY	40	0.60223	0.4427			
DY does not Granger cause DX		0.00102	0.9747			
Error Con	rection Model	l				
Null Hypothesis:	EMC	t-Statistic	Prop			
DX does not Granger cause DY	-0.036657	7 -2.27538	0.0291			
DY does not Granger cause DX	0.032488	0.64565	0.5227			

جدول رقم (4) نتائج اختبارات العلاقة السببية

إنه وبحسب نموذج تصحيح الخطأ فإن التغيرات في الإنفاق العام (X) تساعد في تفسير التغيرات في التضخم (Y)، حيث جاءت معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة (0.036657) ومعنوية فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة المطلقة (2.27538)، وهي أكبر من نظيرتها الجدولية (1.684)، ويعزز من هذه النتيجة أيضا قيمة الاحتمال الحرج (Prop) وهي أقل من (5%) وتساوى (0.0291)، أما التغيرات في التضخم (Y) فلا تساعد في تفسير التغيرات في الإنفاق العام (X)، حيث جاءت معلمة حد تصحيح الخطأ موجبة (0.032488) وغير معنوية فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (0.64563) وهي أقل نظيرتها الجدولية، وباحتمال حرج يساوى معنوية فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (0.64563) وهود علاقة سببية أحادية تتجه من الإنفاق العام (X) باتجاه التضخم (Y) خلال الأجل الطويل، أما عن طبيعة هذه العلاقة فبالإمكان تحديدها من خلال معادلة متجه التكامل المشترك المقدرة أدناه.

ومن المعادلة يتضح بأن العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم هي علاقة طردية، وأن زيادة الإنفاق العام بنسبة (1%) تؤدى إلى زيادة التضخم بنسبة (24%) خلال الأجل الطويل.

وتبدو هذه النتيجة مقبولة في الاقتصاد الليبي إذا ما علمنا بأن الاقتصاد الليبي كغيره من الاقتصاديات النامية يتصف بضالة مرونة جهازه الإنتاجي ولاسيما في القطاعات الإنتاجية السلعية غير النفطية التي تمثل مصادر العرض المحلى، كما أن إنفاقه العام قد غلب على هيكله الطابع الاستهلاكي خلال معظم سنوات الدراسة، باستثناء بعض السنوات كما هو الحال بالنسبة لسنوات الفترة (2001-2008)، حيث بلغ متوسط نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى إجمالي الإنفاق العام نحو (63%).

وإذا ما علمنا أيضا بأن إصدار النقد في الاقتصاد الليبي يستند في الأساس على الإيرادات النفطية، ولقد كان لتطور هذه الإيرادات دورا مهما في تطور عرض النقود، حيث أدت إلى تراكم الموجودات الأجنبية، وبالتالي زيادة الإنفاق العام على المشاريع والخدمات والأجور والمرتبات وغيرها، والذي أدى بدوره إلى توسعا نقديا لم يكن ينمو بموازاة نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي, الأمر الذي نجم عنه أن كان معامل الضغط التضخمي (الاستقرار النقدي) موجبا خلال معظم سنوات الدراسة، وبلغ متوسطه نحو (+6.0%)، وقد ساهم ذلك في حدوث اختلال حقيقي ما بين تيار الإنفاق النقدي والمعروض الحقيقي من السلع والخدمات خلال معظم سنوات الدراسة، وهذا الاختلال مثل قوة شرائية في الاقتصاد الليبي لم يستطع المعروض من السلع والخدمات مقابلتها أدىت بدورها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث موجات تضخمية في الاقتصاد الليبي.

ثالثاً -الخلاصة:

حاولنا في هذه الدراسة بحث العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970–2010) في الأجلين القصير والطويل، من خلال توظيف أسلوب التحليل الوصفي المعزز باختبارات وأساليب الاقتصاد القياسي الكمي، مثل اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ, وكذلك اختبار سببية جرانجر، والتي تتطلب ضمن ما تتطلب إجراء ما يعرف باختبارات الاستقرار ،وقد أشارت النتائج المبدئية من خلال التحليل الوصفي لتطور الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي إلى وجود علاقة بين المتغيرين خلال فترة الدراسة، وبعد أن كشفت نتائج اختبارات الاستقرار بأن السلاسل الزمنية للمتغيرين غير مستقرة في المستوى ولكنها تستقر عن الفرق الأول، فإن نتائج اختبارات التكامل المشترك قد أكدت على وجود هذه العلاقة وإنها صحيحة ولم تكن مضللة ولاسيما في الأجل الطويل، وببحث العلاقة السببية بين المتغيرين في الأجل الطويل من خلال توظيف نموذج تصحيح الخطأ ، تبين من خلال توظيف اختبار سببية جرانجر، وفي الأجل الطويل من خلال توظيف نموذج تصحيح الخطأ ، تبين عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الأجل القصير وأن هناك علاقة سببية أحادية طردية بين المتغيرين في الأجل التضخم .

المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

- 1. أحمد محمد مندور (2003)، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة.
- سامى خليل (1994)، نظرية الاقتصاد الكلى المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت، الكتاب الأول.
 - 3. طارق الحاج (1999)، المالية العامة، الأردن دارا لصفاء، الطبعة الأولى.
 - 4. عادل أحمد حشيش (بدون تاريخ)، أصول المالية العامة، الإسكندرية مؤسسة الثقافة العربية.
- 5. عاطف وليم (2010)، الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي.
 - 6. عبد الكريم صادق بركات (1984)، نظرية المالية العامة، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- 7. عبد القادر محمد عبد القادر (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- 8. نجوي على خشبة (1998)، المالية العامة: دراسة القتصاديات النشاط العام، جامعة قناة السويس، كلية التجارة.

الدوريات:

- 1. أحمد سلامي ومحمد شيخي (2013)، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2011)، مجلة الباحث، العدد (13)، ص ص121–134.
- 2. حاتم مهران (2007)، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، سلسلة أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، ص5.
- 3. حسن الحاج (2007)، عجز الموازنة المشكلات والحلول، سلسلة دوريات تعنى بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد (63)، السنة السادسة، ص ص8.
- 4. دريبى حيدر عباس (2016)، أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد المجلد (6)، العدد (2)، ص ص 1-16.
- 5. سلام الشامي(2014)، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (9) ، العدد (9) ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (9) ، العدد (36)، ص ص92–121.
- 6. عابد العبدلي (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد (32)، ص ص 16-56.
- 7. عامر عمران كاظم (2005)، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة (1890- . 267)، مجلة جامعة كربلاء، العدد (11)، المجلد(3)، ص ص 245-263.
- شفيق عريش وعثمان نقار ورولني شفيق (2011)، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (33)، العدد (5) ص ص 75-97.
- 9. على عبدا لزهرة، وعبدا للطيف شومان (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، المجلة الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد المجلد (9)، العدد (34)، ص ص 174-210.
- 10. كريم سالم الغالبى (2012)، الإنفاق الحكومي واختبار قانون واجنر في العراق للمدة (2016-2010) تحليل قياسي، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد (25)، المجلد (8)، ص ص 29-52.

- 11. كامل كاظم علاوى و محمد غالى راهي (2013)، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد, العدد (9)، المجلد (29)، ص ص 201-232.
- 12. ندوي خزعل (2011)، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل، كلية الحاسوب والرياضيات العدد19،المجلد11،ص ص267–288.
- 13. نور الدين بو الكادور (2016)، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطوبل (1970–2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد (2)، 2016، ص ص 43–59.
- 14. يوسف يخلف مسعود (2014)، تقدير قاعدة تيلور والحد من التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1990-14. و2012)، مجلة جامعة الزيتونة، العدد (11)، السنة الثالثة عشر، ص ص22-49.

المؤتمرات:

- 1. زواق الحواس (2014)، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول، حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، 5-6/5/2.
- 2. هزرشى طارق ولباز الأمين (2011)، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، الجزائر، 20-11/2/24.

المراجع الأجنبية:

الكتب:

1. Helmut Lutkepohl, (2004), Applied Time series Econometrics Cambridge University Press The Edinburgh Building, Cambridge cb2 2ru, UK.

الدوريات:

- 2. BigBen Ogbonna (2014), Inflation Dynamics and Government Size Nigeria, International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. II, Issue 12, pp1-25.
- 3. Chinedu.B.Ezirim Mile L .Mughalu Uchenna Elike (2008),Inflation Versus public Expenditure Growth in The US: An Empirical Investigation, North American Journal of Finance and Banking Research Vol.(2).No.(2),pp26–40,
- 4. Cosimo Magazine (2011), The nexus between public expenditure and inflation in the Mediterranean countries, MPRA Paper No.28493.posted 29...January 19:59 UTC. pp 1–19.
- 5. Dickey, D.A. and Fuller, W.A. (1981), Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit roor, Econometric ,vol. (49), No. (4) ,pp1057-1072
- Jeremiah Femi Olu1 and Emmanuel Ogwu Idih (2015), Inflation and economic growth in Nigeria , Journal of Economics and International Business Management, Vol. 3(1), pp. 20–30 .
- Johansen, S, and K, Juselius (1990), Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co integration – with Application to the Demand for Money, Oxford Bulletin of Economic and Statistics, Vol. (52) .No (2),pp. 169–210.

- 8. Tai Dang Nguyen (2014), Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies: evidence from India, Vietnam, and Indonesia, Working paper, Australian National University, Canberra, Australia, pp1–59.
- 9. Torbira Maria Torka (2015), Public Expenditure Growth and Inflation in Nigeria: The Causality Approach, SSRG International Journal of Economics and Management Studies (SSRG-IJEM)-Vol. (2) issue (1) January to February, pp 26-35.

الملحق الإحصائي جدول رقم (1) تطور الإنفاق العام ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي (سنة الأساس 2003)

معدل التضخم	,		ر <u>ب</u> هيكل الإنفاز		() () () ()	
%	الرقم القياسي	الاستثماري	الاستهلاكي	معدل النمو السنوي	الإنفاق العام	السنة
_	15.1	0.39	0.61	-	2485.4	1970
-3.0	14.7	0.48	0.52	0.41	3519.0	1971
1.0	14.9	0.53	0.47	0.42	4979.9	1972
12.0	16.7	0.52	0.48	0.14	5677.6	1973
5.0	17.5	0.47	0.53	0.61	9140.0	1974
10.3	19.3	0.44	0.56	0.08	9886.8	1975
8.3	20.9	0.46	0.54	0.07	10543.8	1976
2.9	21.5	0.46	0.54	0.11	11690.0	1977
35.8	29.2	0.43	0.57	-0.12	10262.8	1978
-10.3	26.2	0.45	0.55	0.38	14150.8	1979
9.9	28.8	0.42	0.48	0.23	17365.5	1980
9.7	31.6	0.53	0.47	0.01	17497.4	1981
9.8	34.7	0.49	0.51	-0.19	14182.9	1982
10.7	38.4	0.46	0.54	-0.17	11782.1	1983
12.5	43.2	0.37	0.63	-0.01	11612.0	1984
9.0	47.1	0.41	0.59	-0.31	7984.0	1985
3.4	48.7	0.35	0.65	-0.18	6473.6	1986
4.3	50.8	0.33	0.67	-0.27	4714.1	1987
3.1	52.4	0.25	0.75	0.19	5611.7	1988
1.1	53.0	0.25	0.75	0.12	6308.3	1989
8.7	57.6	0.26	0.74	-0.26	4654.1	1990
11.8	64.4	0.23	0.77	0.04	4842.1	1991
9.0	70.2	0.18	0.82	-0.01	4805.5	1992
10.0	77.2	0.38	0.62	-0.06	4480.2	1993
13.5	87.6	0.39	0.61	-0.07	4172.5	1994
10.8	97.1	0.30	0.70	-0.15	3512.2	1995
11.3	108.1	0.32	0.68	0.11	3902.5	1996
11.1	120.1	0.30	0.70	0.02	3980.1	1997
5.0	126.1	0.25	0.75	-0.11	3552.7	1998
1.5	128.0	0.29	0.71	-0.04	3403.5	1999
-2.9	124.3	0.35	0.65	0.30	4457.9	2000
-9.1	113.0	0.62	0.38	0.83	8170.4	2001
-9.6	102.2	0.67	0.33	0.42	11659.6	2002
-2.2	100.0	0.68	0.32	0.03	11984.3	2003
1.0	101.0	0.60	0.40	0.21	14516.8	2004
3.0	104.0	0.63	0.37	0.17	17036.5	2005
1.4	105.5	0.61	0.39	0.08	18449.3	2006
6.2	112.0	0.59	0.41	0.56	28789.8	2007
10.4	123.7	0.69	0.31	0.38	39895.6	2008
2.4	126.7	0.49	0.51	-0.13	34781.5	2009
2.5	129.8	0.51	0.49	0.27	44246.3	2010

- حسبت من قبل الباحث

جدول رقم (2) تطور معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي

	 	33 () (33	
* معامل الاستقرار النقدي	معل نمو عرض النقود	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي	السنة
-	_	-	1970
0.25	0.51	0.26	1971
-0.01	0.08	0.09	1972
0.15	0.25	0.10	1973
-0.12	0.54	0.66	1974
0.24	0.12	-0.12	1975
0.15	0.35	0.20	1976
0.13	0.27	0.14	1977
0.45	0.17	-0.28	1978
-0.22	0.32	0.54	1979
0.02	0.28	0.26	1980
0.47	0.23	-024	1981
0.01	-0.07	-0.08	1982
0.03	-0.11	-0.14	1983
0.12	06	-0.18	1984
0.37	0.29	-0.08	1985
0.01	-0.13	-0.14	1986
0.33	0.13	-0.19	1987
-0.14	-0.12	0.03	1988
0.01	0.16	0.15	1989
0.26	0.32	0.06	1990
0.01	-0.04	-0.05	1991
0.59	0,56	-0.03	1992
0.15	0.05	-0.10	1993
0.18	0.11	-0.07	1994
0.11	0.10	0.00	1995
-0.07	-0.04	0.04	1996
0.04	0.05	0.00	1997
0.20	0.07	-0.13	1998
-0.04	0.06	0.10	1999
-0.25	0.03	0.29	2000
-0.19	0.17	0.37	2001
-0.49	0.06	0.54	2002
-0.17	0.08	0.26	2003
-0.34	-0.07	0.28	2004
-0.03	0.30	0.33	2005
-0.04	0.15	0.19	2006
0.54	0.37	-0.17	2007
0.33	0.47	0.14	2008
0.42	0.11	-0.31	2009
-0.28	0.05	0.40	2010

⁻ حسبت من قبل الباحث

^{*} معامل الاستقرار النقدي=معدل النمو في عرض النقود - معدل نموا الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

واقع ومستقبل قطاع الإنشاءات في ليبيا: نظرة تحليلية The Construction Sector and its Future in the Libyan Economy

د. فوزي محمد الشربف لياس 2

د. عبد الناصر عزالدين بو خشيم 1

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الليبي، ومساهمته المرتفعة نسبيا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي خلق وتوفير فرص العمل. وانطلقت الدراسة في ذلك من أهمية هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في ليبيا، الأمر الذي يفيد في طرح المقترحات اللازمة لزيادة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج وفي التشغيل باعتباره قطاعا واعدا بالنظر إلى ارتفاع إنتاجيته القطاعية النسبية بالقياس إلى ما يناظرها في بقية القطاعات في الاقتصاد الليبي، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النفط في هذا السياق.

ولتحقيق هدفها، استخدمت الدراسة ما يتسق مع طبيعة الموضوع المراد بحثه، وهو أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي، واستنتجت أن لا بد للتخطيط للتنمية في ليبيا من أن يأخذ في الاعتبار تنمية قطاع الإنشاءات بشكل أساسي من خلال إدخال تعديلات جوهرية على القوانين والترتيبات والإجراءات التي تحكم عمل هذا القطاع، إضافة إلى تحسين تأهيل العنصر البشري، ما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في هذه الصناعة، في سياق استكشاف واستغلال المزايا النسبية القائمة والمحتملة في الاقتصاد الليبي وزيادة قدرته التنافسية، بما يسهم في تقليص الاعتماد المفرط على النفط في تكوين الناتج المحلى الإجمالي وفي الحصول على الصرف الأجنبي.

Abstract

The main goal of this study is to shed light upon the importance of the construction sector in the Libyan economy covering during the last decades. Despite the dominant role of the oil sector, it is very important to clarify the size and the contribution of the construction sector to the Libyan national economy in order to suggest adequate and concrete suggestions which help to increase this contribution regarding construction sector as a promise sector, that reinforce development process in the Libyan economy as a whole, and during the post-conflict period in particular.

To achieve its goal, and according to the nature of the study, a descriptive statistical analysis method has been used to trace and analyze the development and the contribution of the construction sector in comparative to the other sectors. The main findings of the study could be summarized as follows:

- Development process in Libya must take into account how to improve the efficiency of the construction sector by focusing on the arrangements and the plans required increasing the total factor productivity in this sector.
- This includes substantial changes in laws, regulations and human capital in the context of discovering and exploiting the comparative advantage of this industry in the Libyan economy, which reinforce its economic development, increases its competitiveness, and reduces the high dependency on oil sector in Libya.

1 أستاذ الاقتصاد المشارك، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

2 محاضر، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

1. مقدمة:

في إطار السعي إلى إحداث تغييرات نوعية في هيكل الإنتاج والاستخدام، وتخفيض مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي واحد، يتأثر وإلى حد كبير بالعوامل الخارجية، سواء في ليبيا أو في عموم الدول النامية، فإن صناعة الإنشاءات تُعدّ مُكوّناً أساسياً من مكونات النمو والتنمية الاقتصادية، بالنظر إلى علاقات التكامل الرأسية والأفقية التي تربطها ببقية الصناعات والقطاعات الأخرى، فضلاً عما تحظى به هذه الصناعة من قدرة على تحقيق قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطنى، مثلما تعتبر مجالا رحبا لخلق فرص التوظف والعمل.

ولا تتوقف أهمية قطاع الإنشاءات على مجرد حجمه فقط، رغم أهمية ذلك، ولكن على دوره أيضا في دعم عناصر النمو الاقتصادي، وعلى التوقعات المستقبلية بخصوص الطلب على منتجاته، لاسيما مع زيادة الإنفاق على البنى التحتية تبعا للنمو السكاني وارتفاع درجة التحضر. وتوضح الإحصاءات في هذا الصدد وجود علاقة مباشرة بين النمو السكاني والتحضر وبين الزيادات في الطلب على منتجات قطاع الإنشاءات، ففي بداية القرن العشرين كان نحو من 10% من سكان العالم البالغ عددهم 1.5 مليار نسمة آنذاك، يقطنون المدن، فيما أصبح أكثر من نصف سكان العالم يسكنون المدن وجوارها في بدايات القرن الواحد والعشرين، مع نمو عدد سكان الكوكب إلى 6 مليارات نسمة (Mehta, 2002).

ويعتبر قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الليبي القطاع الثاني بعد قطاع النفط من حيث نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مثلما يعتبر قطاعا مهما فيما يتعلق بمستقبل التنمية الاقتصادية في ليبيا. وتبدو حاجة الاقتصاد الليبي في هذا السياق ماسّةً إلى إحداث تطويرات هامة في البنية الأساسية المادية وفي الإسكان والمرافق، وذلك من واقع الضغوطات إلى أعلى في الطلب على منتجات هذا القطاع وخدماته، مع ازدياد درجة التحضر، لاسيّما إذا ما أريد زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة الحافز على الاستثمار، ودعم عناصر النمو والتنمية الاقتصادية.

فإذا كان قطاع الإنشاءات يتميز بروابط خلفية وأمامية قوية مع بقية القطاعات الاقتصادية، بحيث لا يتوقف النمو في هذا القطاع عند حدوده فقط، وإنما يتوقع أن يمتد إلى كافة القطاعات الأخرى، فإن من الضرورة بمكان في سياق الاهتمام بالتنمية والكشف عن العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي في ليبيا، طرح بعض الأفكار حول واقع هذا القطاع وأهميته ومتطلبات تطويره وتنميته في المستقبل، وهو ما سوف تتناوله هذه الورقة.

2. أهمية قطاع الإنشاءات في الاقتصاد:

أكدت الدراسات المتعددة ; Ramsaran and R Hosein, 2006; Ali Khan, 2008 أكدت الدراسات المتعددة (e.g., Ramsaran and R Hosein, 2006; Ali Khan, 2008 مورب الدول المختلفة على أهمية قطاع الإنشاءات في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من منظور ما يمكن أن يسهم به قطاع الإنشاءات في التكوين الرأسمالي الإجمالي في الاقتصاد، أو بالنظر إلى القيمة المضافة العالية التي يحققها في الناتج المحلي الإجمالي أو في توفير فرص العمل. وبصفة عامة يمكن إبراز أهمية قطاع الإنشاءات في النقاط التالية:

- بلغ الإنفاق على قطاع الإنشاءات ما يزيد عن 3.0 تريليون دولار على مستوى العالم في عام (Crosthwaite D, 2000)1998 فيما يتوقع أن يصل إلى نحو 4.6 تريليون دولار بحلول عام (2015 عيث لا ترتبط أهمية قطاع الإنشاءات بحجمه فحسب، ولكن أيضا من الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية.
- يتم تصنيف منتجات قطاع الإنشاءات باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الاستثمار وجزءاً من رأس المال الثابت، وكلاهما يمثل ضرورة قصوى لاستمرار النمو الاقتصادى.
- تحظى الاستثمارات في الإنشاءات بأهمية كبيرة من واقع أن النمو الاقتصادي يتطلب الاستثمار في البنية الأساسية كشرط مسبق لحدوث النمو الاقتصادي المحتمل.
- يمكن تعريف الاستثمار في قطاع الإنشاءات وتبيان أهميته من واقع ارتباطه بالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، الإجمالي، حيث يمثل قطاع الإنشاءات نحو 40% إلى 60% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي في معظم الدول النامية، مثلما تمثل صناعة الإنشاءات نحو ثلث الاستثمار الإجمالي في الأصول المادية في الدول المتقدمة، وهو ما يعادل تقريبا حجم الاستثمار في المصانع والآلات في هذه الدول (WIBOWO, Ir.M. AGUNG, W.D).
- يمكن للاستثمار في الإنشاءات أن يكون أداة مهمة للسياسة العامة التي تستخدم من قبل الحكومة المركزية أو المحلية لتسريع التنمية وخلق فرص العمل. وهو الأمر الذي استنجته عديد الدراسات والتي بيّنت أن النتائج العملية الصادرة عنها تنطوي على مضامين هامة فيما يتصل بصياغة السياسات الاقتصادية (Chang, Tsang yao&Chien -Chung Nieh, 2004)
- تقدم صناعة الإنشاءات إسهاما مهما في الاقتصاد الوطني من خلال قدرتها على توليد فرص العمل للعمالة الماهرة، ونصف الماهرة، وغير الماهرة. زد على ذلك أن صناعة الإنشاءات تحتاج إلى مدخلات من الصناعات الأخرى، ومن عناصر الإنتاج (العمل والأرض ورأس المال) وهو ما من شأنه أن يولد فرصا كبيرة للتوظيف من خلال أثر المضاعف(Ali Khan, 2008).

3. الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الإنشاءات:

طوّر هيرشمان فكرة النمو غير المتوازن إلى تفسير عام للكيفية التي يجب أن تقوم عليها عملية التنمية الاقتصادية، غير أن المفهوم الرئيسي الذي تعتمد عليه نظرية هيرشمان يقوم على الروابط القائمة بين الصناعات التي يجب أن يأخذها المخططون في الاعتبار عند تقرير استراتيجية التنمية.

إن هنالك روابط خلفية وروابط أمامية للمشاريع، حيث تستخدم الصناعات ذات الروابط الخلفية مدخلات تتجها الصناعات الأخرى، في حين تتحقق الروابط الأمامية في الصناعات التي تنتج سلعا لتصبح بعد ذلك مدخلات في صناعات أخرى. فالروابط الأمامية والخلفية أو علاقات التكامل الرأسية والأفقية من شأنها أن تخلق ضغوطا تؤدي إلى نشوء صناعات جديدة، تؤدي بدورها إلى خلق ضغوط إضافية، وهكذا.

ويمكن أن تأخذ هذه الضغوط صورة فرص جديدة للربح بالنسبة للمنظمين في القطاع الخاص، مثلما يمكن أن تتداخل هذه الضغوط في العملية السياسية بحيث تضطر الحكومات إلى التدخل، حيث من الممكن أن يقرر المستثمرون في القطاع الخاص بناء مصنع في موقع معين، مما قد يدفع مخططي الحكومة إلى تشييد وحدات سكنية عامة وطرق ومرافق وخدمات ترتبط بها (مالكوم، جبلز وآخرون 1995).

¹ See: http://www.constructionbusinessowner.com/topics/global-construction-spending-reach-46-trillion-2015-old#sthash.Q037Mpdh.dpuf

وقد بينت الدراسات (Tiwari, 2011) أن النمو في قطاع الإنشاءات يؤثر على النمو الإجمالي في الاقتصاد من خلال روابطه الخلفية والأمامية ببقية القطاعات الاقتصادية، مثلما أنه يمثل قوة دافعة لقطاعات الصناعة التحويلية الأولية مثل، صناعة الإسمنت، والحديد والصلب، والكيماويات، والطلاء، والآجر وغيرها، وقوة دافعة كذلك لأنشطة أخرى مثل الأسواق الكبرى ومنتجات الصناعة التحويلية النهائية بما فيها التعدين والقطاع الأولي، زد على ذلك ما يمكن اعتباره من أنه جزء مهم من الاستثمار الرأسمالي.

وفي هذا السياق أكد (1989) Park على أن صناعة الإنشاءات تولد آثارا ديناميكية (عبر آثار عالية للمضاعف)، وذلك من خلال الروابط الأمامية والخلفية الكثيفة والقوية التي تربطها إلى بقية القطاعات في الاقتصاد. فأهمية قطاع الإنشاءات تنبع من روابطه القوية ببقية القطاعات الاقتصادية، إذ أن الاعتماد المتبادل فيما بين قطاع الإنشاءات والقطاعات الأخرى ليس عملية استاتيكية ساكنة فقط، بل هو عملية ديناميكية متطورة في الأساس.

لقد تم استخدام تحليل المدخلات – المخرجات على نطاق واسع لتعيين الأداء الاقتصادي القطاعي والاعتماد المتبادل فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث قامت بعض الدراسات (e.g. Rameezdeen et al, المتبادل فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث قامت بعض الدراسات (2006) منحليل أهمية قطاع الإنشاءات وعلاقته ببقية القطاعات في الاقتصاد النامي، وأشارت النتائج الصادرة عنها إلى أن قطاع الإنشاءات يتسم بروابط خلفية قوية وبروابط أمامية أقل قوة، كما تبين من خلال التحليل القطاعي على المستوى الكلي وجود اعتماد كبير من قبل قطاع الإنشاءات على قطاع الصناعة يليه قطاع الخدمات، في حين بين التحليل وجود ميل للاعتماد المتنامي لقطاع الإنشاءات على قطاع الخدمات، حيث تلبي منتجات قطاع الإنشاءات احتياجات ومتطلبات قطاع الخدمات.

وجدير بالذكر، أن صور أو أشكال المدخلات والمخرجات الخاصة بقطاع الإنشاءات – التي تبيّن روابطه ببقية القطاعات – لا تعكس التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج فحسب، وإنما تعكس أيضا السياسة الاقتصادية للحكومة، مما يرتب على الحكومة دورا لا يمكن إغفاله فيما يتعلق بالسياسات المرتبطة بتوزيع الإنفاق الحكومي على الاستخدامات المتعددة، إذا ما أريد تنمية وتطوير قطاع الإنشاءات، باعتباره قطاعا حيويا مهما لتحقيق التتمية الاقتصادية، وضمان استدامتها.

4. الاقتصاد الليبي وانخفاض القدرة الاستيعابية:

في إطار تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستوى البنية الأساسية، استنتجت دراسة Rebelo (1993) ومستوى البنية الأساسية العامة يمثل جزءا كبيرا من كل من الاستثمار العام والاستثمار الإجمالي، في حين أن البنية الأساسية في المواصلات والاتصالات ترتبط بشكل متسق مع النمو الاقتصادي، حيث يصل معدل العائد في هذه القطاعات إلى 63 %، ومرونة التغير في الناتج بالنسبة إلى تغير بمقدار 1% في مستوى البنية الأساسية يصل إلى 0.16 (Kim, Byoungki,2006,p 5)

وفي الواقع تكون القدرة الاستيعابية للاقتصاد محدودة، أو منخفضة، إذا كانت هنالك اختناقات في الاقتصاد، مثل ضعف القدرة الإدارية، ونقص العمالة الماهرة، والقصور في أنظمة الاتصالات والمواصلات والبنية الأساسية. ومع أن البعض يعترض على استخدام مفهوم القدرة الاستيعابية على أساس قيمة كمية معينة، إلا أن من الممكن تعيين قيمة معينة لكل دولة من الدول، حيث يتم تعريف القدرة الاستيعابية وفق ذلك باعتبارها ذلك القدر من الاستثمارات التي يستطيع الاقتصاد استيعابها عند مستوى معين، بحيث لا ينخفض العائد الحدي للاستثمار عن نسبة معينة (Hagen, 1975; Kindleberger, 1973).

وفي الاقتصاد الليبي تجتمع كل هذه الاختناقات لتعبر عن اقتصاد ذي قدرة استيعابية منخفضة ومحدودة، حدث:

- النقص المزمن في الأيدي العاملة المحلية الماهرة والمدربة، والذي دفع في مرحلة سابقة إلى استخدام مكثف لرأس المال، دون اهتمام كاف بجدوى هذا الاستخدام، مثلما أدى إلى استجلاب مزيد من العمالة والشركات المتخصصة من الخارج، الأمر الذي ترتب عليه هدر في استخدام الموارد من ناحية، وضغط على ميزان المدفوعات، وبالذات في ميزان الحساب الجاري من ناحية أخرى.
 - ضعف القدرة الإدارية المتمثل في انخفاض كفاءة الجهاز الإداري للدولة 1 ، فضلاً عن عدم الاستقرار الإداري.
- انخفاض إنتاجية الإنفاق العام بسبب سوء السياسات المرتبطة بتحديد أولويات الإنفاق، إذ تغير هيكل الإنفاق العام لمصلحة الإنفاق التسييري على حساب الإنفاق التنموي من جهة، وبسبب انتشار ظواهر الفساد المالي والإداري والرشوة والمحسوبية والمحاصصة وما إلى ذلك من جهة أخرى².

إن انخفاض القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، وإن كان يمثل معوّقاً أمام أي برنامج تتموي، فإن من المتعيّن أن يتحول إلى حافرٍ للعمل على زيادة هذه القدرة الاستيعابية، من خلال الاستثمار في المشروعات التي يمكنها أن تحقق ذلك، مثل الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، والإسكان، والتي تسهم في تحسين الحياة النوعية للسكان، فضلا عن الاستثمار في مشروعات تطوير رأس المال البشري، مثل التعليم والتدريب وإعادة التأهيل، بحيث يمكن تعويض النقص الكمي في الأيدي العاملة عن طريق إحداث تحسينات نوعية فيها، تنعكس في صورة تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مدروس عن طريق تحقيق زيادات منتظمة في قدرات الاقتصاد على الإنتاج و / أو الإنتاجية.

وفي هذا السياق تحديدا يبرز دور قطاع الإنشاءات باعتباره شريكاً في المسئولية عن تنفيذ مشروعات البنية الأساسية المادية، بما لديه من إمكانيات، وبما يمكن أن يكتسبه من خبرات، من خلال الشراكة مع الشركات العالمية في هذا المجال، فضلا عن التطويرات التي يمكن أن إحداثها فيه، والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة كفاءته وارتفاع إنتاجيته، والمساهمة بالتالي في زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد، بكل ما يمثله من زيادة في الحافز على الاستثمار، وبالتالي معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

² أنظر: ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2014.

¹ يعمل نحو 76.7% من إجمالي القوى العاملة الليبية لدى الحكومة، ونحو 67.6% لدى منشآت مملوكة للدولة، ما يؤشر على ضعف القدرة على توليد الوظائف لدى القطاع الخاص من ناحية، وعلى تحوّل الجهاز الإداري للدولة إلى ملاذ للاستخدام دون حاجة حقيقية من المعادة أخرى. أنظر: وزارة التخطيط، مصلحة الإحداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.

5. أهمية ودور صناعة الإنشاءات في ليبيا:

يعتبر الناتج المحقق في قطاع أو في صناعة الإنشاءات جزءا رئيسيا ومكملا للإنتاج الوطني، وذلك عند قياس نسبة إسهام قطاع الإنشاءات في كل من الدول المتقدمة والنامية. وتمثل القيمة المضافة التي يحققها قطاع الإنشاءات نسبة تتراوح بين 7% و 10% في اقتصاديات الدول المتقدمة، وحوالي 3% إلى 6% في الدول النامية (Lowe, 2003). وقد تأخذ هذه النسبة في الدول النامية ومن ضمنها ليبيا مستوى أعلى، من منظور أنها لا تشمل القطاع غير الرسمي والذي يستحوذ على نسب متفاوتة في توليد الناتج المحلي وفي توفير فرص العمل والاستخدام فيما بين الاقتصاديات المختلفة، ترتيبا على عوامل عدة لا مجال لشرحها في هذا السياق.

وفي الاقتصاد الليبي فقد تراوحت نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي فيما بين 4.7% و يالاقتصاد الليبي فقد تراوحت نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات في المدول رقم (1)، إلا أن هذه النسبة يمكن أن تأخذ معدلات أعلى فيما لو تم احتساب الجزء غير الرسمي من قطاع الإنشاءات والذي لا يرد في السجلات الرسمية للدولة.

ويتبين من الجدول المذكور كذلك أن قطاع الإنشاءات قد نما بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، رغم التقلبات التي حدثت في معدلات النمو من سنة لأخرى، حيث يمكن القول إن النمو في قطاع الإنشاءات في السنوات الأخيرة يعود إلى عدد من العوامل أهمها:

- التنامي في قيمة القروض الممنوحة لصناعة البناء من قبل مصرف التنمية، والتي ازدادت من 2.5 مليون دينار تقريباً في عام 2000 إلى نحو 130.0 مليون دينار في عام 2007 ثم لتتراجع إلى نحو 65.5 مليون دينار في عام 2009، حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة التكوين الرأسمالي في قطاع الإنشاءات، مما رتب زيادات متتالية في معدلات نمو القطاع.
- النتامي في قروض مصرف الادخار والاستثمار العقاري، حيث ازدادت قيمة القروض العقارية الممنوحة تباعاً من 37.7 مليون دينار في عام 2001 إلى 5745.7 مليون دينار في عام 2011 حسب النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية: الربع الثالث (2007)، والربع الأول (2012))، ما انعكس في صورة ضغوطات إلى أعلى في الطلب على خدمات ومنتجات قطاع الإنشاءات أسهمت في زيادة معدلات نموه تباعاً.
- الزيادات السكانية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن، وبالتالي زيادة الطلب على منتجات وخدمات قطاع الإنشاءات، خاصة مع وجود عجز في عرض المساكن في ليبيا قدرته بعض الدراسات (الزايدي، 2013) بأكثر من 700 ألف وحدة سكنية بحلول عام 2015 استنادا إلى الرصيد السكني القائم في عام 2006 وتوقعات النمو السكاني. وهو ما يمكن إرجاعه إلى تنامي حالات الزواج حسبما أشارت الدراسة، والتي ازدادت من 39105 حالة في عام 2004 إلى 65326 حالة في عام 2008، فيما ازداد معدل الزواج الخام من عدد 8.4 شخص لكل ألف نسمة في عام 2005 إلى 2008 شخص لكل ألف نسمة في عام 2008.
- الزيادات في الإنفاق العام الاستثماري والاستهلاكي على حد سواء، لاسيما ما يرتبط بالإنفاق على بعض مشروعات البنية الأساسية في السنوات القليلة الماضية. فقد ازداد الإنفاق العام تباعاً من 5631.6 مليون دينار في عام 2010، فيما ازداد الإنفاق التتموي من مقدار

1539.0 دينار إلى 23729.4 مليون دينار لنفس العامين المذكورين، حسب النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية: الربع الرابع (2006)، والربع الرابع (2011)).

وأخيرا في هذا الإطار يمكن تفسير النمو في قطاع الإنشاءات باعتباره انعكاسا لظاهرة المرض الهولندي، التي عادة ما تصاب بها الاقتصادات النفطية، حيث تؤدي الزيادات التي تحدث في الدخل وفي الصرف الأجنبي إلى إحداث زيادات في الطلب على السلع والخدمات غير القابلة للتبادل الدولي ومن ضمنها منتجات وخدمات قطاع الإنشاءات، لاسيما ملكية المساكن والعقارات، مما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى نمو القطاعات المنتجة لهذه السلع والخدمات بمعدلات أعلى من معدلات النمو في قطاعات الزراعة والصناعة، وبالتالي زيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير فرص العمل (زادة ، 2003).

جدول رقم (1) معدلات نمو قطاع الإنشاءات ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (1) (بالأسعار الثابتة لعام 2003)

معدل النمو في قطاع الإنشاءات %	مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات (مليون دينار)	السنة
-	5.1	33663.3	1732.3	2001
17.3	6.1	33444.1	2031.4	2002
(%12-)	4.7	37725.6	1787.0	2003
9.1	4.9	39678.8	1948.8	2004
17.5	5.2	44087.2	2290.7	2005
7.6	5.3	46583.6	2464.5	2006
20.9	6.1	48898.0	2980.5	2007
12.0	6.6	50228.7	3338.2	2008
9.0	7.3	49854.3	3638.6	2009
5.8	7.4	52009.9	3850.1	2010

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

إضافة إلى ما تتميز به هذه الصناعة من أهمية مرتفعة في الاقتصاد الليبي، سواء في سياق تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أو في هيكل العمالة، فإنها تتميز أيضاً بالارتفاع النسبي في الإنتاجية القطاعية النسبية بالقياس إلى بقية مكونات الاقتصاد الوطني كما هو موضح في الجدول رقم (2).

يتبين من الجدول المذكور أن إسهام قطاع الإنشاءات يصل إلى مقدار 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، وهو بذلك يتفوق على قطاعات الصناعة والزراعة والكهرباء والمياه وخدمات المال والتأمين، وقطاعات النقل والتخزين والمواصلات وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم والمقاهي.

1.33

5.34

100.0

7.1

100.0

-			
القطاعات الإقتصادية	هيكل الناتج %	هيكل العمالة %	الإنتاجية القطاعية النسبية
الزراعة	2.5	2.96	0.84
التعدين واستغلال المحاجر *	59.5	2.2	27.0
الصناعات التحويلية	5.7	4.8	1.19
الكهرباء والغاز والمياه	1.4	2.7	0.52
الإنشاءات	7.9	2.52	3.13
تجارة الجملة والتجزئة وخدمات المطاعم والفنادق	4.5	6.1	0.74
النقل والتخزين والاتصالات	4.3	4.78	0.90
الخدمات العامة والخدمات التعليمية والصحية	7.3	68.6	0.11

جدول رقم (2) هيكل الناتج وهيكل العمالة في الاقتصاد الليبي (2010)

*يشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي

إجمالي القطاعات

المصدر: الهيأة العامة للمعلومات، المسح الوطني للتشغيل 2007، طرابلس، ليبيا؛

المال والتأمين وخدمات الأعمال والأنشطة العقارية والخدمات الشخصية وغيرها

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، الربع الرابع، (2012).

وعلى الرغم من تدني هذه النسبة والناجم بالدرجة الأولى عن ارتفاع الإنتاجية في قطاع النفط بالنظر إلى طبيعته ذات الكثافة الرأسمالية العالية والتكنولوجيا المتقدمة، وعن سوء توزيع الموارد على القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها قطاع الإنشاءات، إلا أن قطاع الإنشاءات يتميز عن القطاعات الأخرى غير النفطية بالارتفاع النسبي في معدل الإنتاجية القطاعية النسبية، وببون شاسع يصل إلى 3.13، مقارنة بـ 1.19 و 1.33 لقطاعي الصناعة التحويلية والمال والتأمين والأخرى على التوالي باعتبارهما أقرب منافسيه. وبالتالي يعد قطاع الإنشاءات الثاني بعد القطاع النفطي من ناحية مستوى الإنتاجية القطاعية النسبية، رغم اتساع الهوة بينهما حكما هو مبين في الجدول رقم (2) -لأسباب تتعلق بالتفاوت في مستوى التكنولوجيا المستخدمة، والتفاوت في مستوى مهارة وتأهيل العمالة فيما بين القطاعين، فضلا عن الطبيعة الاستخراجية لقطاع النفط والتي تؤثر في إنتاجية هذا القطاع من خلال إنتاجية الآبار النفطية العاملة.

ويوضح ذلك وجود آفاق واسعة للاستثمار في قطاع الإنشاءات ناجمة بالدرجة الأولى عن زيادة الطلب على خدمات هذا القطاع، من واقع الحاجة إلى إعادة إعمار وتطوير البنية الأساسية المادية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من زيادة في القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، وزيادة في الحافز على الاستثمار نتيجة ما يترتب من انخفاض في تكاليف النقل، وتوفر البيئة المادية والمؤسسية المناسبة لنمو القطاعات الأخرى.

كذلك، فإن مما يشجع على زيادة الاستثمار في هذا القطاع ما ينطوي عليه من ارتفاع نسبي في الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات غير النفطية، ما قد يعد مؤشراً على ارتفاع العائد على الاستثمار فيه، لاسيما وأن الكثير من الموارد المطلوبة لتطويره متاحة محليا، فضلا عما يمكن إحداثه من تطويرات في هذا القطاع من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة الصديقة للبيئة، والمواءمة بين هذه الصناعة ومعطيات الندرة النسبية في السكان

كميا ونوعيا من خلال استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال، وإعادة تأهيل وتدريب العمالة الليبية، وتوفير أنظمة راقية للأجور والحوافز تتناسب ومعدل إنتاجية عنصر العمل في هذا القطاع.

باختصار، إن من شأن ذلك أن يسهم إلى حد كبير في زيادة التنوع في هيكل الناتج والعمالة، والذي يعد الهدف المحوري لأي سياسة تتموية، من واقع ما يمثله هذا القطاع من قاطرة للنمو الاقتصادي، مثلما يمثل إحدى الضمانات المطلوبة لاستمرار التتمية واستدامتها، إذ أن زيادة نصيب الفرد من الدخل الناجمة عن زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في المقام الأول، وانخفاض معامل تباين الإنتاجية القطاعية، لا تسهم في دعم وتعزيز فرص النمو الاقتصادي فحسب، بل تمثل أيضاً عوامل ضغط باتجاه تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في نقليل الفقر واستدامة النمو، وإدارة البيئة بشكل ملائم.

6. رؤية مستقبلية:

توصلت الأبحاث حول مصادر نمو الإنتاجية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) وغيرها من المناطق، إلى ضرورة أن يركز واضعو السياسات على إحداث تحسينات في أنماط الإدارة ونوعية المؤسسات، إضافة إلى تكثيف الاستثمارات في رأس المال البشري، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمارات عامةً، وذلك حتى يمكن تغيير مسار المعدل المنخفض لنمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الذي تعاني منه هذه الدول (العبد وداودي، 2003).

من هذا المنطلق، فإن أي استراتيجية تتموية في ليبيا لابد أن تهدف إلى تطوير قطاع الإنشاءات، من خلال التركيز على زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في هذا القطاع، حيث من الواجب أن يؤخذ في الاعتبار مكونات هذا القطاع من شركات مقاولات ذات قدرة رأسمالية وتكنولوجية محددة، وصناعة بناء متطورة يسهم كل من القطاع الخاص والعام في إنشائها بالنظر إلى القدرات التمويلية والفنية والإدارية لكل منهما، فضلا عن مكاتب هندسية واستشارية متطورة، وبيئة تنظيمية وقانونية متكاملة ومستقرة، تنسجم في مجملها مع ضرورات ومتطلبات تحقيق التنمية في الاقتصاد الليبي.

وفي هذا الإطار لابد من التركيز على تعزيز الكفاءة الاقتصادية لقطاع الإنشاءات بمفهومها الواسع -كما أشارت بعض الدراسات (على سبيل المثال، الرويشد، 2011) -وأوجهها الثلاثة الاستثماري والإنتاجي والتنظيمي، حيث يشير الوجه الاستثماري إلى حجم الإنفاق على هذا القطاع مثلما يشير إلى حجم الأصول الرأسمالية فيه، والذي تدنى إلى مستويات منخفضة في الكثير من السنوات الماضية قياسا بالاحتياجات والمتطلبات اللازمة لنمو هذا القطاع في الاقتصاد الليبي.

وبالنظر إلى الوجه الثاني للكفاءة الاقتصادية وهو الإنتاجية، وكما سبقت الإشارة فإن هنالك معدل إنتاجية مرتفع نسبيا بالنسبة لعنصر العمل في قطاع الإنشاءات بالقياس إلى القطاعات الأخرى، إلا أن ما يلفت النظر في هذا الخصوص بأن العمالة الوافدة تمثل العمود الفقري للعمالة في هذا القطاع ، فضلا عن أن شركات المقاولات الليبية تتسم بأنها شركات من ذات الحجم الصغير وتعتمد بشكل كبير على العمالة اليدوية والمؤقتة، والتي تتسم بانخاض مهاراتها وإنتاجيتها، وهي غير مسجلة رسميا في معظمها، وهو نمط إنتاجي بدائي لا يتسق

والتطورات التي تحدث في تكنولوجيا البناء والإنشاءات، مثلما لا يتسق مع النمط الذي يتخذه عرض عناصر الإنتاج في الاقتصاد الليبي، والذي يتطلب ضرورة زيادة إنتاجية عنصر العمل في قطاع الإنشاءات عن طريق استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال، تسهم في تخفيض الاعتماد على العمالة الوافدة، وتزيد من إسهام العمالة الوطنية، لاسيما في الجوانب الفنية، وتعلي قيمة العمل في هذا القطاع، مما ينعكس إيجابا على أوضاع ميزان المدفوعات، وتسهم في زيادة القدرة التنافسية للقطاع على المستويين المحلي والدولي، مما يؤدي في المحصلة الأخيرة إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي، ويعزز فرص النمو والتقدم.

وبالنسبة للوجه الثالث للكفاءة الاقتصادية والمتمثل بالجانب التنظيمي والقانوني، فلابد من إخضاع الشركات والمؤسسات العاملة في هذا القطاع للتصنيف حسب المعايير المتعارف عليها، فضلا عن ضرورة وجود إطار تشريعي وتنظيمي لعمل هذه المؤسسات يوازن بين الأعباء والمكتسبات، ويضمن حقوق كافة الأطراف المعنية بعمل الإنشاءات، ويخفض من لجوء العديد من مؤسسات هذا القطاع إلى الاقتصاد غير الرسمي.

وأخيرا لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في إطار رؤية مستقبلية شاملة ومتكاملة تكون فيها السياسات واضحة وشفافة وقابلة للتنبؤ، ويتم فيها الحد من الفساد والتسيب الإداري.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- 1- العبد، جورج عطية، حميد رضا داوودي (2003)، "تحديات النمو والعولمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "، منشورات صندوق النقد الدولي.
 - 2- الرويشد، سليمان بن عبد الله (2011)، قطاع البناء، تعزيز الكفاءة الاقتصادية، http://www.alriyadh.com/2011/05/15/article632668.html
- 3- الزايدي، خالد (2013)،" الحاجة السكنية وتقديرها في الاقتصاد الليبي عن الفترة (2013-2015)، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر الإسكان في ليبيا، بنغازي.
 - 4- النشرة الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.
 - 5- الهيأة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، طرابلس 2009
- 6- جبلز، مالكولم، وآخرون (1995)، اقتصاديات التنمية، تعريب: طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، دار المريخ، الرياض.
 - 7- زادة-إبراهيم، كريستين (2003)، "المرض الهولندي، ثروة تدار بغير حكمة"، التمويل والتنمية، مارس.
 - 8- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1- Ali Khan, Raza,(2008)," Role of Construction Sector in Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan Economy", <u>First International Conference on Construction In Developing Countries</u> (ICCIDC–I) "Advancing and Integrating Construction Education, Research & Practice" August 4-5, Karachi,, Pakistan.
- 2- Chang,tsang yao and Chien-Chung Nieh(2004),"A Note on testing the causal relationship between construction activity and economic growth in Taiwan" <u>Journal of Asian Economics</u>,15,pp591-598.
- 3- Crosthwaite, D. (2000). The global construction market: A cross-sectional analysis. <u>Construction Management and Economics</u>, 18, 619–627.
- 4- Hagen, Everett, E(1975), "The Economics of Development", Revised Edition, Richard D, Irwin, Inc, Illinois, USA.
- 5- Kidleberger, Charles, P, (1973),"<u>International Economics</u>", Richard D, Irwin, Inc, Illinois, USA.
- 6- Kim,Byoungki (2006), "Infrastructure Development for the Economic Development in Developing Countries: Lessons from Korea and Japan", <u>GSICS</u> Working Paper Series,No.11,Nov.
- 7- Lowe, J.L. (2003). Construction Economics, www.callnetuk.come/home/johnlowe 70/

- 8- Mehta.Camara (2002), "Greening of the concrete industry for sustainable development", Concrete International, July.
- 9- Park, S.H (1989)," Likages between Industry and Services and their implications for Urban Employment Generation in Developing Countries", <u>Journal of Development Economics</u>, 30(2),pp359-379.
- 10-Rameezdeen, Raufdeen, et al (2006), "Study of Linkages Between Construction Sector and Other Sectors of The Srilankan Economy", http://www.iioa.org/pdf/15th%20Conf/rameezdeen.pdf
- 11- Ramsaran, Ramesh and Roger Hosein (2006), "Grpwth, Imployment and the Construction industry in Trinidad and Tobago", Construction Management and Economics, May, ISSN 0144-6193,24, pp 564-474.
- 12-Tiwari, Aviral Kumar (2011)," A Causal Analysis between Construction Flows and Economic Growth from India" <u>Journal of International Business and</u>
 <u>Economy</u> (2011) 12(2): 27-42
- 13- Wibowo, Ir. M. Agung.(W.D), "The Contribution of the Construction Industry to the Economy of Indonesia: A Systemic Approach", http://eprints.undip.ac.id/387/1/Agung_Wibowo.pdf

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

Monte Carlo Simulation and Risk Analysis: Case Study on Libyan Oil Project محاكاة مونت كارلو وتحليل المخاطر: حالة دراسية عن مشروع النفط الليبي Nasef M. Saad Abdelgader ¹ ناصف محمد عبدالقادر أ

Abstract

The oil industry is characterized by the needs of large amounts of money, difficulty of estimating future cash flows, low success rates and increased risk and uncertainty. Since there are several ways to help decision-maker on investment risk analysis and take appropriate decisions, this study focused on illustrating the advantages of using Monte Carlo simulation to assess an investment project in the oil sector, which is one of the most important economic sectors in Libya. Results showed that high proportion of risk according to the current circumstances, which include the sharp decline in oil prices. It has been proven that probability of positive net present value (NPV) is only 20.84%. Therefore, management must focus on controlling expenditures, operational costs, fundamental analysis of relevant agreements, operating excellence and voting and veto rights of cancellation or reduction of capital expenditure. Results also showed that the most important element that must pay more attention and analysis is oil price. Therefore, decision maker can also delay decision because of current situation such as profitability of project, oil price are not as high as expected.

Keywords: Monte Carlo Simulation, Risk Analysis, Oil Project

الملخص

تتميز صناعة النفط باحتياجاتها لكميات كبيرة من الأموال، وصعوبة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وانخفاض معدلات نجاحها وزيادة المخاطرة وعدم اليقين. وبما أن هناك عدة طرق تساعد متخذي القرار على تحليل مخاطر الاستثمار واتخاذ القرارات الرشيدة، فقد ركزت هذه الدراسة على توضيح مزايا استخدام محاكاة مونت كارلو لتقييم المشروع الاستثمارية بقطاع النفط والذي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية في ليبيا. وأظهرت النتائج أنه وفقا للظروف الحالية فهناك نسبة عالية من المخاطر وخاصةً الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وقد تبين أن صافي القيمة الحالية الموجبة (NPV) هو 20.84 ٪ فقط، لذا يجب أن تركز الإدارة على التحكم في النفقات، والتكاليف التشغيلية، والتحليل الأساسي للاتفاقيات ذات الصلة، والتميز في التشغيل والتصويت وحقوق الفيتو في إلغاء أو تخفيض الإنفاق الرأسمالي. كما أظهرت النتائج أن أهم عنصر يجب أن يولي المزيد من الاهتمام والتحليل هو سعر النفط. ولذلك يمكن لمتخذي القرار تأجيل تنفيذ المشروعات والقرارات المتعلقة بها في الوقت الحالي نظراً لانخفاض ربحيتها وانخفاض أسعار النفط عما كانت علية في السابق.

1 Lecturer in Accounting Department, Faculty of Economic, University of Benghazi.

1-Introduction:

Capital investment decisions cannot usually be reversed or canceled. They maximize owners' wealth, or they exposures them to a loss. Consequently, they affect the value of company and the wealth of its shareholders together at the same time. As a result, increasing the risk element (Elumilode *et al.*, 2006, Dayananda *et al.*, 2002).

Risks and uncertainties in oil industry are large because of several factors like limited information, decline in oil price and discovered production, increase operating expenses and complexities of the oil industry (Simpson *et al.*,2000) where an average cost of a "dry hole" is in excess of \$20 million (Rao, 2010).

The term "risk analysis" was first introduced by Hillier (1963), Hertz (1964), Hillier (1965), Van Horne (1966), and Wagle (1967). These researchers have suggested using of Monte Carlo simulation to get a probability distribution for net present value (NPV) or internal rate of return (IRR), which became the best applications in a field of investment risk analysis (Borgonovo and Gatti, 2013).

The Monte Carlo simulation is a computer technique that allows decision makers to determine a range of possible outcomes, likelihood that any options occur and extreme possibilities of results to calculate risk quantitatively for taking appropriate decisions (Rao, 2010).

It is used in many contexts, such as simulation of technology for performance optimization, safety engineering, testing, training, education, etc. (Roger, 2000), but this study will focus on using simulation in the finance filed.

In view of importance of oil sector for Libyan economy, which is the main source of export and the Libyan state's foreign currency revenues, accounting for more than 90% of the exports (Ali and Harvie, 2013; Mahmud and Russell, 1998). Because of this sector's need to significant capital expenditures which increases risk and uncertainty, so there requires for good planning and control practice in this important economic sector. However, through field study on Libyan oil companies that wholly owned by National Oil Corporation (NOC) was found that these companies do not use simulation method to assess risk when capital budgeting is prepared.

Based on the foregoing, the study has focused on clarifying importance of using simulation Monte Carlo which is the main tool for investment risk analysis that provides important and necessary information to decisions makers to maintain on available economic resources.

The objective of this paper is to illustrate the advantages of using this quantitative method (Monte Carlo) in Libyan oil sector. This study derives its importance from the following points: **first**, it is a first attempt to apply quantitative method (Monte Carlo) to improve capital budgeting in the Libyan oil and gas sector. **Second**, it highlights importance of application of simulation as it provides decision makers quantitative information that help for risk analysis. **Third**, Because of the drop in oil prices, effective planning and control of capital expenditure became necessary. **Fourth**, the

oil and gas sector is the most important sector that contributes to economic development in Libya, and this study is expected to contribute to more studies on this sector.

2-Literature review:

There are many earlier studies that focused on the Monte Carlo simulation as a tool for the risk analysis such as the results of Hertz's study (1979) showed importance of simulation method in risk analysis, where a traditional method which uses most predictable values of elements to determine net cash flows gave an expected IRR **25.2**% before tax, while using simulations to assess the same proposed investment gave an expected IRR **14.6%**. Therefore, using traditional method to evaluate investment projects leads to results far from results of the simulation model that uses probability distributions. As a result of decreasing IRR, required project's profitability will increase to be acceptable (Asrilhant *et al.*, 2006).

Eck (1979) indicated that simulation analysis gives an opportunity to decision-maker of laboratory experimentation and then gets information that enables it to exclusion of non-valuable investment alternatives that may lead to losses without exposure to risks and costs of experimentation on actual system itself.

In 1997, Ramasesh and Jayakumar proposed simulation as optimal method to assessment cash flows, which is used in evaluation of discounted cash flows during different time periods. They developed a flexible mathematical programming model to determine a potential distribution of net flows in each period for evaluation of investment expenses.

Emhjellen *et al.*, (2002) explained how to use simulation method to prove mis-using likelihood ratio 50/50 (average) for capital expenditures for evaluating investment oil projects, when probability distributions of costs are non-identical. As a result, it will be errors in evaluation which lead to wrong decisions by accepting negative the NPVs oil projects.

Finch *et al.* (2002), noted in their study the most important uses of Monte Carlo simulation in an oil industry in the UK are used for estimation of economic reserves and possible productivity for investment appraisal decisions by the administration of these companies.

Asrilhant *et al.* (2006), this is a survey study about using of analytical tools by strategic project management in the United Kingdom oil and gas sector. The survey results indicate that administration of this sector used several tools to assess the risks of exploration and development projects including sensitivity analysis, simulation models and decision-tree analysis.

Brealey *et al.*, (2006) criticized the sensitive analysis that does not take into account correlation between different variables. For example: increase a sale price of oil may lead to increase the activities of the project and consequently increase operating costs. For this reason, a decision maker must calculate and find out a correlation coefficient between these future variables, which is the most difficult part in project evaluation.

They suggested another way, which is Monte Carlo simulation that is sophisticated and formal method to learn all possible selections of different variables using specialized computer software. It must be carried out several times and analyze results to determine a probability distribution of outcomes to know expected value, standard deviation, and range to determine oil project's risk level.

Verbeeten in 2006, the questionnaire was sent to 704 companies in the Netherlands. The study results pointed out that companies use many tools and procedures such as Monte Carlo simulation and decision tree at the same time to assess investment projects' risk.

In another study by Lam *et al.* (2007), questionnaires were sent to a sample of 157 companies in Hong Kong. Results showed that **58.7%** of these companies used simulation model for risk analysis.

Also, by using the Monte Carlo technique, decision makers can estimate the recoverable oil reserves in the form of a probability distribution which is used to evaluate an oil project (Rao, 2010).

3. Methodology & Data:

This study focused on the case study, which defined as a research strategy, an empirical inquiry that investigates a phenomenon within its real-life context (Yin, 2014). This approach is flexible, and it can be quantitative or qualitative (Denscombe, 1998; Robson, 1993). In this study, it is used in order to demonstrate advantages of using Monte Carlo simulation to evaluate a Libyan oil project. To achieve this, this part was divided into the following main parts:

3.1- Investment appraisal:

Making a good investment decision is important since it will add to a firm's value, especially in developing countries (Elumilade *et al.*, 2006). Therefore, there is an urgent need to assess these decisions effectively by identifying future cash flows and using some evaluation criteria, such as the NPV, IRR and PB for investment appraisal. The Libyan oil project oil was evaluated according to the following stages:

3.1.1. Financial Model:

The most important data and information that are necessary for project evaluation were collected from one of the Libyan oil companies' records and the Internet resources, and they are in the following table.

Table (1) financial variables

Investment	Operating	Average Oil	Project's	Discount	Oil Corp.		
Amount (M)	Costs (M)/Y	Price/b	Life (years)	Rate	Tax Rate		
\$122,433	\$15,927	\$33	15	15%	65%		

The model is designed to clarify the link between the oil project's parameters. So, this section devoted to calculate total revenue, product quantities, operating expenses, working capital and some other economic variables as sale price of crude oil, exchange rate, depreciation rate, tax rate, inflation index and discounted rate (cost of

capital) which is 15% for the state oil companies in developing countries (Beredjick and Walde,1988) to determine expected net incomes and net cash flow over project's life. Also, the impact of inflation has been excluded by using an inflation index (US) before calculating evaluation criteria.

3.1.2. Deterministic results:

Theoretically, a good assessment method must take into account the time value of money, and it does not ignore any period of time or any cash flow. It must be easier to apply and consistent with a goal of maximizing wealth of shareholders as well. Therefore, discounted cash flow methods (DCF) are not only suitable, but also the most preferred ways that were widely used by oil and gas companies to evaluate their investments. This is confirmed by the results of some previous studies. For example: in 2008, a survey study with some specialists in this field has shown that 88% of them preferred DCF methods such as the NPV and IRR for investment appraisal (Asrilhant *et al.*, 2006; Doughert and Sarkar, 1993; Moore, 2009). By evaluating previous data, results are found as following:

Table (2) Evaluation Criteria

NPV@15%	IRR	PB (Year)
-\$26,168.00	9.36%	9.20

From the above, we note that this project is unacceptable according to the standards of the DCF because the NPV is less than zero, and IRR is less than the cost of capital. This reflects increasing of this project's risk in the current circumstances. This requires an effective risk analysis to determine the most important elements of the risk.

3.2. Risk Assessment:

Sensitivity analysis must be used to measure the impact of inputs' changes on the oil project's value (NPV or IRR) before making a final decision (Cassia *et al.*, 2007). Some previous studies such as Boyle and Schenk (1985), Doughert and Sarkar (1993), Razak (2001), Asrilhant *et al.* (2006), Lam *et al.* (2007) Bennouna *et al.* (2010) and Maquieira *et al.* (2012) proved that sensitivity analysis is the most important methods that are used to determine critical risk variables in the oil industry and others. Through this analysis, the most important variables that affect this project's value are illustrated in the following table:

Table (3) NPV's sensitivity

Case	Input Change	NPV@ 15%(m)	% Changing in NPV
1	Decreases oil price by 50%	-\$58,732	-124.4%
2	Increases oil price by 50%	\$6,396	124.4%
3	Decreases exchange rate by 50%	-\$29,112	-11.25%
4	Increases exchange rate by 50%	-\$25,187	4%
5	Decreases investment costs by 50%	\$19,391	174%
6	Increases investment costs by 50%	-\$71,728	-174%
7	Decreases produced quantity by 50%	-\$58,221	-122.5%
8	Increases produced quantity by 50%	\$5,884	122.5%

Based on result of this analysis, oil price, investment costs, product quantity and exchange rate are most parameters that have significant effects on the NPV. We can note that the project's value is sensitive to changes in the price of crude oil in world markets. This is in line with the some previous study results such as Mohn and Misund (2009) analyzing data of 170 companies during the period 1992-2005 by applying modern panel data estimators for oil and gas investments and production. They reached some conclusions, including that increasing in volatility and instability in oil markets has a negative influence on industry's investments.

The other one is a study entitled "Risk Factors in Oil and Gas Industry Returns: International Evidence" in 34 countries showed that the oil price is the most factors in this industry. Additionally, the negative change has more impact than positive change. Moreover, there is no similar factor that has the same effect in other industries (Ramos and Veiga, 2011).

For further analysis, some measures of the descriptive statistics were calculated from previous data (1986-2014). Also, we used some charts that describe these elements' properties as following:

Table (4) descriptive statistics' measures

	Oil Price/bb	Investment Costs/(M/Y)	Product Quantity (M/Y)	Exchange Rate
Mean	\$31.06	\$297,346	141,647	\$0.77
Standard Deviation	\$16.30	\$187,225	29,508	\$0.54

Figure.1. illustrates the oil price volatility

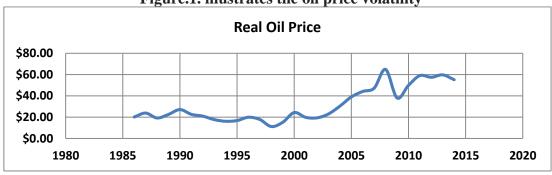


Figure.2. illustrates the investment costs

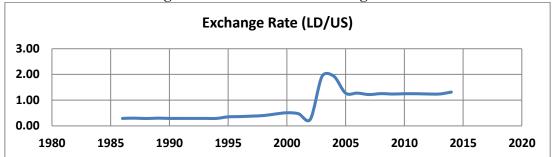


Pro.Quan. Barrels

200000
150000
100000
50000
0
1980 1985 1990 1995 2000 2005 2010 2015 2020

Figure.3. illustrates the product quantity



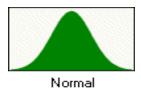


Through the description and analysis of historical data for these important elements, it can be seen from the above table and charts the extent of variation in oil prices during the previous period where the dispersion rate was more than 50%, which reflects instability of oil prices on global markets. In addition, we can observe dispersion in investment expenses as a result for this volatility. Moreover, we note the relative stability in the quantity of production with the exception of the period of political events in Libya in 2011. With respect to the exchange rate, we note also that it was a relatively constant because the Central Bank of Libya applied a fixed exchange rate system, so its impact was less than other risk factors on the NPV.

3.3 Risk Analysis:

The Monte Carlo simulation is defined as computer software that allows decision-makers to determine range of potential consequences, and probability distributions through run program many times. It is widely used in many applications in a field of finance and oil industry in order to risk analysis quantitatively to make rational decisions by following these steps (Finch, 2002; Guimaraes and Carvalhal, 2012):

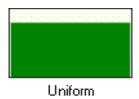
First, specify appropriate distribution probability type (normal, triangular, uniform distribution, etc.) for each critical variable (oil price, exchange rate, investment expenses and produced quantity) by historical data analysis for each variable analysis or consult experts.



This distribution is continuous, and it is the most important distribution in probability theory because it describes many natural phenomena. Decision-makers can use it to describe uncertain variables such as inflation rate or future price of gasoline.

Triangular

This is continuous, and it describes a situation where the minimum, maximum, and most likely values to occur are known. It is useful with limited data.



It is continuous. In this distribution, range between minimum and maximum values are known and all values in the range are equally likely to occur.

It is noted that these distributions are often used in the oil industry (Belaid *et al.*, 2009) Also, Rodriguez and Padua (2005) provide examples of probability distributions that can be used in different risk inputs which are triangular distribution for INVES.COSTS and normal distribution for historical oil prices (Guimaraes and Carvalhal, 2012). The probability distributions of key variables that used in the study can be clarified as follows:

Figure (5) Critical Variables' Probability Distributions

1.15	riguit (3) Critical variables Trobability Distributions						
Assumption	Distribution	Mean	Std. Dev.	Min.	Max.	Likeliest	
Oil Price	Normal	\$31.07	\$16.27				
Exchange Rate	Uniform			-70.19%	359.43%		
Invest. Expenses	Triangular			-73.85%	118.92%	38.55%	
Prod. Quantity	Triangular			-61.70%	21.52%	16.64%	

One disadvantage of the sensitivity analysis that it ignores correlation that may exist between some elements such as relationship between sales price and sales volume, and it assumes an independence of each other (Daniel *et al.*, 1972) which were taken into account when simulation is used. The following table shows the correlation coefficients between different important variables.

Table (5) Correlation Coefficient

	14,	oic (5) Correlat	ion coeffici	CIIC	
Critical Variables	Oil Price	Exchange Rate	Invest. Costs	Prod. Quantity	Opre. Costs
Oil Price	-	0.69	0.63	-0.47	-0.01
Exchange Rate		-	0.34	-0.17	-0.45
Invest. Costs			-	-0.39	0.13
Prod. Quantity				-	-0.36

Analysis of historical data (1985 - 2014) for previous variables indicates the following:

- 1. There is a weak negative linear relationship between oil price and operating costs and a moderate positive (negative) linear relationship with investment cost, exchange rate and product quantity.
- 2. There is a weak negative linear relationship between exchange rate and product quantity and a moderate positive (negative) linear relationship with investment costs and operating costs.
- **3.** There is a weak positive linear relationship between investment costs and operating costs and a moderate positive (negative) linear relationship with operating costs.
- **4.** There is a moderate negative linear relationship between product quantity and operating costs.

Second, run the Monte Carlo program and analyze results:

Monte Carlo simulation has been vastly used in many applications in finance (Rodriguez and Pádua, 2005). It allows users to estimate several risk measures like standard deviation, skewness, behavior of distribution tails and probabilities of NPV values, so this study focused on illustrate advantages of using the **Crystal Ball Software** to assess an investment project in the oil sector. Through running program, the following results were found:

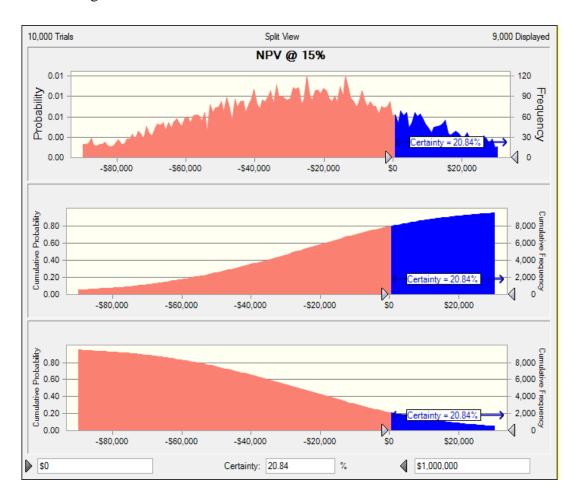


Figure (6): NPV's probability distribution & statistics.

Statistics	Value
Trials	10000
Mean	-26,913
Standard Deviation	331,821
Minimum	-9,045,943
Maximum	27,461,688

Figure (6) depicts probability distribution of the project's NPV with certainty level 20.84% that this value will be positive and average -26913\$, standard deviation 331821\$, minimum and maximum values are -9045943\$, 27461688\$ respectively, which reflects the higher risk element and the need for good planning and some quantitative risk analysis methods that provide more information to decision makers. Here, the oil company must focus on control of expenditures and operational costs. As well as, risk management should focus on fundamental analysis of relevant agreements, operating excellence, voting and veto rights, cancellation or reduction of capital expenditure, Anthony said (Anthony, 2015). Decision makers can also delay decision because of the current situation such as profitability of the project, oil price are not as high as expected.

3.4. Policy option for risk mitigating:-

To mitigate the impact of oil project's risk, Libyan Oil Company has some options such as:

3.4.1. Postpone implementation of the project:

Because the oil project's NPV is very sensitive to change in oil price, it requires more careful attention, especially with the current economic situation with a sharp decline in world oil markets. Since the equilibrium oil price for this project is \$ 46.5, decision makers can delay this project because profitability and oil price are not as high as expected.

3.4.2. Control of expenditures and operational costs:-

In addition, reducing the project's costs is other available option to decision makers. The following table illustrates the sensitivity of the NPV and IRR's values to changing in capital costs.

Table (6) NPV & IRR Sensitivity

% Change in INVEST. Costs	NPV's value	IRR's value	% Change in NPV's value	% Change in IRR's value
-25%	-\$3,388	14.09%	87.10%	50.61%
-30%	\$1,168	15.33%	104.50%	63.86%
-35%	\$5,723	16.67%	121.87%	78.19%
-40%	\$10,279	18.28%	139.30%	95.40%

It is clear that a reduction in capital expenditures by 15% leads to increase profitability of the project (IRR) from 14.09% to 18.28%, which is acceptable economic level, so management of Oil Company must focus on control project's expenditures and operational costs.

3.4.3. Improve conditions of contracts:

As well as, management must give more attention on how to control previous risk factors to reduce project's risk. Therefore, risk management should focus more on fundamental analysis of relevant agreements, operating excellence, voting and veto rights and cancellation or reduction of capital expenditure (Anthony, 2015). Thus, management will have more flexibility to plan and control this project and to reduce its effect on the company's value, preserve and invest available economic resources effectively.

4-Conclusion:

Oil price plays a key and very sensitive role in the evaluation of oil projects, so it requires careful attention to oil prices, especially with the current economic situation in sharp decline in world markets. Monte Carlo simulation of the NPV is general method, flexible in often and simple in execution. It remains one of the most successful methods of risk analysis because it is the only way that enables the integration of various dimensions of the problem based on cash flow projections and then identifies strategies to find appropriate solutions. In order to effectively reduce the risk of lower oil prices, oil companies need to determine how to reduce and save their expenses. In addition, they must review operational and financial aspects of their business and determine how to rationalize and improve their investment priorities. Moreover, management can delay investment decision if project's profitability or oil price is not high as expected.

References:

- 1. Ali, I. and Harvie, C. (2013), "Oil and Economic Development: Libya in the Post-Gaddafi Era." Economic *Modeling, Vol.* 32, pp. 273-285.
- Anthony, D.(2015), "Preparing for and Adapting to Lower Oil Prices: Reducing Risk, Mitigating Loss and Capitalizing on Opportunities in today's Market, STRAIGHT TALK IS GOOD BUSINESS", available at: https://www.andrewskurth.com/insights-1202.html.
- 3. Asrilhant, B., Meadows, M., and Dyson, R. (2006), "Techniques to Support Successful Strategic Project Management in the UK Upstream Oil and Gas Sector", *European Management Journal*, Vol. 24, pp. 214–225.
- 4. Belaid, F. and Wolf, D. (2009), "Stochastic Evaluation of Petroleum Investment Projects Using Monte Carlo Simulation", Working Paper. Available at: http://www.hec .ulg.ac.be /sites/default/files/workingpapers/WP HECULg 20090502 Belaid DeWolf.pdf.
- 5. Bennouna, K., Meredith, G. and Merchant, T. (2010), "Improved Capital Budgeting Decision Making: Evidence from Canada", *Management Decision*, Vol. 48, pp. 225-247.
- 6. Beredjick, N. and Walde, T. (1988), Petroleum Investment Policies in Developing Countries, Graham & Trotman Inc., USA.
- 7. Borgonovo, E. and Gatti, S. (2013), "Risk Analysis with Contractual Default, Does Covenant Breach Matter?", *European Journal of Operational Research*, Vol 230, pp. 431-443.
- 8. Boyle, H.F. and Schenck, G.K. (1985), "Investment Analysis: U.S. Oil and Gas Producers Score High in University Survey". *JPT*, pp. 680-690.
- 9. Brealey, R., Myers, S. and Allen, F. (2006), Corporate Finance, 8th ed., McGraw-Hill Irwin, USA.
- 10. Cassia, L., Plati, A. and Vismara, S. (2007), "Equity Valuation Using DCF: A Theoretical Analysis of the Long Term Hypotheses", *Investment Management and Financial Innovations*, Vol. 4 NO. 1, pp. 91-107.
- 11. Daniel L., Cook F. and JR. (1972), Financial Risk Analysis. American Management Association, Inc.
- 12. Dayanada D., Irons R., Harrison S., Herbohn J. and Rowland P. (2002), Capital Budgeting, Financial Appraisal of Investment Projects. Cambridge University Press.UK.
- 13. Denscombe, M. (1998), The Good Research Guide: for Small- Scale Social Research Projects. Buckingham: Open University Press.
- 14. Dougherty, E. and Sarkar, J. (1993), Current Investment Practices and Procedures: Results of a Survey of U.S. Oil and Gas Producers and Petroleum Consultants. Paper SPE 25824.
- 15. Eck R.D. (1979), An Introduction to Quantitative Methods for Business Application. Words War the Publishing Company, Inc.
- 16. Elumilade, D. O, Asaolu, T. O. and Ologunde, A. O. (2006), "Capital Budgeting and Economic Development in the Third World: the Case of Nigeria", *International Research Journal of Finance and Economics*, Vol. 2, pp. 136-152.

- 17. Finch, J. H., Macmillan, F. E. and Simpson, G. S. (2002), "On the Diffusion of Probabilistic Investment Appraisal and Decision-Making Procedures in the UK's Upstream Oil and Gas Industry", *Research Policy*, Vol. 31,pp. 969–988.
- 18. Guimaraes, M. and Carvalhal, A. (2012), "Evaluation of Political and Regulatory Risks in the Oil Industry", *The Open Business Journal*, Vol. 5, pp. 28-36.
- 19. Lam, K., Wang, D. and Lam, M. (2007), "The Capital Budgeting Evaluation Practices (2004) of Building Contractors in Hong Kong", *International Journal of Project Management*, Vol. 25, pp. 824–834.
- 20. Mahmud, M. and Russell, A. (1998), "Survey of Libya Oil and Gas Accounting Practice", *Petroleum Accounting and Financial Management*, Vol. 17, pp. 117-160.
- 21. Maquieira, C., Preve, L., and Allende, V. (2012), "Theory and Practice of Corporate Finance: Evidence and Distinctive Features in Latin America", *Emerging Markets Review*, Vol. 13, pp. 118–148.
- 22. Mohn, K. and Misund, B. (2009), "Investment and Uncertainty in the International Oil and Gas Industry", *Energy Economics*, Vol. 31, pp. 240–248.
- 23. Ramasesh, R. and Jayakumar, M. (1997), "Inclusion of Flexibility Benefits in Discounted Cash Flow Analyses for Investment Evaluation: A Simulation/Optimization Model", *European Journal of Operational Research*, Vol. 102, pp. 124-141.
- 24. Ramos, S. and Veiga, H. (2011), "Risk Factors in Oil and Gas Industry Returns: International Evidence", *Energy Economics*, Vol. 33,pp. 525–542.
- 25. Rao, C.(2010), 'Report on application of Probability in Risk Analysis in Oil and Gas Industry, Risk Analysis: Project ECE-S 521 Probability and Random Variables", available at: http://www.pages.drexel.edu/~csr52/Contact_files/Risk%20Analysis%20in%20Oil%20 industry%20using%20Monte%20Carlo.pdf .
- 26. Razak, R. (2001), "Assessment of Potential Oil and Gas Exploration Investments: Management Perspective", *Journal Teknologi*, Vol. 34, pp. 25–38.
- 27. Robson, C. (1993), Real World Research: A Resource for Social Scientists and Practitioner Researchers. Oxford: Blackwell.
- 28. Rodriguez, J. and Oliveira, K. (2005), "An Application of Portfolio Optimization with Risk Assessment to E&P Projects. *Proceedings of the 2005 Crystal Ball User Conference"*, available at:http://www.hearne.software/getattachment/d41b7015-c42c-471f-8448-a3213bd036c5/Mining,-Oil-and-Gas-An-Application-of-Portfolio-op.aspx
- 29. Roger, D. (2000), Encyclopedia of Computer Science, 4th, New York, USA.
- 30. Simpson, G., Lamb, F., Finch, J. and Dinnie, N. (2000). The application of probabilistic and qualitative methods to asset management decision making. SPE Asia Pacific Conference on Integrated Modeling for Asset Management, Yokohama, April 25–26.
- 31. Verbeeten, F. (2006), "Do Organizations Adopt Sophisticated Capital Budgeting Practices to Deal with Uncertainty in the Investment Decision?", *Management Accounting Research*, Vol.17, pp. 106–120.
- 32. Yin, R. (2014), Case Study Research: Design and Methods. 5th ed. Sage Publications. California, USA., pp 5-6. ISBN 978-1-4522-4256-9.